وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور –خنشلة –

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

قسم : العلوم الإنسانية

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية

(الأسباب و المآلات)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في شعبة تاريخ تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

إعدادالطالبتين:

✓ ندى الريحان محسودي

✓ ريم غضبان

إشراف الأستاذ:

عبد المنعم هامل

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
سمية مزدور	أستاذ مساعد –أ–	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
عبدالمنعم هامل	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا ومقررا
رامي سيدي محمد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور خنشلة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 1444/1443هـ– 2023/2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنادرب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا على إنجاز هذا العمل .نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور "عبد المنعم هامل" الذي رافقنا لإنجاز هذا العمل والذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته القيمة جزاه الله خيرا

نتوجه بشكرنا الجزيل إلى الأسرة الجامعية ونخص بالذكر كل أساتذة قسم العلوم الإنسانية لجامعة عباس لغرور خنشلة الذين أشرفوا على تدريسنا وتكويننا،كما لا يفوتنا أن نتقدمبالشكر إلى لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذ ا العمل

كما نتقدم بالشكر إلى كل عمال متحف المجاهد على مجهوداتهم من أجل مساعدتنا.

إهداء

الحمد لله كله والكشر لله أن وفقنا والهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.أهدي ثمرة عملي هذا :إلى سندي وملجئي صاحب القلب الكبير والصبر الطويل الذي كان وراء كل خطوة خطوتها في طريق العلم والمعرفة .

ابي الحبيب "الهادي"حفظه الله وبارك في عمره إلى التي انجبتني وربتني وتحملت الكثير من أجل سعادتي إلى منبعالعطف والحنان إلى من علمتني الصبر بأفعالها إلى قمة العطاء والتضحية إلى من كان دعاؤها سر نجاحي .أمي الغالية"مليكة"حفظها الله ورعاها .إلى أنس عمري ومخزن ذكرياتي إخوتي:إيمان ,صلاح الدين، مروان .

إلى من كان يزرع التفاؤل في دربي خطيبي "موسى"وعائلته الكريمة حفظهم الله

إلى الغاليات عماتي:زبيدة وسكينة وحدة وعمتي خميسة رحمها الله.

وخلاتي يسمينة وسعيدة، الكاملة، فطومة، يمينة .إلى خالي العزيز "الشريف "وزوجته الكريمة وأبنائه الاعزاء .إلى اللذين قدموا لي الدعم في حياتي عمي نبيل زوجته العزيزةمنى وأبنائهم حفظهم الله .إلى من قاسمتني حلاوة ومرارة هذا البحث صديقتي واختي "ريم ."إلى رفيقات دربي الغاليتين "وئام"و"صبرينة"

إلى كل من تذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

ندى الريحان محسودي

إهداء

ارى رحلتي قد شارفت على الانتهاء بالعمل من بعد تعب ومشقة لوقت طويل وها أنا اليوم أختم بحث تخرجي بكل ما لدي من همة ونشاط وبداخلي كل تقدير وإمتنان لكل شخص كان له الفضل في مسيرتي وقدم لي المساعدة ولو باليسر.أشكر الله عزوجل أولا وأخيرا، له الحمد وله الفضل، ماكتبت لأفعل لولا فضل الله الحمد الله عند البدء وعند الختام،الحمد لله مالانتهى درب ولا ختم جهد ولا تم سعي إلا بفضله الحمد الله على التمام ولذة الانجاز.أهدي تخرجي الى سندي في الحياة ومصدري الامان إلى من استمد منه قوتي إلى من ارشدني في طريقي إلى من علمني الى رفيق دربي، الى من اراه خالدا وسط قلبي وصدري وأعلاه الى عيوني بعد الله وضلعي الثابت الذي لا يميل اليك "أبي الحبيب ." إلى أمي الغالية ادامها الله التي رمت سهام ليلها فأصابت أقداري وظلت تتعهد حلمي في صلاتها حتى صار الحلم جميلا أخشى اليوم ضياءها اليك ياأجمل أقداري إلى من اختصت بالجنة لتكون تحت اقدامها الى منبع العطف والحنان أطال الله عمرها.إلى الشموع التي تنير لي الطريق اخواتي سندي بالحياة الذين كان لهم بالغ الاثر في إزالت الكثير من العقبات والصعاب فكانو ضلي حين يصيبني التعب ورفيقاتي في هادا النجاح وقرة عين لي بالحياة.إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا ويحزنهم فشلنا الى الاقارب والاصدقاء قلبا ودما ووفاء الذين معهدو عثرات مسيرتي بدعاءهم وانس صعابها بحبهم.

إلى رفيقة دربي في هادا العمل التي امدتني دائما بالقوة وكانت موضع الاتكاء في كل عثراتي وكانت لي حضنا وسندا التي زرعت التفاؤل في دربي" ندى الريحان

." أهدي اليكم جميعا هادا الجهد والبحث فقد كنتم على الدوام ملهمي وعلى خطاكم اسير وبعلمكم اقتدي وبكم ينعقد العزم والقوة للخوض في ميادين العلم والحياة بعد توكلي على الله سبحانه وتعالى فجزاكم الله كل خير وأثابكم خير الجزاء.

ريم غضبان

قائمة المختصرات

تر	ترجمة
ج	جزء
د.ط	دون طبعة
د.م	دون مكان
د.ت	دون تاريخ
ص	صفحة
ط	طبعة
ت.ح	تحقيق
ح.ع.2	الحرب العالمية الثانية
تق	تقديم
p	page
M.T.L.D	**Le Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques**
PPA	**Partie du Peuple Algérien**

مـــقـدمة

شهدت الجزائر مع بداية القرن العشرين تحولا في المقاومة، حيث انتقلت من مرحلة المقاومة العسكرية المسلحة إلى مرحلة جديد تمثل في المقاومة السلمية، التي مثلتها الجمعيات والأحزاب السياسية. وقد شكلت مختلف التيارات السياسية في الجزائر منذ نشأتها نقلة نوعية في المقاومة إذ سعت إلى تطوير نشاطها وتجديد مطالبها وبرامجها لتحقيق الوعي السياسي واليقظة الوطنية، ومن ثم تحقيق أهدافها المرصودة. وقد عرفت هذه التيارات باتجاهاتها المختلفة وأيدولوجياتها المتباينة التي تبدوا أنها متناقضة فيما بينها، ووجود صراعات فيما بينها حول الأهداف والمبادئ والبرامج والمطالب، كما شهدت صراعات داخلية حول طرق وأساليب تسييرها تحولت مع مرور الوقت إلى صراعات شخصية.

وبناء على ذلك فإن موضوع دراستنا يتمحور حول قضية الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية (الأسباب والمآلات).

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يسمح لنا بالتعرف على تاريخ الحركة الوطنية من خلال تسليط الضوء على مرتكزات الصراع السياسي القائم بين مختلف اتجاهاتها.

دوافع اختيار الموضوع:

ولقد دفعتنا عدة عوامل لاختيار هذا الموضوع منها:

1- الدوافع الذاتية :

الرغبة في دراسة تاريخ الجزائر خاصة مرحلة الحركة الوطنية بحكم أنها مجال تخصصنا وهي مجال خصب للدراسة. وكذلك المساهمة في إثراء المكتبة التاريخية الجزائرية وذلك بإتاحة هذا الموضوع لطلبة الكلية خلال السنوات القادمة.

2 – الدوافع الموضوعية :

- تسليط الضوء على مصطلح الحركة الوطنية الذي تعددت مفاهيمه والآراء حوله.
- الرغبة في إظهار الغموض حول الصراع الذي دار داخل تيارات الحركة الوطنية.

- محاولة تتبع الاتجاه الاستقلالي نظرا لنشاطه الرئيسي في الساحة السياسية منذ القرن العشرين.

_ الرغبة في معرفة مدى تأثير الأزمات على المسار السياسي الحركة الوطنية لأن هذا الموضوع لايزال لحد الساعة موضوعا شائكا يشوبه الغموض في الكثير من تفاصيله.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى:
- التعرف على ظروف نشأة وتطور تيارات الحركة الوطنية.
- إبراز طبيعة الصراع القائم داخل الحركة الوطنية.
- التعرف على العلاقة بين مختلف تيارات الحركة الوطنية.
- معرفة خلفيات الصراع القائم بين مختلف تيارات الحركة الوطنية.
- اكتشاف طرق وأساليب الصراع داخل تيارات الحركة الوطنية.
- إبراز مآلات الصراع الدائر بين مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية للحركة الوطنية.

إشكالية الدراسة:

وتتمحور إشكالية الموضوع حول طبيعة الصراع القائم بين مختلف تيارات الحركة الوطنية الجزائرية ومآلات هذا الصراع.

التساؤلات الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية طرحنا جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي ظروف نشأة وتطور الحركة الوطنية ؟
- ما هي أسباب الخلافات داخل تيارات الحركة الوطنية ؟
- ما طبيعة العلاقة بين مختلف تيارات الحركة الوطنية ؟
- ما موقف تيارات الحركة الوطنية من القضايا الوطنية ؟
- ما هي خلفيات الصراع داخل التيار الاستقلالي ؟
- كيف أثرت الحرب العالمية الثانية على مسار الاتجاه الاستقلالي ؟

- كيف كان تأثير الأزمات التي مرّ بها التيار الاستقلالي في الصراع ؟
- ما هي التحولات الحاسمة في مسيرة الحركة الوطنية 1950-1954 ؟ وهل نجحت في ايصال فكرة العمل المسلح؟.

حدود الدراسة:

تمتد دراسة موضوعنا من سنة 1919 الذي يمثل نهاية الحرب العالمية الأولى، وبداية ظهور تيارات الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها السياسية والفكرية. أما بالنسبة لسنة 1954 فهي تمثل اندلاع الثورة التحريرية وهو يمثل الحسم في مسالة الصراعات السياسية داخل التيار الاستقلالي لصالح الثورة التحريرية.

الدراسات السابقة:

إلى حد علمنا وخلال البحث لم نعثر على دراسة تتناول موضوع الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية خلال الفترة الزمنية (1919 – 1954) – باستثناء دراسة الأستاذ: إبراهيم لونيسي موسومة بـ: "الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962"،حيث تتناول الصراع داخل جبهة التحرير الوطني وهي فترة خارج مجال دراستنا.

وربما مختلف الدراسات التي تعرضنا إليها خلال فترة بحثنا،قد ركزت على علاقة المنافسة السياسية القائمة بين مختلف تيارات الحركة الوطنية.

خطة الدراسة:

وللإجابة عن هذه التساؤلات اتبعنا خطة مكونة من مقدمة ومدخل وثلاثة فصول.

حيث حاولنا في المدخل تبيان وتحديد مفهوم مصطلحات الدراسة كالحركة الوطنية والصراع السياسي وكذلك أسباب وظروف ظهور الحركة الوطنية واتجاهاتها.

أما الفصل الأول : جاء تحت عنوان "**الخلافات السياسية داخل تيارات الحركة الوطنية**" وتناولنا فيه مختلف تيارات الحركة الوطنية والأزمات الداخلية التي تعرض لها، بالإضافة إلى علاقة كل تيار بالأحزاب الأخرى، كما تطرقنا إلى موقف كل تيار من القضايا الوطنية التي شهدتها الجزائر.

وفيما يخص الفصل الثاني : الذي جاء بعنوان "**جذور الصراع داخل التيار الاستقلالي**" فعرضنا فيه تطور التيار الاستقلالي للحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، كما يتضمن نشأة حركة انتصار الحريات الديمقراطية واستراتيجيتها، بالإضافة الى التأزم السياسي والإخفاق العسكري من 1946 إلى 1950 الذي شهدته حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وذكرنا أيضا المؤتمر الثاني للحركة 6 أفريل 1953 الذي جاء لإيجاد الحل النهائي للأزمة ولكنه زاد من حدة الصراع.

أما الفصل الثالث والأخير الموسوم بـ : "انعكاسات الصراع على الحزب الاستقلالي وقد أشرنا فيه إلى نتائج وآثار الصراع السياسي على الحركة الوطنية من خلال مؤتمري هورنو والمركزيين الذين ساهما في القطيعة بين المصاليين والمركزيين وتطرقنا للجنة الثورية الوحدة والعمل التي حاولت احتواء الصراع القائم بينهما، كما تطرقنا إلى مرحلة التحضير للثورة بالإشارة إلى اللقاءات والاجتماعات التي عقدتها لجنة ال22 ولجنة الخمسة ولجنة الستة.

وأنهينا البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها حول مسيرة الحركة الوطنية والأزمات التي مرت بها إلى غاية انتصار فكرة العمل المسلح. مجموعة من الملاحق التي تخدم موضوع بحثنا.

المصادر والمراجع:

اعتمدنا على العديد من المصادر والمراجع يمكن ترتيبها حسب أهميتها والتي تخدم الموضوع دراستنا وهي كالآتي:

- كتاب الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر لمؤلفه عبد الرحمن بن ابراهيم العقون الذي يقع في 3 مجلدات حيث تم الإعتماد عليه في طيلة الدراسة من خلال ما تناوله للعديد من قضايا الحركة الوطنية منها: الخلاف بين فرحات عباس وابن جلول وكذلك موقف الاتجاه الإدماجي من التجنيد الاجباري كما اعتمدنا عليه في قضية مشاركة الاتجاه الاستقلالي في الانتخابات بالإضافة إلى دراسة المؤتمرات والاجتماعات التي مهدت للثورة.

- كتاب جذور أول نوفمبر لصاحبه بن يوسف بن خدة الذي قدم لنا معلومات قيمة عن التيار الشيوعي وكذلك عن الأزمة البربرية. وفي قرارات وانعكاسات مؤتمر 6 أفريل 1953 على المستوى السياسي والأيديولوجي.
- بالإضافة إلى بعض الصحف مثل جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي استعنا بها في تبيان موقف الجمعية من قضية التجنيس.

أما بالنسبة للمراجع:

- كتاب الحركة الثورية في الجزائر من النجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني لمؤلفه مؤمن العمري اعتمدناه في الفصل الثاني فيما يخص تطور التيار الاستقلالي.
- كتاب جزائر الجزائريين لمؤلفه محفوظ قداش استعنا به في الفصل الثالث في تحديد نتائج الصراع الحاصل داخل التيار الاستقلالي.
- كتاب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية 1931 1945،لصاحبه عبد الكريم بوصفصاف استعنا به تحديد نشاط وتطور التيار الإصلاحي.
- أطروحة دكتوراه معنونة بـ : "**الأزمات الداخلية للهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1945 – 1962**" لعبد الستار حسين حيث اعتمدنا عليه فى ابراز مفهوم الصراع السياسي وكذلك الأزمات التي عرفتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

مناهج الدراسة:

- اعتمدنا على **المنهج الوصفي** لأنه مناسب لوصف وسرد الأحداث كرونولوجيا لتطور الإتجاهات السياسية والفكرية للحركة الوطنية وتمت الاستعانة به في كامل البحث.
- **والمنهج التحليلي:** تم الاستعانة به في الفصل الأول في تحديد أسباب الخلافات السياسية داخل التيارات وفي تحليل طبيعة العلاقة القائمة بين مختلف تيارات الحركة الوطنية.

- **المنهج المقارن:** استعنا به في المدخل للمقارنة بين التيارات السياسية من خلال عرض مطالبهم وبرامجهم، وكذلك استعنا به في الفصل الأول من خلال المقارنة بين مختلف تيارات الحركة الوطنية في مواقفها من أهم القضايا الوطنية.

صعوبات الدراسة:

ومن الصعوبات والعقبات التي واجهتنا أثناء إنجاز دراستنا نذكر:

- طول الفترة المدروسة الممتدة من 1919 إلى 1954 وثرائها بالأحداث من مختلف الجوانب، وهذا ما جعلنا نركز بشكل كبير على الجانب السياسي الذي يخدم موضوعنا. بالإضافة إلى صعوبة تحديد ملامح واضحة للصراع السياسي في الكتابات التاريخية الوطنية.

مـــدخـل

شهدت الجزائر مع نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين منعرجا حاسما، وذلك بظهور الحركة الوطنية التي تبنت الاسلوب السلمي في تعاملها مع إدارة الاستعمار الفرنسي، وفي شكل تيارات ذات اتجاهات مختلفة (إصلاحي، إدماجي، شيوعي، واستقلالي)،وهذه الاخيرة بالرغم من تبنيها الاسلوب السلمي السياسي لم تخلو من الصراعات الداخلية.

أولا: مفهوم الحركة الوطنية وبدايتها

يتكون مصطلح الحركة الوطنية من كلمتين هما: "الحركة" و"الوطنية" فالحركة باللغة الفرنسية Mouvement وباللغة الانجليزية Movement وتعني النشاط والعمل[1].

غير أن الموسوعة السياسية عرفت الحركة في الجانب السياسي بأنها التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وتعتبر الحركة أكثر شمولا، كما تعد في الوقت نفسه أقل انضباطا من الحزب حيث يمكن أن تكون نقابة أو جماعة ضغط أو تيارا عريضا أو حتى حزبا سياسيا، وقد تلجأ العديد من الاحزاب إلى وصف نفسها بأنها حركة لتعبر عن تحررها من القيود العقائدية والانضباطية الصارمة التي يجب أن تكون في الجزب السياسي[2].

أما بالنسبة لمصطلح الوطنية الذي نجده في معجم المصطلحات السياسية والدولية باللغة الفرنسية Patriotism وباللغة الانجليزية Patriotisme،ويقصد بها حب الوطن،أي أن الوطنية بكل مظاهرها هي الدافع الذي يؤدي إلى تماسك الأفراد ووحدتهم وولائهم للوطن وتقاليده والدفاع عنه.[3]

---

[1] فريح لخميسي، الحركة الوطنية الجزائرية: المصطلح والمفهوم، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 47، جوان 2017، ص 232.

[2] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1994، ص–ص 222–223.

3 أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية (انجليزي– فرنسي –عربي)، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار اللباني، بيروت، 1989، ص 105.

أما بالنسبة لمصطلح الحركة الوطنية الجزائرية فيقصد بها مجموعة التنظيمات السياسية والاصلاحية التي نشأت بعد الحرب العالمية الاولى، وعملت على تثقيف الناس وترقيتهم والدفاع عن مصالحهم والنضال من أجل حقوقهم المسلوبة[1].

وكما عرفتها الموسوعات: "هي حركة الاشخاص الذين يدركون ضرورة تكوين مجموعة أساسها الروابط العرقية واللغوية والثقافية وغيرها. وهي تنطلق من إيديولوجية ترمي إلى تمكين الأمة من حق ممارسة سياسة لا تأخذ في الاعتبار سوى قدراتها الخاصة وترفض كل ما من شأنه الحد من حريتها في العمل"[2].

ولقد اختلف المؤرخين والباحثين في تحديد بدايات الحركة الوطنية الجزائرية فنجدها عند المؤرخين الفرنسيين أمثال شارل روبير أجيرون (charles Robert Ageron) الذي يرى بأنها نتاج لتأسيس منظمة شيوعية للعمال في باريس عام 1926،باسم نجمة الشمال الافريقي ووضعت في سنة 1927 تحت قيادة مصالي الحاج الذي جعلها حركة وطنية تناضل من أجل استقلال الجزائر[3].

ونجد أيضا المؤرخ الفرنسي شارل اندري جوليان (charlesAndre Julien) الذي ينظر للحركة الوطنية على أنها لم تظهر في الجزائر إلا بعد قرن من الاحتلال تقريبا، ويعد الرائد الحقيقي للوطنية هو الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، حيث انضم إليه الجميع حتى الشيوعيين بعد وفاته عام 1937[4].

---

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، 2006، ص 361.

[2] العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار الحكمة، د.س، ص 8.

[3] شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص 140.

[4] شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير (المقومات الاسلامية والسيادة الفرنسية)، تر: المنجي سليم، الطيب المهري وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص، ص 55، 133.

ومن الكتاب الجزائريين الذين أيدوا المؤرخين الفرنسيين في هذا الطرح نجد المؤرخ محمد حربي صاحب كتاب "الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني بين الواقع والاسطورة " الذي يرى أن النزعة الوطنية هي نتاج القمع الاستعماري، ولكن ما سرع اليقظة القومية في الجزائر، هي ثورة أكتوبر في روسيا تزامنا مع نشوء الحزب الشيوعي، وساهم هذان الحدثان بشكل كبير في تكوين قوة سياسية نشيطة في المهجر[1].

ويرى أيضا أن النزعة القومية الجزائرية بدأت كصفحة من تاريخ الحركة الشيوعية مؤسسها مصالي الحاج كان عضوا في هذه الحركة وبهذه الصفة سيكون أحد قادة نجم شمال إفريقيا.

ومن المؤرخين الجزائريين الذين لهم وجهة نظر أخرى منافية للطرح الاول، متمثلة في أن بداية الحركة الوطنية يرجع إلى سنة1830،ومن هؤلاء المؤرخين نجد المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله" الذي يعارض في كتابه (تاريخ الحركة الوطنية 1900- 1930) الجزء الثاني الكتاب الفرنسيين الذين تناولوا أصول الحركة الوطنية بإرجاعها إلى الثلاثينات من هذا القرن[2]،لأنه في هذا الوقت ظهرت الاحزاب السياسية بأهداف واضحة ومحددة، بما في ذلك هدف الاستقلال، إلا أن بعض الكتاب يشيرون بالحركة الوطنية إلى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الاولى خاصة من سنة 1926 عندما تأسست منظمة نجم أفريقية الشمالية، أومن عام 1922 حين قاد الأمير خالد معركة ضد فرنسا، حيث يقول: "وفي نفس الوقت فإن ذلك التناول لأصول الحركة الوطنية مضلل فأصحابه يتجاهلون عن قصد أو بلا قصد، تاريخ الجزائر عامة وتاريخ حركتها خاصة. فالقول بأن هذه الحركة تعود فقط إلى بعض السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية أو العشرينات، يعني

[1] محمد حربي، الجزائر 1954-1962، جبهة التحرير الوطني الواقع والاسطورة، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الابحاث العربية، ش، م، م، بيروت، لبنان، 1980، ص 25.

[2] فريح لخميسي، المرجع السابق ، ص 237.

غض النظر عما رأيناه منها خلال القرن الماضي. فإنه من سوء الحظ أن هؤلاء الكتاب لا يعتبرون كل تلك الحركات العسكرية والسياسية، والعاطفية حتى أعراضا لهذه الحركة"[1].

ويرى أيضا المؤرخ الجزائري جمال قنان أن الحركة الوطنية الجزائرية ترجع أصولها إلى العام الاول للاحتلال 1830،ويظهر موقفه بوضوح من خلال رده على عدد من المؤرخين الفرنسيين الذي يقول عنهم[2] أنهم يرون أن بداية الشعور الوطني في الجزائر، تعود إلى الجهود التي قدمها الامير خالد وأنصاره، ولكن آخرون يرفضون هذا الرأي ويعتقدون أن هذا الشعور الوطني ولد عند فشل مشروع بلوم فيوليت 1957 على عهد حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا، ويستمدون من ذلك[3] أن الروح الوطنية في الجزائر تولدت بسبب رفض الكولون لكل إصلاح وإنه لو نجح هذا المشروع لما ظهرت الوطنية في الجزائر، واستمرت هذه البلاد في الخضوع إلى فرنسا وربما إلى الابد.

وهذا يعني أن البدايات الاولى الوطنية الجزائرية لا تعود إلى سنة 1937 ولا إلى سنة 1919 وإنما كانت موجودة قبل عام 1830،وانفجرت في هذه السنة في شكل مقاومة مسلحة بطرد العدو من البلاد.

ويؤكد قنان أن الحركة الوطنية الجزائرية في تشكيلها الكامل عام 1936 تنقسم في جوهرها إلى اتجاهين رئيسيين: تيار اصلاحي يمثله كل من اتحاديات المنتخبين الجزائريين،ثم في الاربعينيات وحتى منتصف الخمسينيات نجد الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري،وجمعية العلماء الجزائريين،

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط 4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص، ص 94، 96.

[2] فريح لخميسي، المرجع السابق، ص 238.

[3] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1994، ص-ص 182-183.

والحزب الشيوعي الجزائري، واتجاه ثوري يمثله نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري، وبعد الحرب العالمي الثانية أصبحت تسمى بحركة انتصار الحريات الديمقراطية[1].

وهناك من يعتقد أن مصطلح الحركة الوطنية يرتبط بشكل أساسي بحزب الشعب الجزائري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)،لأنها الحركة الوحيدة التي دعت علانية إلى الاستقلال، لذلك سميت أيضا بحركة الاستقلالية.

وهذا ما يؤكده أيضا أحد المؤرخين والمعاصرين لمرحلة الحركة الوطنية حيث يقول: "...وبعد الاستقلال أصبح مصطلح الحركة الوطنية الجزائرية مصطلحا فضفاضا، يطلق على التيارات التي عرفتها الجزائر قبل الاستقلال بينما هي في الحقيقة لا تعني إلا حزب الشعب، حركة الانتصار..."[2].

ثانيا: عوامل ظهور الحركة الوطنية: وتتمثل في:

- **العوامل السياسية:** نذكر منها:

- الاحتلال الفرنسي للجزائر، وما ترتب عنه من فقدان السيادة الوطنية وضياع كافة الحقوق السياسية.

- فرض القوانين الاستثنائية والتجنيد الاجباري.

- هجرة الجزائريين إلى بلدان المشرق العربي وفرنسا، حيث عايشوا حركات الوعي الديني والقومي، واحتكوا بالممارسة الحزبية مما دفعهم إلى تبني النضال السياسي.[3]

- الأحداث التي جرت في العالم الإسلامي مثل: الحرب الليبية، الايطالية، وكفاح الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل، وثورة الأمير عبد المالك الجزائري وعبد الكريم الخطابي في المغرب.

---

[1] جمال قتال: المرجع السابق، ص، ص 183،187.

[2] مومن العمري: الحركة الثورية في الجزائر (من النجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص-ص 14-15.

[3] بشير بلاح: المرجع السابق، ص- ص 361-362

– الأحداث العالمية ومن بينها: مبادئ الرئيس الأمريكي وودرو ولسن. الأربعة عشر 14 (وأهمها حق الشعوب في تقرير مصيرها)،وظهور عصبة الأمم.

العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية:

– محاولة طمس الهوية الجزائرية.

– حركات الاصلاح الديني وتأسيس الجامعة الاسلامية بزعامة جمال الدين الافغاني في الشرق.

– سوء الوضع الاقتصادي أدى إلى انخفاض المداخيل والمستويات المعيشية.

ثالثا: اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية

اتجاه المساواة:

هم جماعة النخبة الإصلاحية التي انشقت عن النخبة العصرية[1]. بدأوا يطالبون بالمساواة بين الاغلبية والاقلية الأوروبية، وهي تجربة الامير خالد ورفاقه خلال الحرب العالمية الاولى حتى منتصف العشرينات، ثم تطور هذا الاتجاه إلى المطالبة بالتجنس والادماج وانتهى بالفشل بسبب رفض الجزائريين والأوروبيين لها. وبعد الحرب العالمية الثانية تطور هذا الاتجاه في إطار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[2].

ومن مطالب هذا الاتجاه نجد:

1– المساواة بين الجزائريين والاوروبيين القاطنين بالجزائر في البرلمان الفرنسي.

2– الغاء القوانين والإجراءات الاستثنائية الخاصة بالجزائريين مع الرجوع إلى القانون العام دون قيد ولا شرط.

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 362.

[2] يحي بوعزيز: الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة النشر 1890، ص– ص 3–4.

3- المساواة بين الجزائريين والاوروبيين في الخدمة العسكرية.

4- ارتقاء الجزائريين إلى جميع الرتب المدنية والعسكرية دون تقييد ذلك بشروط سوى الكفاءة والمقدرة الشخصية.

5- تطبيق قانون التعليم الاجباري تطبيقا شاملا على الجزائريين مع الاحتفاظ بحرية الاختيار في نوع التعليم.

6- حرية الصحافة والاجتماع.

7- تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة.

8- العفو العام عن المعتقلين والمتهمين.

9- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين.

10- الحرية المطلقة للعمال الجزائريين من جميع الحرف والمهن في الذهاب إلى فرنسا[1].

الاتجاه الاستقلالي:

ظهر بعد الحرب العالمية الاولى على شكل نجم شمال إفريقيا في أحضان جماعة من العمال المهاجرين بفرنسا وأوروبا، وانتقل إلى الجزائر في أواخر العشرينيات. وبرز في 1937 باسم حزب الشعب الجزائري، وتمت إعادة بناءه بعد الحرب العالمية الثانية تحت اسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية.[2]

ويتجلى هدفه في المطالبة باستقلال البلدان المغاربية الثلاث، ومن أهم مطالبه ما يلي:

- الغاء قانون الاهالي والاجراءات الاستثنائية.
- العفو على كل المساجين.
- حرية الصحافة والجمعيات والاجتماع.
- المساواة في الحقوق النيابية بين الجزائريين والأوروبيين.

[1] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985، ص-ص 89-90.

[2] يحى بوعزيز، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 4.

- تعويض المندوبيات المالية المنتخبة عن طريق الاقتراع المحدود ببرلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام.
- الغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية، وتعويضها بمجالس محلية منتخبة عن طريق الاقتراع التام.
- قبول كل الاهالي الجزائريين في الوظائف العمومية والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الاجور.
- الاستفادة من التعليم في جميع: إنشاء مدارس باللغة العربية، نشر كل العقود الرسمية باللغتين العربية والفرنسية معا.
- المساواة في مدة الخدمة العسكرية بين الاهالي الجزائريين والفرنسيين.
- تطبيق القوانين الاجتماعية التي يستفيد منها العمال الفرنسيين.
- توسيع القرض للفلاحين الصغار[1].

الاتجاه الاصلاحي:

تأسست جمعيـــــة العلماء المسلمين الجزائريين يوم 5 ماي 1931 في مدينة الجزائر[2]،بنـــاديالترقي[3]، وكانت لها مجموعة من المبادئ متمثلة في إحياء اللغة العربية وآدابها، وإحياء التاريخ الاسلامي ورجاله.

ومن أهم المطالب التي جاءت في برنامجها نذكر:

---

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، ج1، تر: أمحمد بن البار، شركة دار الامة، الجزائر، 1890، ص-ص 267-268.

[2] أحمد طالب الابراهيمي: أثار الامام محمد البشير الابراهيمي، ج1، دار الغرب الاسلامي، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، بيروت، 1997، ص 71.

[3] نادي الترقي: تأسس بالجزائر العاصمة في 3 جويلية 1927، ولهذا النادي أهداف تتمثل في كونه يمثل مركز إشعاع ثقافي وديني تحدد فيه المناهج والوسائل لمكافحة الاستعمار الفرنسي وحث الشباب على المبادئ الاسلامية: أنظر: الوناس الحواس، نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1954، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 2012، ص، ص 143، 146-147.

- حرية تعليم اللغة العربية.
- حرية فتح النوادي.
- حرية فتح المدارس والتعليم باللغة العربية والفرنسية وإدخاله تحت مراقبتها الاكاديمية.
- المحافظة على التعليم الديني في جامع الاخضر بقسنطينة.[1]

الاتجاه الإدماجي:

مثلته جماعة النخبة الليبيرالية وهيئة النواب[2]،ومن زعمائها: الدكتور ابن التهامي[3]،والدكتور محمد الصالح بن جلول[4]،والصيدلي فرحات عباس[5]. حيث أسس هذا الاتجاه فيدرالية المنتخبين المسلمين من طرف المندوبين الماليين الجزائريين يوم 11 سبتمبر 1927 برئاسة ابن التهامي حتى سنة 1930،وانقسمت إلى فرعين: الاتحاد الشعبي الجزائري برئاسة فرحات عباس، والتجمع الفرنسي الاسلامي بزعامة ابن جلول، وهدفها تحقيق الاندماج الذي يعني دمج الجزائريين في فرنسا.

وتمثلت مطالبها المعلن عليها في مؤتمرها الاول في سبتمبر 1927 في:

---

[1] مومن العمري، المرجع السابق، ص 29.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 376.

[3] الدكتور بن التهامي: هو ابو القاسم ابن التهامي، ولد بمستغانم 1881 وتوفي 1940، يعتبر طبيب وسياسي وصحفي ويعد من النخبة الاندماجية، ومن أعماله انشاء جريدة التقدم سنة 1923، أنظر: عبد الكريم بوصفصاف، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، دار مداد يوني فارسيتي براس، الجزائر، 2015، ص، ص 69، 71.

[4] الدكتور محمد الصالح بن جلول: ولد في منطقة الاوراس عام 1894 وبالتحديد في الشرق الجزائري تحصل على شهادة الدكتوراه في الطب عام 1923، تميز بنشاطاته السياسية على رأس فيدرالية المنتخبين المسلمين، ومن أعماله الصحفية ترأسه لجريدة الوفاق طيلة مراحل صدورها، ويعد من رواد النخبة الاندماجية، أنظر: صفصاف هواري، صافر فتيحة، الدكتور محمد الصالح بن جلول ونضاله السياسي داخل النخبة الاندماجية ما بين (1930-1954)، المجلة المغاربية جامعة سيدي بلعباس، المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2021، ص، ص 206، 210.

[5] فرحات عباس: ولد فرحات مكي في 1899 بدوار الشحنة التابعة لبلدية الطاهير بولاية جيجل متحصل على شهادة صيدلي سنة 1931، ويعتبر رجل ذو ثقافة مزدوجة، أما بالنسبة لتكوينه السياسي فكان متأثر بأفكار الامير خالد، فقد كان يعمل على دمج الجزائر بفرنسا مع احتفاظ المسلمين بأحوالهم الشخصية، ومن أعماله الصحفية: جريدة المساواة 1944، بالإضافة إلى تأليفه مجموعة من الكتب منها: الشباب الجزائري، وحرب وثورة الجزائر، ليل الاستعمار، أنظر: عزالدين بومعزة: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية، ومرحلة الاستقلال 1899-1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص، ص 28،43، 49، 51.

- التمثيل النيابي للجزائريين في الجمعية الوطنية الفرنسية.
- المساواة بين الجزائريين والاوروبيين في الاجور.
- المساواة بين الجزائريين والاوروبيين في الخدمة العسكرية.
- الغاء القيود المفروضة على هجرة الجزائريين إلى فرنسا.
- الغاء قانون الاهالي.
- تطوير تعليم الجزائريين العام وتعليمهم المهني.
- تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائريين.
- إعادة النظر في قانون الانتخابات الصادرة سنة 1910[1].

الاتجاه الشيوعي:

برز في البداية كفرع للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر، وعند ظهور الحزب مع بداية الثلاثينات تم إعادة هيكلته وإعطاءه الصبغة الجزائرية، ومع نهاية سنة 1935 وبداية 1936 تم إنشاء الجزب الشيوعي الجزائري[2]،وقاموا بتعيين عمار أوزقان[3]،ممثلا شرعيا عليه.

ويتكون هذا الحزب من أوروبيين وجزائريين[4]،أما بالنسبة لنشاطه كان موجها للمستوطنين، أما بالنسبة للجزائريين فقد رفضوه وذلك لعدم تقبلهم لفكرة الشيوعية المعارضة مع المبادئ الإسلامية.

ومن أهم مطالب هذا التيار نذكر:

- المساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين في إطار الاتحاد الفرنسي مؤقتة في انتظار تكون دولة جزائرية اشتراكية مستقلة تضم كل من المسلمين والفرنسيين واليهود.

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 376.

[2] مومن العمري، المرجع السابق، ص 46.

[3] عمار أوزقان: ولد بالجزائر العاصمة في مارس 1910، وتوفي في 5 مارس 1981، صاحب الحزب الشيوعي الذي طالب فيه باستقلال الجزائر، أنظر: وفاء بوصفصاف، التكوين الاجتماعي والثقافي والوطني لأبرز قادة الحركة الوطنية الجزائرية، الشيخ عبد الحميد بن باديس، أحمد مصالي الحاج، فرحات عباس، عمار أوزقان نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أدرار، 2014-2015، ص-ص 288-289.

[4] علي كافي، مذكرات علي كافي، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.س، ص 65.

- المطالبة بجنسية مزدوجة (جزائرية–فرنسية).
- تكوين برلمان جزائري – بمفهوم الحزب الشيوعي– له حق التشريع ويشكل بالتساوي من ستين نائبا جزائريا وستين نائبا فرنسيا.
- المطالبة بحكومة يرأسها شخص منتخب من قبل البرلمان المحلي وأن يكون لفرنسا ممثل في الجزائر.
- أن تكون اللغتان العربية والفرنسية رسميتين في الجزائر[1].

رابعا: مفهوم الصراع السياسي

يعني الصراع في اللغة العربية: المغالبة، فنقول غالب الشخص أي صارعه[2].

فالصراع: في اللغة الفرنسية Conflict، وباللغة الانجليزية conflit ويعني تنافس أو صدام بين قوتين أو أكثر من القوى أو الاشخاص حقيقيين مصالحة ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وأساليب مختلفة، والصراع ظاهرة طبيعية في حياة الانسان والمجتمعات وفي جميع المجالات، قد يكون مباشرا وغير مباشر، سلميا أو مسلحا، واضحا أو مبهما، ومن أشهر الصراعات الصراع السياسي[3].

والصراع في قاموس المصطلحات التاريخية يعني أنه أحد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تضارب المصالح،وهو وضع تنافسي يعرف فيه المنافسين العزم ويدرك أنه لا سبيل إلا لتوفيق بين مصالحه وبين مصالح الخصم فتحولت المنافسة بينهما إلى صراع يعمل كل منهما على تدمير الآخر وتجاوزه[4].

---

[1] مومن العمري، المرجع السابق، ص–ص 46–47.

[2] عبد الستار حسين، الازمات الداخلية للهيئات القيادية للثورة الجزائرية، 1954–1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2017–2018، ص 55.

[3] عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 632.

[4] يحي محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، ص 179.

الفصل الأول

الخلافات السياسية داخل تيارات الحركة الوطنية

المبحث الأول: التيار الإدماجي

المبحث الثاني: التيار الإصلاحي

المبحث الثالث: التيار الشيوعي

سنعرض خلال هذا الفصل أهم الخلافات السياسية التي تعرضت لها الاحزاب الوطنية الجزائرية بالإضافة إلى أهم المواقف التي اتخذتها من المسألة الجزائرية.

المبحث الأول: التيار الإدماجي

المطلب الأول: تأسيس حركة الشبان الجزائريين ونشاطاتها

أُطلق مُصطلح الشبان الجزائريين على المثقفين الجزائريين الذين تكونوا في المدارس الفرنسية.[1] وتم طرح هذه التسمية أيضا على الحركة الاندماجية التي ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى،وكان يهدف أنصارها إلى الاندماج والحصول عل الجنسية الفرنسية.[2]

كما نجد المؤرخ شارل روبير أجيرون (Agéroncharles Robert) في كتابه. Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919 يعرف مصطلح الشبان بأنه أطلق لأول مرة للإشارة إلى اليهود المتقدمين والمفرنسين بدلا من اليهود المتخلفين، الذين تمسكوا بتقاليدهم ويستخدمون اللغة العربية في حديثهم.[3]

أما بالنسبة لتاريخ ظهور حركة "الشبان الجزائريين" يرجع إلى سنة 1892 عندما بدأت هذه الحركة تتواصل مع الإدارة الفرنسية وتنقل اليهم انشغالات المواطنين، وتقدم آرائها على ما ينبغي فعله ومن أهم الشخصيات الفرنسية التي اهتمت بآراء هذه الحركة نجد جول فيري الذي زار الجزائر بصفته رئيسا للجنة مجلس الشيوخ الذي بقي في الجزائر لمدة شهرين من أجل التعرف على أوضاع الجزائر.[4]

---

[1] صافر فتيحة، حركة الشبان الجزائريين ظهورها وتطورها فيما بين 1900-1930، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران أمد بن بلة، 2017-2018، ص 67.

[2] محمد الميلي، المؤتمر الاسلامي الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 146.

[3] Agéroncharles Robert, Les AlgériensMusulmans et la France 1871-1919, tome2, pu F-paris, 1968,1030p.

[4] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص 202.

ويعتبر جول فيري أول من أطلق تسمية "الشبان الجزائريون" على هذه الحركة من خلال التقرير الذي وضعه بعد عودة لجنة التحقيق إلى باريس.[1]

لقد كان لهذه الحركة مطالب وبرنامج جاءت به كرد فعل على المرسوم الصادر في 17 جويلية 1908 الذي ينص على احصاء الشبان الجزائريين في أكتوبر 1908 بتقديم احتجاجا إلى الحكومة الفرنسية يرفضون فيه القرارات المتعلقة بالخدمة العسكرية، حيث قامت بوضع شروط تنص على عدم قبول هذا القرار إلا إذا حصل الجزائريون على حقوقهم و المتمثلة في:

- الغاء قانون الأنديجينا
- المساواة في دفع الضرائب
- المساواة في التمثيل السياسي بالمجالس المحلية والبرلمان الفرنسي
- المساواة بين المسلمين والأوربيين[2]
- توسيع هيئة الناخبين مع حقهم في المشاركة في انتخابات رؤساء البلديات
- المطالب بالتجنيس مع الحفاظ على قانون الأحوال الشخصية.[3]

أما بالنسبة لنشاط الشبان الجزائريين يتمثل في مجموعة من الوسائل وهي:

أ- تأسيس الجمعيات والنوادي:

من أهم الجمعيات التي كانت تشرف عليها حركة الشبان الجزائريين نذكر:

الجمعية الراشدية: تأسست الجمعية في مدينة الجزائر سنة 1902 من طرف المعلم (Sarroig) أو كانت في بدايتها بين التلاميذ القدامى خريجي المدارس الفرنسية الاهلية وكانت تقوم بتقديم مساعدات للمنخرطين فيها ودورها الاساسي هو تشجيع تعليم الاهالي وتوفير خدمات التلاميذ ما

[1] صافر فتيحة، المرجع السابق، ص 79.

[2] عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص-ص 203-205.

[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ج2، دار الامة، الجزائر، 2013، ص-ص 377-380.

بعد تخرجهم، وفي 1908 توسع نشاط الجمعية حيث زودت المكتبات بالمؤلفات وتقديما لمحاضرات باللغة العربية وأصبح لها صدى لدى الاعيان ذوي الرقي والتقدم وفي 1910 أصبح لها فروع خارج الجزائر العاصمة ومستغانم على وجه الخصوص.

الجمعية التوفيقية: تأسست بالجزائر سنة 1908 حيث كانت جمعية خيرية تهتم بتعليم الآداب والعلوم، ثم أعيد تنظيمها من طرف الشبان الجزائريين سنة 1911 وأصبحت ناديا سياسيا.[1]

بالإضافة الى الجمعيات ظهرت النوادي الثقافية في الجزائر ونذكر منها:

نادي صالح باي: تأسس في قسنطينة سنة 1907،وهو يهدف إلى نشر التعليم وتنظيم الدروس، وعقد المحاضرات العلمية والادبية وتأسيس جمعيات خيرية.[2] كما نجد أيضا نادي الشبان بتلمسان ونادي التقدم بعنابة وغيرها.[3]

ب/ الصحافة:

اتخذ الشبان الجزائريين الصحف والجرائد للتعبير عن أفكارهم ومن هذه الصحف نذكر:

صحيفة المسلم: صدرت بالجزائر العاصمة يوم 14 أكتوبر سنة 1909 لم تدم طويلا بسبب مضايقات الإدارة الاستعمارية وتوقفت بعد سبعة أشهر من صدورها.[4]

صحيفة الإسلام: تعتبر صحيفة مزدوجة اللغة (عربية–فرنسية) وهي صحيفة أسبوعية ديمقراطية باسم المسلمين الجزائريين، تأسست في عنابة على يد السيد طبيبال عبد العزيز، وهو رجل شبه أمي، ثم انتقل مقرها إلى مدينة الجزائر من طرف مديرها الصاق دندان وهو موجه سابق في إحدى البلديات المختلطة. حيث واصلت صدورها بانتظام إلى غاية 1914،وحققت نجاحا في جلب اهتمام الشبان الجزائريين. وكانت هذه الصحيفة تتعامل مع الفرنسيين.

---

[1] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871–1919،ج2، المرجع السابق، ص–ص 709– 710.

[2] الوناس الحواس، نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، ص–ص 79–80.

[3] شارل روبير أجيرون، المرجع نفسه، ص 710.

[4] مفدي زكريا، تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، مؤسسة مفدي زكريا، الجزائر، 2003، ص 55.

صحيفة الراية الجزائرية: تأسست بعنابة في 20 نوفمبر 1910 ناطقة باسم مصالح الاهالي الجزائريين مؤسسها المتجنس طبيبال، وهي صحيفة أسبوعية تصدر باللغة الفرنسية. حيث تحمل راية التطور الضروري للأهالي والمفيد لفرنسا وكانت تقدم مطالب باسم الشبان الجزائريين.[1]

لقد ساهمت هذه الوسائل التي اعتمدتها حركة الشبان الجزائريين في إعطاء صبغة جديدة للحركة الوطنية من خلال الاعتماد على الاسلوب السلمي السياسي للتعبير عن مطالب الشعب الجزائر.

المطلب الثاني: الأزمات داخل التيار

أ- الخلاف بين الأمير خالد وابن التهامي:

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وجدت حركة الشبان الجزائريين نفسها ملزمة بالتعبير عن موقفها من قانون 4 فيفري 1919 الذي يسمح لمجموعة من الجزائريين الحصول على الجنسية الفرنسية الكاملة بشرط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية وقد أدى ذلك إلى انقسام الحركة إلى تيارين:[2]

فالتيار الأول بزعامة الدكتور ابن التهامي ينادي بالتجنيس مع التخلي على نظام الأحوال الشخصية، [3] وذلك على أمل أن يتساوى مع الأوربيين وأن يصبح عدد المسلمين المتجنسين [4]

كبيرا وبالتالي يكون لهم الأغلبية في المجلس المالي الجزائري.[5]

---

[1] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 713.

[2] أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر، 1914-1954، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 44.

[3] شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 118.

[4] التجنيس: هو نشر الحضارة والثقافة الفرنسية في وسط الشعوب المستعمرة وتبني قيمها الفكرية والاخلاقية، وعندما يتحقق ذلك يصبح للفرد الحق في الحصول على الجنسية والتمتع بصفة المواطن، أنظر احمد منغور، الادماج والتجنيس في أدبيات فيدرالية قسنطينة الاشتراكية في ما بين الحربين...، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، العدد 15، 2017، ص 236.

[5] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 221.

أما التيار الثاني الذي يترأسه الأمير خالد[1]كانوا يطالبون بالمواطنة أو بحق التمثيل في البرلمان مع الحفاظ على الأحوال الشخصية.

وبعدها في الانتخابات البلدية التي جرت عام 1919 وقع فيها نقاش بسبب أن الأمير خالد قد شارك في هذه الانتخابات بقائمة لا تحمل المتجنسين، منافسا لقائمة ابن التهامي المتكونة من المتجنسين.[2] وكان من نتائج هذه الانتخابات حصول ابن التهامي على 332 صوتا مقابل 925 صوت للأمير خالد وبهذا فاعتبرها ابن التهامي مؤامرة ضده واتهم الأمير خالد بتأمر على السلطات الفرنسية واستخدم نفوذه الديني. وهذا ما أدى بالإدارة الفرنسية إلى اتخاذ قرار بإلغاء الانتخابات البلدية التي فاز بها الأمير خالد وكان التبرير لهذا الالغاء هو "التعصب الإسلامي".[3] وقد اهتم الأمير خالد في حملته الانتخابية على الاسلام والنضال البطولي للأمير عبد القادر واتهم ابن التهامي ومن معه بالردة.[4]

ب- الخلاف بين فرحات عباس وابن جلول:

لقد نشب خلاف بين فرحات عباس والدكتور ابن جلول حيث خشي فرحات عباس سياسة بن جلول القائمة على التساهل مع الفرنسيين وظل فرحات عباس أقرب إلى خصمه إلى الفلاحين الجزائريين بينما بقي بن جلول أقرب إلى الطبقة الارستقراطية.[5]

---

[1] الامير خالد: هو خالد الهاشمي بن الحاج عبد القادر ولد بدمشق في 20 فيفري 1875، تلقى علومه الاولى بدمشق على يد أفضل اساتذتها دافع عن الجزائر عبر الصحف الشرقية وحتى الفرنسية، كما أسس جمعية الاخوة الجزائرية 1922، توفي في 1936، أنظر حكيم بن الشيخ، الامير خالد ودوره في الحركة الوطنية 1919-1939، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص، ص 57، 61-62.

[2] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 44.

[3] عمال بوحوش، المرجع السابق، ص 221.

[4] أحمد مهساس، المصدرنفسه، ص 44.

[5] بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، دار النفائس، بيروت، د.س، ص 98.

فقد حدث انشقاق بين الطرفين فقام فرحات عباس بتكوين "الاتحاد الشعبي الجزائري" ومقابل ذلك أنشأ ابن جلول "التجمع الفرنسي الإسلامي".[1] وبداية نجد فرحات عباس يعتقد أن الهدف من انشاء حزب جديد هو تغيير أسلوب العمل وليس الخروج بإيديولوجية او برنامج جديد، حيث قام في أواخر جويلية 1938 بإنشاء هذا الحزب من أجل الكفاح على حقوق الانسان والمواطن وكان شعاره "من الشعب إلى الشعب".

حيث شكل حزب الاتحاد الشعب الجزائري منعطفا مهما في تفكير فرحات عباس وبعض النواب، حيث نادى فرحات عباس إلى ضرورة حصول الجزائر على دستور ديمقراطي انساني، ثم قال: " نحن نريد ربط الجزائر بالديمقراطية الفرنسية لكن عليها أن تحقق بمعالم شخصيتها الخاصة بلغتها وتقاليدها وعاداتها...إن الالتحاق بفرنسا لا يعني الامتزاج ". وفي الأخير لم يحظ هذا الحزب بتقبل الجماهير وبقي حزب إطارات حتى نهايته.[2]

المطلب الثالث: علاقة التيار الإدماجي مع الاحزاب الوطنية

أ- علاقته مع نجم شمال إفريقيا:

كانت مطالب الاتجاه الإدماجي تتعارض مع مطالب نجم شمال إفريقيا سواء في مضمونها أو في أهدافها لأن النجم كان مطلبه الاستقلال الوطني، بينما المنتخبون يرفضون هذا المطلب حيث عبر فرحات عباس في كتابه الشاب الجزائري عن هذا المطلب بقوله: " الجزائر أرض فرنسية ونحن فرنسيين يحكمنا قانون الأحوال الشخصية الإسلامي، وليس في القرآن ما يحرم على الجزائري

[1] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 216.

[2] الامين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص-ص 22-23.

المسلم أن يكون فرنسي الجنسية قوي السواعد حاد الذكاء، طاهر القلب، واعيا بالتضامن الوطني لا شيء يمنع غير الاستعمار ".[1]

وكان النجميون يسيؤون للمنتخبين، وينظرون إليهم بأنهم مرتدون ومتجنسون أما سياستهم فهي سياسة صالونات بلا برنامج وبدون هدف وخالية من الروح الثورية، كما وصفوهم بالخونة.[2]

ولكن عندما نتمعن في مطالبهم نجدهما يتفقان في عدة نقاط أهمها: المطالبة بحق الجزائريين في التمثيل البرلماني.[3] والالغاء التام للقوانين الاستثنائية.[4]

ب- علاقته مع جمعية العلماء المسلمين:

كانت تجمع الاندماجيين والعلماء علاقة كانت بدايتها حركة الإصلاح الديني التي دعت إلى رفض التجنيس مع المطالبة بجميع الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون، وقد أدرك العلماء أهمية هذه النخبة لأنها كانت مشبعة بالثقافة الفرنسية لذلك حاول العلماء التأثير عليها والاستفادة منها لإيصال مطالب الشعب إلى السلطات الفرنسية، كما نجد وقوف ابن جلول إلى جانب ابن باديس في أزمة قسنطينة سنة 1934، وتأييده لمطالب العلماء التي تتضمن فصل الدين عن الدولة لحرية التعليم العربي والارشاد في المساجد.

ومن هنا يتبين أن السلطات الفرنسية أيدت مواقف ابن جلول لاعتقادها لعدم صدقه وإخلاصه للعلماء مؤكدة أن اهتمامه ودعمه للعلماء كان فقط للاستفادة منهم في الحملات الانتخابية.

---

[1] احمد مهساس، المصدر السابق، ص 62.

[2] عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، المؤسسة الوطني للكتاب، الجزائر، 1985، ص 138.

[3] يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 14.

[4] محمد قنانش، محفوظ قداش، نجم الشمال الافريقي 1926-1937، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س، ص 41.

ورغم ذلك فان العلماء أثروا على ابن جلول وجعلوه يشارك في المؤتمر الإسلامي ويقبل الرئاسة، ولكن سرعان ما تأزمت العلاقة نتيجة مقتل كحول، ومن هنا بدأوا بمحاربة الجمعية واتهامهم بهذه الحادثة، إلا أن العلماء لم يرفضوا العمل مع المنتخبين وكانوا يتحملون كل أنواع الاذى من أجل ايصال صوت الشعب الجزائري إلى فرنسا.[1]

جـ- علاقته مع الحزب الشيوعي:

لقد تميزت العلاقة بين الشيوعين الجزائريين والمنتخبين المسلمين بالتقارب في المؤتمر الإسلامي.[2]كما نجد توافق بينهما في بعض المطالب. أهمها المساواة والدفاع عن حقوق الجزائريين والدعوة إلى تطبيق مشروع بلوم فيوواليت ولكن سرعان ما توترت العلاقة بينهما فقد اعتبر الشيوعيون المنتخبون مضطهدين لأهالي.[3]

المطلب الرابع: موقف التيار من بعض القضايا الوطنية.

1/ موقفه من التجنيد الإجباري:

لقد اتخذت جماعة النخبة،[4] المفرنسة والمحافظة موقفا من سياسة التجنيد الإجباري.[5] فنجد جماعة النخبة المفرنسة قد قبلوا قانون التجنيد الإجباري في سنة 1911 من أجل استغلاله لطلب التمتع

---

[1] مازن صلاح حامد مطبقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1929، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في الآداب، جامعة الملك عبد العزيز .ص-ص156-153.

[2] عبد النور خيثر وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص 287.

[3]شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران1، 2015/2014، ص 53.

[4]جماعة النخبة: إنهم ثريات الشباب المتخرجين من الجامعات الفرنسية والذين كانوا قادرين بأعمالهم أن يصعدوا فوق الجماهير وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين، أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 159.

[5] التجنيد الاجباري: هو قانون سياسي ينص على تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي، صدر يوم 3 فيفري 1912 من طرف البرلمان الفرنسي الذي اتخذ قرار بالتزام الجزائريين بالخدمة العسكرية كمواطنين فرنسيين، أنظر: حميد آيت حبوس، قانون التجنيد الاجباري 1912، دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد 2، سبتمبر 2018، ص 279.

بالجنسية الفرنسية، أما بالنسبة للنخبة المحافظة فقد أظهرت معارضتها الجذرية لهذا القانون وذلك بناء على اعتبارات دينية محضة، [1] ومن الشخصيات التي وقفت ضد التجنيد الإجباري نجد منهم عمر راسم[2] الذي اعتاد كتابة المناشير وتعليقها على الحائط في الاماكن الاستراتيجية ضد هذا القانون. بالإضافة إلى الشيخ.[3] عبد الحليم بن سماية[4] الذي أعلن أمام المجلس البلدي ورئيسه عندما طلب منه التحدث بالنيابة عن المسلمين فتقدم واستدل بآيات قرآنية على أن المسلمين إذا أدوا الخدمة العسكرية للدولة الفرنسية فإنهم ليسوا مسلمين بكل معنى الكلمة.[5]

في حين نجد النخبة المفرنسة قاموا بإرسال وفد من الشخصيات إلى فرنسا، حيث قدموا عريضة أطلق عليها (بيان الشباب الجزائري) إلى رئيس الوزراء بوانكاري في 26 جوان 1912 وتضمن مطالب يتوقع أن تكون مقابل تجنيد الجزائريين كما أظهروا فيها بأنهم مستعدين لأداء واجباتهم كمواطنين نحو فرنسا إذا تمت الموافقة على مطالبهم التالية:

– تخفيف مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين مثل الفرنسيين.

– تجنيد الجزائريين في سن العشرين عوض الثامن عشر لأن المجند في هذا السن لا يكون مكتمل البنية.

---

[1] الطاهر عمري، النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع (1900–1940)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة، 2003–2004، ص 240.

[2] عمر راسم: ولد بالجزائر العاصمة سنة 1883 أو 1884، كانت تصدر كتاباته الصحفية تحت اسم ابن منصور الصنهاجي، حيث كان اهتمامه بالحياة السياسية والثقافية هو الذي دفعه إلى أن يجرب الصحافة فبدأ بالكتابة بالجرائد التونسية مثل جريدة التقدم.وبعدها قام بإنشاء صحيفة خاصة به وهي الجزائر 1908.وتوفي سنة 1959، أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954، ج5، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص–ص، 283–285، 289.

[3] محمد قنانش، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 14.

[4] عبد الحليم بن سماية، ولد سنة 1866 بمدينة الجزائر، وهو من أصل تركي عرف بثقافته العربية الاسلامية مارس وظيفة التدريس بمساجد مدينة الجزائر، ومن أهم أعماله الادبية قصيدة مدح الامام محمد عبدو. كما يعد بن سماية من مجموعة كتلة المحافظين. أنظر: محمد قنانش، الشيخ عبد الحليم بن سماية في كتابات عبد الرحمان الجيلالي، جامعة عين تموشنت، العدد7، ص–ص256–257، 261.

[5] محمد قنانش، محفوظ قداش، المرجع نفسه، ص 14.

– حذف المنحة التي تعطى للجندي، لأن عائلاتهم ستكون مسرورة أكثر عندما تحس بأن أبنائهم يؤدون واجبهم بالجيش الفرنسي دون مقابل جارح.

ومن ناحية أخرى يطالبون بتعويض حقيقي فيما يلي:

– إصلاح النظام الزجري

– تمثيل حقيقي وكافي في المجالس الجزائرية والفرنسية في البرلمان

– التوزيع العادل للضرائب

– تصريف مداخيل الميزانية تصريف عادلا بين طبقات السكان.[1]

ب/ موقفه من الانتخابات:

إن تبلور وتطور الأفكار الوطنية لدى المسلمين الجزائريين مع نهاية الحـرب العالمية الأولى، وكذا إصدار إصلاحات 4 فيفري 1919،ومع ظهور حركة النوادي والصحف التي انتشرت في العشرينيات بالإضافة إلى والاتجاهات السياسية ونجد منها حركـة الشبان الجزائريين بقيادة الأمير خالد.[2]

ومع ذلك عرفت هذه الحركة ذروة نشاطها وسرعان ما تم تقسيمها بين الاختلافات الإيديولوجية والصراعات الشخصية، وقد حدث هذا الانقسام خلال الانتخابات البلدية التي جرت في العاصمة في ديسمبر 1919 نتيجة الإصلاحات الجديدة، التي أدخلها قانون 4 فيفري 1919.[3] حيث

[1] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920–1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص– ص 37–39.

[2] عباس محمد الصغير، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية، (1927–1963)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006–2007، ص 42.

[3] بن حسين كريمة، المتجنسون :مواقفهم، أفكارهم وطموحاتهم، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد30، ديسمبر 2008، المجلد أ، ص132.

انقسمت النخبة إلى قسمين متضاربين بسبب موضوع التجنيس ومنح القانون صلاحيات واسعة لمن يرغب في الحصول على الجنسية الفرنسية ومثل هذه الفئة ابن التهامي على حساب المجموعة التي كانت ترفض التجنس بقيادة الأمير خالد والتي شهدت خللا واضحا في هذا القانون لأنه لم يأتي بجديد.[1]

فقد وقف الأمير خالد ضد دعاة التجنيس في برامجه الانتخابية معبرا عن ذلك في صحيفة الاقدام، [2] وقد دافع بقوة على الأحوال الشخصية للجزائريين.[3]

وقد تنافس الحزبان على استقطاب أصوات الناخبين الجزائريين في انتخابات بلدية الجزائر عام 1920 وكان الفوز حليف الأمير خالد بـ 940 صوت مقابل 340 لقائمة ابن التهامي ومنذ ذلك التاريخ بدأ اضطهاد الأمير خالد كما طالب رؤساء البلديات وهم فرنسيون في اجتماعهم بتاريخ 27 ماي 1927 بالعودة إلى سياسة أهلية اكثر واقعية وطالبوا بإلغاء قانون 1919 وبالعودة إلى السلطات الاستثنائية وبالفعل فقد صدر قانون 4 أوت 1920 الذي أعاد العمل ببعض أحكام قانون الأنديجينا. وفقا لأحكام قانون 15 جويلية 1914.[4]

جـ/ موقفه من التجنيس والإدماج:

لقد اختلفت ايديولوجية المتجنسين حيث تحمست للاندماج عن طريق التجنس فكانت أغلبية المثقفين ترحب بفكرة الاندماج مع الحفاظ على الأحوال الشخصية لأن هذا يجعلهم فرنسيين

---

[1] حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 77.

[2] صحيفة الاقدام: صدرت في 2 فيفري 1919 وهي وطنية اسبوعية ناطقة باللغة الفرنسية وأضيفت لها طبعة باللغة العربية في سنة 1920.أنظر: نفيسة دويدة، قضايا الجزائر من خلال جريدة الاقدام 1919-1923، مجلة الحقيقة، العدد 40، 2017/05/18، ص 169.

[3] بن حسين كريمة، المرجع السابق، ص 133.

[4] أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 41.

ومسلمين في نفس الوقت، أما الاندماج بالتجنس فهو يجعلهم فرنسيين مسيحيين بلا دين.[1] ومن هؤلاء نجد:

الدكتور محمد الصالح بن جلول الي وصفته جريدة الامة (لسان حال نجم شمال إفريقيا التي كانت تصدر في فرنسا) بأنه حلقة وصل الشعب الجزائري بفرنسا ونظرا لتعلقه بفرنسا نجده ينكر وجود وطنية جزائرية وأن كل شيء في رأيه هو وطنية فرنسية، [2] وقد بقي جلول يرمز إلى الإصلاح السياسي ويطمح إلى أن يصبح مواطنا فرنسيا دون التخلي عن القانون الشخصي، وكان هذا أيضا الحلم الذي تمناه صديقه فرحات عباس[3] الذي تبنى هو الآخر فكرة انكار وجود وطن جزائري. بقوله: " إن الوطنية عاطفة تدفع شعبا من الشعوب إلى العيش معا داخل حدود معينة وهي التي أدت إلى قيام سلسلة الأمم الحاضرة، ولو أنني اكتشفت وجود أمة جزائرية لكنت وطنيا ".[4] حيث يرى فرحات عباس أن الأهلي المتجنس لا يتمتع بالحقوق العامة، ويبقى خاضعا في مسائل مختلفة للقوانين الخاصة. فإن التجنس في الجزائر هو في الحقيقة في خدمة الجالية الاوروبية فوق كل شيء.[5]

حيث كان هؤلاء الشباب المسلمين المشبعين بالثقافة الفرنسية (فرحات عباس وابن جلول) يطالبون بجنسية سياسية أو جنسية فرنسية سياسية تربط جميع الجزائريين بفرنسا مع المحافظة على الشخصية الجزائرية والدين الإسلامي والثقافة العربية الإسلامية.[6]

---

[1] بن حسين كريمة، المرجع السابق، ص 137.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج3، ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت- لبنان، 1992، ص- ص 70-71.

[3] علي مراد، الحركة الاصلاحية الاسلامية في الجزائر، تر: محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 498.

[4] أبو القاسم سعد الله، ج3، المرجع نفسه، ص 72.

[5] فرحات عباس، الشباب الجزائري، تر: أحمد منور، تق: أبو القاسم سعد الله، عاصمة الثقافة العربية، د.ب، د.س،ص 100.

[6] عز الدين بومعزة، المرجع السابق، ص 83.

المبحث الثاني: التيار الإصلاحي

المطلب الأول: الازمات الداخلية التي تعرض لها التيار:

أ/ الصراع بين الأمير خالد وابن التهامي:

تعد سياسة الإندماج والتجنيس من بين الافكار التي تتعارض مع أسس الدين الإسلامي وبسبب هذه المسالة قسمت حركة الشباب الجزائريين إلى حزبين:

فيدعى الحزب الأول بالحزب الإصلاحي الذي ترأسه الأمير خالد حيث لقي هذا الأخير مواجهة شديدة من قبل المستوطنين بالجزائر وكذلك من قبل الأعيان المحافظين وزعماء الأُسر الكبيرة من مرابطين وصغار الاقطاع، وقد أطلق عليهم الأمير تسمية بني وي وي لأنهم يتقبلون كل ما تصدره السلطات الفرنسية، ويعارضون كل مبادرة إصلاحية الى جانب الأهالي المسلمين.

واتخذ الأمير خالد موقفا عدائيا اتجاه دعاة الادماج والتجنيس الذين لم يساندوا المطالب الوطنية وأنكروا على الجزائر قوميتها ويتضح لنا مما سبق أن الأمير خالد بمعارضته لهذه القضية أصبح قريبا من زعماء الإصلاح الديني أمثال:[1] العلامة ابن باديس[2] الذي رفض رفضا تاما سياسة الادماج والتجنس.

أما الحزب الثاني فيطلق عليه الحزب الليبرالي حيث تشكل نتيجة انتخابات 1919،وقاده أعضاء من النخبة الذين طالبوا بالتجنس والاندماج في فرنسا، وتزعم هذا الحزب ابن التهامي.

---

[1] حكيم الشيخ، المرجع السابق، ص-ص 71-73.

[2] عبد الحمد بن باديس: ولد بمدينة قسنطينة يوم 4 ديسمبر 1889، ويعتبر من الشخصيات الاصلاحية في الجزائر، من أعماله: تأسيس جمعية العلماء المسلمين 1931.ينظر: مسعود فلوسي، الامام عبد الحميد بن باديس لمحات من حياته وأعماله وجوانب من فكره وجهاده، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص، ص 13، 30.

ومهما كان الامر، فإن دعاة الاندماج كانوا إلى جانب فرنسا ليبينوا بصراحة رأيهم الملائكي بشأن الدين، كما عارضوا التيار الإصلاحي رغم تشابه البرنامج.[1]

ب/ الصراع داخل جمعية العلماء المسلمين:

1- المشاحنة التي وقعت بين الطيب العقبي وابن باديس:

بعد عودة الوفد الذي تم تشكيله من قبل اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي، [2] من فرنسا الذي كانت مهمته حمل مطالب المؤتمر لتقديمها إل الحكومة الفرنسية بباريس، وكان يقوم أيضا بنشر الوعي السياسي في أوساط الجزائريين.

وقام هذا الوفد عند رجوعه بتقديم تصور لمختلف النشاطات التي قام بها للشعب وذلك بالملعب البلدي يوم 2 أوت 1936،وفي الوقت نفسه تم تدبير مؤامرة ضد المؤتمر الإسلامي والجمعية.[3]كان مخطط لها من قبل، حيث تم في هذا اليوم اغتيال المفتي كحول بن دالي، [4] وجاء في جريدة البصائر حول هذا الاغتيال فنجد: " ما كاد الناس يغادرون الاجتماع (الملعب البلدي) ويرجعون إلى دورهم وأماكنهم الخاصة، وهم على أشد ما يكون من الفرح والسرور وأكمل حالات الهدوء والسكون- حتى أخذت تروج اشاعات مزعجة منها قتل الدكتور (ابن جلول) والصرخ

[1] حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص-ص 72-73.

[2] المؤتمر الاسلامي: انعقد المؤتمر في 7 جوان 1936 بحضور جمعية العلماء المسلمين وعدد كبير من النواب الجزائريين وممثلي عن الاشتراكيين والشيوعيين.أنظر: رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية، الجزائر، 1975، ص 66.

[3] ابراهيم لونيسي، تداعيات اغتيال المفتي كحول بن دالي علي جمعية العلماء المسلمين والمؤتمر الاسلامي الجزائري، 1936-1939، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 5، العدد 10، ديسمبر 2019، ص-ص 101-102.

[4] المفتي كحول بن دالي: ولد في سنة 1870 بقسنطينة، وتعلم على يد الشيخ عبد القادر المجاوي، والشيخ حمدان لونيسي، تقلد العديد من الوظائف منها التدريس في المدرسة الابتدائية الفرنسية الموجودة بقسنطينة، ثم عمل محررا في جريدة المبشر، وفي 1907 عاد إلى مهمة تحرير جريدة كوكب افريقيا، وفي 1935 عين مفتيا حنفيا لمدينة الجزائر. وتم اغتياله سنة 1936. أنظر: ابراهيم لونيسي، تداعيات اغتيال المفتي كحول...، المرجع السابق، ص، ص 103، 106.

بالبارود على (علي ابن علال) في ناحية "سانت أوجين" ونقله إلى المستشفى وقتل الشيخ (كحول) إمام الجامع الكبير...".[1]

وقد اسندت تهمة اغتيال الشيخ كحول إلى الطبيب العقبي،[2] ولم يكن اختيار هذه الشخصية اعتباطيا بل كان ذلك مدبر من قبل، لكونه يعد من الشخصيات المهمة التي لعبت دورا مهما في المؤتمر وداخل الجمعية بالإضافة إلى أن الجميع كانوا على دراية بالخلافات الموجودة بين الرجلين مفادها أن الشيخ كحول كان رجلا مسلما متشدد في المحافظة على القديم عكس الشيخ الطيب العقبي لذلك وقع خلاف بينهما.

ومن هنا يتبين أن كل الدلائل كانت ضد العقبي. حيث تم اعتقاله مع رفيقه عباس التركي الذي يعد هو الآخر من دعاة الإصلاح، وطني مسالم. وتم بعد ذلك الافراج عنهما، بعدما تراجع عكاشة عن اتهاماته للعقبي واعترافه على أنه هو المسؤول عن هذا الاغتيال.

وبعد مقتل المفتي كحول مباشرة مال العقبي للتيار الموالي للحكومة وظهر نوع من الخلاف بينه وبين ابن باديس ويبدوا ذلك جليا في اجتماع الدورة الثامنة لمجلس العلماء سنة 1938 عندما طلب العقبي من الرئيس أن تقوم الجمعية بأرسال برقية الولاء للحكومة مثل الجمعيات الأخرى في موقفها من الحرب المنتظرة فقام ابن باديس بمعارضة ذلك بشدة فأجابه بأن الجمعية لا تقوم بأي عمل لإرضاء الحكومة، فرد عليه العقبي بأنه واجب أخلاقي فأنا لدي ستة أطفال أريد أن أحافظ على مستقبلهم، حيث رفض ابن باديس قائلا: " من يفكر في أهله وأولاده لا يجب أن يتقدم لميادين الاعمال الوطنية الحرة ".

---

[1] حادثة اغتيال (الشيخ كحول)، جريدة البصائر، العدد 31، 8 أوت 1936، ص 247.

[2] الطيب العقبي: ولد ببلدية سيدي عقبة (الجزائر) في شوال سنة 1307، يعد من دعاة الاصلاح ومن رؤساء جمعية العلماء المسلمين، حيث كانت طريقته الاصلاحية تشبه طريقة ابن باديس، وكانت له أعمال صحفية وطنية باشتراكه أول مرة في إنشاء جريدة صدى الصحراء 1925، والمجال الذي اشتهر فيه هو الخطابة، أنظر: أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحي، المصدر السابق، ص-ص 158-160.

فهدده العقبي بأنه إذا لم ترسل الجمعية هذه البرقية للحكومة الفرنسية فسوف يقدم استقالته من المجلس الاداري على الفور ثم أعلن أمام أعضاء المجلس قائلا: " جمعية العلماء لم تُكون العقبي وإنما كونها العقبي وأمثاله بالمبادئ والدعوة..."،وانتهى الخلاف بينهما بتقديم العقبي استقالته النهائية من الجمعية لأن كلاهما أراد الاحتفاظ برأيه.[1]

2- صراع الجمعية مع الطرق الصوفية:

بدأ الانشقاق بين الطرق الصوفية وجمعية العلماء المسلمين بنادي الترقي في 23 ماي 1932،واعتبرت حادثة مشؤومة كان الهدف منها استيلاء الطرفين على الجمعية لخدمة مصالحهم.

وعبر الزاهري[2] عن هذه الحادثة بقوله: " كان يوم 23 ماي من السنة الماضية من اشد الايام على هذا الوطن شؤما وسواء ففيه جميع المفسدين أمرهم وشركائهم ثم تقدموا إلى جمعية العلماء المسلمين فأثاروا عليها غارة شعواء من الشعب والفوضى وأرادوا بها كيدا فكانوا هم الاخسرين ".

كما بدأت الجمعية في محاربة ما يسمى بالاستعمار الثاني ورأى ابن باديس و الابراهيمي[3] ومن يتفق معهم من الإصلاحيين أن بداية العمل الإصلاحي بإعلان الحرب على الطرق الصوفية قبل

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945، ط1، دار البعث، الجزائر، 1981، ص-ص 285-286.

[2] الشيخ السعيد الزاهري: ولد محمد السعيد الزاهري بن البشير علي بوزاهر المدعو الزاهري بليانة(قرية من قرى الزاب الشرقي ببسكرة في سنة 1901، حيث يعد من دعاة الاصلاح. وتمثل نشاطه في المجال التعليمي والصحفي في اصداره للعديد من الجرائد منها: الجزائر 1925، بالإضافة إلى صحف الحركة الاصلاحية بالجزائر، توفي سنة 1956.أنظر: بومديني محمد، محمد السعيد الزاهري ودوره الاصلاحي 1900-1956، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 5، العدد 10، جوان 2017، ص، ص 127، 129.

[3] البشير الابراهيمي: ولد في قرية رأس الوادي بنواحي ولاية سطيف سنة 1889، تأثر بعلماء بلدته، تقلد مهنة التدريس وعمره 14 سنة، كما يعد من مؤسسي جمعية العلماء المسلمين سنة 1931، وانتخب رئيس لها سنة 1940، بعد وفاة عبد الحميد ابن باديس، من مؤلفاته عيون البصائر، توفي سنة 1965.أنظر: محمد بسكر، اعلام الفكرالجزائري من خلال آثارهم المخطوطة والمطبوعة، ج2، دار كردادة، الجزائر، 2013، ص-ص 89-91.

اعلان الحرب على الاستعمار نفسه.[1] لقد وقف الشيخ عبد الحميد بن باديس في وجه رجال الطرقيين وحاربهم لعدة أسباب منها:

– تعاونهم مع المستعمر الفرنسي ضد وطنهم وتعتبر هذه أكبر خيانة، بالإضافة إلى تعدد البدع والخرافات التي ربطوها بالدين الإسلامي وحشوا بها عقول العامة وسمموا أفكارهم.[2]

والحقيقة أن جمعية العلماء المسلمين لم تكن تحارب الطرقيين على أساس الخلاف في الأمور الدينية فحسب بل كانت تعتبرهم عملاء وأتباع لخدمة الإدارة الاستعمارية لاستغلال الشعب وقمعهم. ومن نتائج الخلاف القائم بين الطرفين والعملاء نجد أن الطرقيين قرروا تحويل الجمعية إلى ما يتوافق مع رغباتهم أو الانفصال عنها ومحاربتها بجمعية أخرى،وعندما فشلوا في اسقاطها أسسوا[3] جمعية علماء السنة.[4]

المطلب الثاني: علاقة جمعية العلماء المسلمين مع بعض الأحزاب الوطنية:

أ/ **علاقتها بنجم شمال إفريقيا وحزب الشعب:** بدأت علاقة قادة النجم بجمعي العلماء عندما زار وفد المؤتمر الإسلامي باريس وكان يضم ثلاثة من زعماء الجمعية في شهر جويلية 1936،حيث حاول زعماء النجم إقناع الجمعية بالتخلي عن مشروع فيوليت الداعي إلى إدماج[5] النخبة، حيث اقتنع العلماء بذلك، كما عبرت الوثائق الفرنسية على التقارب بين العلماء والنجم وذلك من خلال

---

[1] نور الدين أبو لحية، جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية وتاريخ العلاقة بينهما دراسة علمية، دار الانوار، ط2، د.ب، 2016، ص 153.

[2] تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2001، ص 338.

[3] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص، ص 201، 203.

[4] جمعية علماء السنة: أسسها الطرقيين في سنة 1932 بهدف تحويل الناس عن جمعية العلماء المصلحين.أنظر: عبد الكريم بوصفصاف، المرجع نفسه، ص–ص 200–201.

[5] الادماج: هو سياسة فرنسية تهدف إلى إذابة الجزائريين في الكيان الفرنسي العام، وتسعى إلى جعل الجزائريين في مختلف المجالات فرنسيين يتمتعون بالقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيين. أنظر: تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية المرجع السابق، ص 110.

تعرض حزب شمال إفريقيا للحل في 26 جانفي 1937 وهذا ما جعل الحزب يجتمع تحت مظلة العلماء، باسم حزب الشعب.

ومن هنا يمكن القول أنه لم يكن هناك اختلاف جوهري في المبادئ بين الجمعية وحزب الشعب فكلاهما كان يطمح للاستقلال ولكن الاختلاف الحقيقي في الوسائل فالجمعية وجدت الشعب منحرف العقيدة فعملت على إصلاح عقيدته وإنقاضه من الجهل، بينما سعى النجم وحزب الشعب على تحقيق أهدافهم عن طريق التجمعات وبقصد تربية أعضائه اجتماعيا وسياسيا أما بالنسبة للانتقادات التي وجهها النجم ضد العلماء كانت حول قضية تحالف العلماء مع الشيوعيين الذين كانوا طرفا مهما في المؤتمر الإسلامي.[1]

ب/ علاقتها بالحزب الشيوعي الجزائري:

ازدادت أهمية الحزب الشيوعي الجزائري بسبب صلته الوثيقة بالعلماء الإصلاحيين، حيث أن الشيوعيين منذ سنة 1936 قد غيروا مطلبهم الذي ينادي بالاستقلال التام للجزائر إلى المطالبة باستقلال الجزائر في إطار اتحاد فيدرالي مع فرنسا. وبالتالي انضم الشيوعيين إلى نظرية العلماء المؤيدة لاستقلال الجزائر في شكل اتحاد فيدرالي حسب ما كانت عليه الجمعية في مراحلها الأولى.

وقد نتج عن تغير برنامج الشيوعيين الاستقلالي تغيرا في العلاقات مع الوطنيين حيث قطعوا كل الصلات مع مصالي الحاج وعملوا على طرده من المؤتمر الإسلامي الثاني جويلية 1937،ولكنهم حافظوا على علاقاتهم مع العلماء وسعوا إلى تحقيق التفاهم معهم.[2]

أما ما ورد في الوثائق الفرنسية في أحد التقارير السرية لمركز المعلومات والدراسات بولاية الجزائر، فنجده يشير إلى الاختلاف الموجود بين مبادئ العلماء ومبادئ الشيوعية وأن العلاقة

[1] مازن حامد مطبقاني، المرجع السابق، ص، ص 138، 146.

[2] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص-ص 243-244.

بينهم استمرت لبعض الوقت ولكن هذه العلاقة لم تتميز بالإخلاص والصدق لأنها علاقة مصلحة ووقتية.[1] والقضية المشتركة بينهما هي قضية تدعيم المؤتمر الإسلامي واستمراره، حيث قامت الجمعية بمجهودات جبارة في المؤتمر الإسلامي بالإضافة إلى الدور الهام الذي لعبه الحزب الشيوعي من بداية المؤتمر حتى فشله لانهم يعتبرونه وسيلة للدفاع عن حقوق الجزائريين.

ويتبين مما سبق أن الجمعية قد ساهمت في غرس مبادئها الدينية في قلوب الشيوعيين رغم جهلهم لمحتواها، ومثال ذلك أنه شوهد زعيم الحزب عمار أوزقان يؤدي فريضة الصوم سنة 1943،وهذا ما يصب في المجهودات التي بذلها العلماء في احياء الاسلام ومبادئه السليمة.[2]

المطلب الثالث: موقف جمعية العلماء من بعض القضايا الوطنية

أ/ موقفها من سياسة التجنيس:

من أهم القضايا التي كانت موضع نزاع بين جمعية العلماء والحكومة الفرنسية في الجزائر هو موقف الجمعية من سياسة التجنيس التي في فرضتها فرنسا على الجزائريين وفق قانون سيناتوس كونسليت الصادر في 14 جويلية 1865، [3] وقد نص هذا القانون في أحد فصوله على أن الاهلي الجزائري "فرنسيا"، وفي فصل آخر نص على أن الجزائري لن يحصل على الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطن من الاصل. الفرنسي، إلا تجنيس بالجنسية الفرنسية.[4]

[1] مازن صلاح حامد مطبقاني، المرجع السابق، ص 152.

[2] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص-ص 247-249.

[3] تركي رابح عمامرة، جمعية العلماء الجزائريين التاريخية (1931-1956)، ورؤسائها الثلاثة، موفم للنشر، الجزائر، 2009 ص 46.

[4] تركيرابح، الشيخ عبدالحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المرجع السابق، ص 95.

وكل فعل في هذا الاتجاه يعرض صاحبه لخطر لا رجوع فيه، فيجب عليه إذن أن يتخلى عن هويته الثقافية والدينية وكل روابطه الاجتماعية من أجل التمتع بالمواطنة، فلا بد عليه التخلي نهائيا عن قانونه الذاتي وعقيدته وقيمه، إذن يجب عليه ان يرتد.[1]

وعبر الشيخ الطيب العقبي في جريدة البصائر بمقاله المعنون بـ كلمتي الصريحة في التجنيس والمتجنسين: بقوله: " التجنس– بمعناه المعروف في شمال افريقيا – حرام، والاقدام عليه غير جائز بأي وجه من الوجوه ".

ومن استحل استبدال حكم واحد من أوضاع البشر وقوانينهم بحكم من أحكام الشرع الإسلامي، فهو كافر مرتد عن دينه بإجماع المسلمين لا يرجع إلى دائرة الاسلام وحضيرة الشرع الشريف حتى يرفض رفضا باتا كل حكم وكل شريعة تخالف حكم الله وشرعه المستبين ".[2]

وقد قامت جمعية العلماء المسلمين بمحاربة سياسة التجنيس بطريقتين هما:

أ/ إصدارها لفتوى دينية شرعية بتكفير كل من يتجنس بالجنسية الفرنسية ويتخلى عن أحكام الشريعة الإسلامية وهذا ما يحرم عليه الصلاة عند وفاته ودفنه في مقابر المسلمين، [3] وأكد عبد الحميد ابن باديس في الفتوى التي نقلتها جريدة البصائر: " التجنس بجنسية غير اسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة ومن رفض حكما واحدا من أحكام الاسلام عد مرتدا عن الاسلام بالإجماع فالمتجنس مرتد بالإجماع والمتجنس بحكم القانون الفرنسي يجري تجنيسه على نسله فيكون قد جنى عليهم بإخراجهم من حصيرة الاسلام وتلك الجناية من نشر الظلم وأقبحه وإثمها متجدد عليه ما بقى له نسل في الدنيا خارجا عن شريعة الاسلام بسبب جنايته فإذا أراد المتجنس أن يتوب فلا

[1] جيلالي صاري ومحفوظ قداش، المقاومة السياسية 1900–1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص–ص 231–232.

[2] الطيب العقبي، كلمتي الصريحة في التجنس والتجنيس، جريدة البصائر، العدد 77، 30 جويلية 1937، ص 213.

[3] تركي رابح، الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المرجع السابق، ص 98.

بد لتوبته من اقلاع كما هو الشرط اللازم بالإجماع في كل توبة وإقلاعه لا يكون إلا برجوعه للشريعة الإسلامية..."[1]

ب/ أما الطريقة الثانية لمكافحة التجنيس فهي العمل على نشر الثقافة العربية الإسلامية في نفوس الجزائريين.[2]

ويتضح من هنا أن الجمعية اعتبرت التجنيس معارضة للإسلام فكانت ضربة للسلطات الفرنسية من جهة وضربة لدعاة التجنيس من النخبة الاندماجية.[6]

ب- موقفها من الادماج:

بالإضافة إلى سياسة التجنيس تبنت السلطات الفرنسية سياسة لا تقل نفوذا وهي سياسة الادماج التي تقوم على دمج فئة من الشعب الجزائري وعلى وجه الخصوص النخبة، فكانت من أهم مبادئ السياسة الفرنسية في الجزائر ومن أهدافه فصل وتذويب الشخصية الجزائرية في الكيان الفرنسي ومع كل ما يترتب على ذلك من حرمان الامة الجزائرية من دينها ولغتها وعاداتها وتقاليدها.

حيث سعت الجمعية إلى قطع الطريق أمام النخبة لتمنعها من الاندماج الكامل في المجتمع الفرنسي لأنها تخشى المجتمع الجزائري أن يذوب في المجتمع الفرنسي.

حيث رد ابن باديس على فرحات عباس الذي نفى وجود كيان جزائري مستقل بقوله: " إن هذه الامة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا ولا تريد أن تصير فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا، ولو أرادت بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد عن لغتها وأخلاقها

[1] عبد الحميد بن باديس، التجنس والتوبة منه، البصائر، السنة الثالثة، العدد 95، 14 جانفي 1938، ص 46.

[2] تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح...، المرجع السابق، ص 99.

[6] مراد بوعباش، الدولة والمجتع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية1919، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص285.

وفي عنصرها وفي دينها ولا تريد أن تندمج ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة ".[1]

ج/ موقفها من قضية فصل الدين عن الدولة:

منذ تأسيس جمعية العلماء المسلمين لم يبرز في قانونها الأساسي بوضح على مطالبتها بفصل الدين عن الدولة لكنها عندما تحررت من الطرقيين وأعوان الإدارة جعلت هذا المطلب هدفها الاساسي، [2] لأنها أدركت أنه لا يمكن الحفاظ على الشخصية العربية الإسلامية طالما أن مساجد المسلمين وأوقافهم مستغلة من الحكومة الفرنسية وأوضحت الجمعية نواياها من خلال تقديم تقرير يتعلق بالشؤون الدينية جاء فيه بعبارة نحن باسم الدين وباسم الامة نتمسك بفصل الدين الإسلامي عن الحكومة الفرنسية، نريد تنفيذه بالطريقة التالية:

– فصل الدين الإسلامي عن الحكومة بشكل حقيقي، بحيث لا يتدخل في شؤونه لا ظاهرا ولا باطناسواء في أصوله أو في فروعه.

– تسليم كل هذا إلى أيدي الامة الإسلامية التي لها الحق المطلق في ذلك، وتقوية سلطتهم على أمور دينهم بعزم خالص وفعلي دون تعريف.[3]

د/موقفها من مشروع بلوم فيوليت:

خشيت جمعية العلماء المسلمين من هذا المشروع، وكانت نظرتها عليه أنه يتبنى مبدأ التجنس لمنح بعض الجزائريين حق الانتخاب، كما أنه لا يمنح الحقوق السياسية للمواطنين الجزائريين إلا

---

[1] أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين...، المصدر السابق، ص241.

[2] بوسعيد سومية، المجلس الجزائري وقضية فصل الدين عن الدولة، قراءة لمواقف الشيخ الابراهيمي، مجلة قضايا تاريخية، العدد 14، جانفي 2021، ص 196.

[3] رشيد مياد، مبادئ ومجالات الإصلاح عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين 1931 – 1954، جامعة المدية، المجلةالخلدونية، المجلد 9، العدد 1، 2016، ص200.

بعد تنازلهم عن أحوالهم الشخصية، وكانت الجمعية تخاف من هذا المشروع لأنه يشجع الشباب الجزائريين على التجنس بالجنسية الفرنسية.[1]

وكان تحفظ الجمعية من المشروع في محله، حيث أكد ابن باديس على أن المشروع ما هو إلا خطوة أولى في طريق المساواة الكاملة، ولم يكن يثق اطلاقا في تصويت البرلمان على المشروع بالموافقة، وظهر موقف العلماء أثناء طرح المشروع في 1937 وبعد اجتماع عقدوه في قسنطينة في 28 مارس أرسلوا برقية إلى رئيس الحكومة الفرنسية بلوم إلى فيوليت عبروا فيها عن شكرهم وتقديرهم لمساهمتهم في المشروع الإصلاحي الحكومي لأنه يحمي قانون الأحوال الشخصية الذي حسب اعتقادها لا يمكن التخلي عنه أبدا.

ومما سبق ذكره فإن مواقف الجمعية من المشروع تراوحت بين الموافقة والتحفظ لأنه يتعلق بفئة محدودة، ولكنه بالمقابل يحمي قانون الأحوال الشخصية الذي لا يمكن التخلي عنه.[2]

[1] أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين...، المصدر السابق، ص 242.

[2] خميسة مدور، مشروع بلوم فيوليت اصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري 1936-1938، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، جامعة 8 ماي 1954، العدد 7، ص-ص 126-128.

المبحث الثالث: التيار الشيوعي

المطلب الأول: الصراعات داخل الحزب الشيوعي:

لم يدرك الحزب الشيوعي الجزائري مدى انعزاله في الوسط الإسلامي إلا بعد انتخابات جوان 1946 وبعد أن فرض عليه أندري مارتي الحزب الشيوعي الفرنسي توجها جديدا أو باسم المبدأ الجديد "إن الحركة الوطنية تسيطر على كل شيء في الجزائر".[1] حيث اقترح الحزب الشيوعي تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية لها برلمانها وحكومتها. ومع ذلك تبقى الجزائر أمة في طور التكوين، يجب الاعتراف بها كأرض ملحقة وليس كدولة ملحقة بعد. ومن المهم أن الحزب الشيوعي انظم إلى معظم طروقات الحركة الوطنية باستثناء أطروحة الاستقلال الفوري.

وأثناء الحرب الباردة شجع أكثر من ذي قبل بالاستقلال الزائف الذي لن يمكن إلا من تقوية الإمبريالية الأمريكية، وخلال انتخابات الجمعية الجزائرية في عام 1948 أكد الحزب الشيوعي بوضوح أن شعار الاستقلال لم يكن صحيحا ذلك أنه كان يميل إلى جعل بلدنا يمر مباشرة إلى مخالب الإمبريالية الأمريكية وهي السيد الحقيق للإمبريالية الفرنسية التي ضعفت بشكل معتبر. وفي جانفي 1949 مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية لأن الحزب الشيوعي يرفض كعادته شعار الاستقلال.

أما بالنسبة لعدد المنخرطين في الحزب تطور من 9.000 منخرط في سنة 1945 إلى 15.000 من سنة 1949 إلى 1952، عاودوا السقوط إلى حوالي 12.000 في سنتي 1953-1954. بحيث لم يكن تراجع الحزب بنحو معتبر أقل من ذلك بسبب استقالة المنخرطين الاوروبيين بعد منعطف جويلية 1946 والثقل المعطى للجزائريين المسلمين في كل هيئات القيادة.

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ج2، المرجع السابق، ص 948.

بينما كان الأوروبيون في عان 1946 يتمتعون دائما بالأغلبية في اللجنة المركزية فقد أصبحوا من ذلك الحين فئة أقلية فيعد المؤتمر الرابع الذي عقد في فيفري 1952 حيث حضره 104 مندوب أوروبي و142 مندوب مسلم، تغيرت فيه الأمور وأصبح عدد الأوروبيين 17 فقط بينما كان عدد المسلمين 30 عضوا بالإضافة إلى أن الحزب كان يضم شباب التحقوا به في سنوات 1943-1950 حيث كانوا يتمتعون بمستوى ثقافي وتكوين سياسي عالي، كما عوضوا المناضلين الكبار اللذين تم إقصائهم أو تراجعوا.

وتم إقصاء الزعيم الشيوعي عمار أوزقان سنة 1947 كمثال وكبش فداء لأخطاء الحزب الشيوعي، وقد عمل الحزب على تحميله مسؤولية ما جرى[1] لأن الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر لم ينتج رغم جهوده في استمالة الجزائريين المنخرطين في صفوفه.[2]

وفي الأخير اعترف الحزب الشيوعي بشكل غير كامل بهزائمه الانتخابية وأعادها إلى الدعاية المنذرة للصحافة الكولونيالية، لكنه لم يستطع انكار شيء من عدم فهم وعمل على تفادي المواجهات بين المنخرطين المسلمين والأوروبيين فقد اتجه الحزب إلى تكوين خلايا متجانسة وقبول الاعتراف من خلال مخاطبة أعضائه بلغتين تتماشى كل منهما مع تطلعات كل مجموعة.[3]

المطلب الثاني: علاقاته مع بعض الأحزاب الوطنية

أ/ علاقته مع نجم شمال إفريقيا:

ولد نجم شمال إفريقيا كفرع كان ينشط تحت كنف الحزب الشيوعي الفرنسي وتجدر الإشارة بشكل أكثر دقة إلى أن النجم ظهر في إطار إحدى الاتحادات الدائرة في فلك هذا الأخير، والمعروف

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ج2، المرجع السابق، ص، ص948، 950.

[2] محمد الميلي، المؤتمر الاسلامي الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 139.

[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرمن انتفاضة 1871الى اندلاع حرب التحرير ج 2، المرجع نفسه، ص 954.

باسم "اتحاد الشعوب المستعمرة" الذي يضم في صفوفه العمال المهاجرين من مختلف المستعمرات وهدفه تكثيف الكفاح المناهض للإمبريالية على ضوء التوجهات الأممية الشيوعية الثالثة، ويبدوا أن الاتصالات الأولى بين الحزب لشيوعي الفرنسي والأمير خالد تعود إلى عام 1924 فيما يتعلق بتأسيس نجم شمال إفريقيا ولكن تأخر تأسيسه حتى عام 1926 مما جعله تابعا لفيدرالية الشعوب المستعمرة في فروعها الشمال الإفريقي وكان ينسق نشاطاته مع كل من الرابطة المناهضة للقمع الاستعماري والإمبريالي، والأممية النقابية الحمراء والاتحادية العامة للعمال الوحدويين، وكانت هذه الأخيرة حلقة وصل بين نجم شمال إفريقيا والحزب الشيوعي الفرنسي الذي لم يجد شيء خاطئ في المطالبة باستقلال المستعمرات وفقا[1] لتوجيهات الكومنترن.[2]

وتشير بعض الكتابات إلى القول بأنه كان شيوعيا وعضوا منخرطا في الحزب الشيوعي الفرنسي في الفترة التي سبقت تأسيس النجم 1924-1926،ولكن في الحقيقة يمكن إبطال مثل هذا الطرح من خلال العودة إلى الدراسة التي أجراها الشيوعي الفرنسي دنيس بارجي المؤيد للثورة التحريرية والتي أرجع من خلالها قراءة مذكرات مصالي الحاج الممتدة من مولده ‘إلى عام 1938.[3]

ويمكن القول بأن النجم قد نشأ في أحضان الحزب الشيوعي الفرنسي. حيث كان الحزب الشيوعي يدعم النجم في هذه المرحلة بصفة مطلقة، ولكن بحلول عام 1928 بدأت العلاقة بينهم تفتر بسبب اتباع الحزب الشيوعي لمطالب الكومنترن 1928،وتقتضي التعليمات فيما يتعلق بالنجم أن يعمل الشيوعيون على أن لا يتطور في شكل حزب، بل في شكل كتلة مناضلة ضمن مختلف المنظمات الثورية، مع انضمام جماعي إلى النقابات العمالية والصناعية واتحادات الفلاحين، [4] حيث تعرض النجم في نشاطه الداخلي لضغوطات من الحزب الشيوعي الفرنسي بقصد احتوائه

[1] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: حاج مسعود، دار الشاطبية، الجزائر، 2012، ص، 67.

[2] الكومنترن: هي هيئة عالمية تضم الاحزاب الشيوعية المعروفة باسم الاممية الشيوعية الثالثة التابعة لموسكو وبعد حل منظمة الكومنترن سنة 1943 تم تعويضه بهيئة الكومنفروم 1947، ينظر: يوسف بن حدة، المصدر السابق، ص 68.

[3] عبد النور خيثر وآخرون، المرجع السابق، ص 282.

[4] عبد الحميد زوز، المرجع السابق، ص 123.

والاحتفاظ به، بعد النجاحات الأولى التي حققها النجم على المستويين التنظيمي والإعلامي أخذ قادة الوطنيين يسيرون به نحو الاستقلال التام عن الحزب الشيوعي من خلال طرحهم لمطالب تحرير المغرب العربي وأصبح الاستقلال هو الهدف الأول للنجم وأعضائه، [1] ويعود سبب التوتر في العلاقة بين الطرفين إلى الخلاف حول توسيع النفوذ الحزبي في الجزائر، لأن الفرصة كانت مواتية للطرفين في عهد حكومة الجبهة الشعبية لتوسيع نفوذهما ولما فشل الحزب الشيوعي الفرنسي في امتصاص النجم ايديولوجيا وجد أن أفضل طريقة للتخلص من لنجم هي الانقلاب عليه، وعليه فإن علاقة النجم بالشيوعية تكاد تكون منعدمة بالنسبة للحزب الشيوعي الفرنسي نتيجة تقلباته ومواقفه الغامضة وإهماله للقضايا الوطنية على حسب تغير الأمة.[2]

ب/ علاقته مع حزب الشعب:

لقد تم طرح مشكلة العلاقات بين الحزب الشيوعي وحزب الشعب، وهي القضية الكبرى التي لم تعرف حلا ابدا، لأن الحزب الشيوعي لطالما تبنى موقف التفوق في أغلب الحالات والتي لا تقوم على أية حقيقة. والحزب الشيوعي لم يفرض نفسه في المركز الرئيسي سوى بإرادة من طرف واحد، على افتراض أنه يملك الحقيقة الايديولوجية والسياسية.

وإن التشكيلة الاجتماعية والاستقلال السياسي الذي يتمتع بها حزب الشعب هو ما أثار حقد الحزب الشيوعي وهو يدعوا للحزب الشيوعي لأنه يميل أكثر فأكثر إلى بسط نفوذه على طبقة العمال الجزائريين التي تتنامى بشكل مطرد، وما يفسر حدة العداء بين الطرفين نجد ذلك من خلال ما وجهه حزب الشعب في جريدة إلى المستشارين البلديين من الأهالي: " سادتي المستشارين البلديين الستاليين، ارحلوا إن الشعب قد تقيأكم ! ".

[1] أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 173.

[2] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق ، ص 128.

واشتد الخلاف بينهما حول نقطتين هما: مسألة الإصلاح الذي اتبعه الحزب الشيوعي الجزائري (قبول مشروع بلوم فيوليت) وقضية الاستقلال الوطني والنضال الثوري الذي دافع عنه حزب الشعب الجزائري، [1] وإن الفرق بين حزب الشعب والحزب الشيوعي يتمثل في أن:

الحزب الشيوعي يستمد تعاليمه وأنظمته من خارج الوطن لأنه عالمي، أما حزب الشعب فهو يتلقى تعاليمه من الأرض التي يعيش فيها ومن الجماهير التي يحتك بمشاكلها، ويختلف مع الماركسية في قضية الدين الذي تعتبره أفيون الشعب والذي يعد عند حزب الشعب من المقومات الأساسية الأصلية.

أما بالنسبة لحرية الرأي وتعدد النظريات فهو أمر مقدس لحزب الشعب إلا أن الماركسية ترفض الحرية الفردية وتجعل من الفرد آلة للإنتاج فقط.[2]

المطلب الثالث: مواقفه من بعض القضايا الوطنية

لقد كان الحزب الشيوعي مترددا في اتخاذ مواقفه من بعض القضايا التي كانت تمر بها الجزائر:

أ/ موقفه من مشروع بلوم فيوليت:

فاتخذ من مشروع بلوم فيوليت الذي قدمته الإدارة الفرنسية في شكل اصلاح سياسي يهدف إلى النهوض بشريحة محدودة من المجتمع الجزائري لكنه في الحقيقة سوى وثيقة تعطي حق الانتخاب فقط للجزائريين المستوفين لشروطهم، وعلى الرغم من ذلك فإن المشروع كان مقبولا من معظم التيارات السياسية.[3]بما في ذلك الشيوعيين الجزائريين الذين تمسكوا بالمشروع.[4]

واعتبره بمثابة أول خطوة في سبيل تحرير الشعب الجزائري ووسيلة للتقارب الأخوي بين الشعبين، كما لاحظ الشيوعيون ان هذا المشروع رغم انه لا يمنح الجزائريين ك الحقوق والحريات التي

1 أحمد مهساس، المصدر السابق، ص171

2 محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1918-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص87.

3 العربي الزبيري، المرجع السابق، ص20.

4 محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، تر: محمد بن البار، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص938.

يريدونها إلا أنه يمثل خطوة أولى حقيقية تبدا 25 الف مسلم وتؤدي الى نتائج ملموسة وهو افضل من حقوق زائفة تمنح الى مليون مسلم دون أي تغيير يحدث.[1]

ب- موقفه من حركة أحباب البيان والحرية:

كان موقف الشيوعيين من هذه الحركة يوحي بانهم لم يقبلوا صعود صيت فرحات عباس وراديكاليته و معاداته للاندماج الذي ظلوا متمسكين به، واعتبروه عنصر شغب وقالوا أنه يميل للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا.

ويعود أصل استياء الشيوعيين من عباس بعد الولاء الذي أظهرته الفئات الشعبية لبرنامج أحباب البيان والذي لم يتم الوصول اليه منذ عام 1936،وهو العام الذي تأسس فيه حزبهم بعد انفصالهم عن الحزب الشيوعي الفرنسي.[2]

فنجد الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان محافظا تجاه المشاكل السياسية قام بالدفاع عن قضية المطالب المادية وانعزل عن الاحباب، أما الشيوعيون الذين كانوا على علم بإمكانيته إقامة هذا التجمع كما أبلغهم عباس بقوانين هذا التجمع، بأنه بالغ في الامر. حيث حكموا على سياسة الوطنيين المزيفين بأنها إجرامية وبأنهم غير مبالين بمصير الجماهير الشعبية.

ومن مواجهة أحباب البيان والحرية أسس الشيوعيون حركة موازية لهم باسم احباب الديموقراطية، باعتبارها تجمع واسعا للجماهير الشعبية النقدية ضد الفاشية

كما سارعت فرنسا إلى المصادقة على أحباب الديمقراطية وطالبت السلطات العمومية بتسهيل مهمة هذه الحركة الديمقراطية المسلمة الشابة لأنها لن تأخذ وقتا طويلا في جلب المساعدة للشعب الفرنسي في كفاحه التحرري.[3]

---

[1] خميسة مدور، الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة 1865-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، 2017، 2018، ص-ص 221-222.

[2] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 104.

[3] محفوظ قداش، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص-ص 966-967.

وقد اشتد الصراع بين الحركتين، فمن جهة يفتح عمار اوزقان النار على أحباب البيان معبرا عليها بانها حركة تعمل على تشديد طموحات اسياد البرجوازية المحلية المتحالفة مع الإمبريالية بالأجنبية ثم يرد فرحات عباس :"ان مصير وطننا مرتبط بنار ليست لدينا نية رصد دعم الشعوب الديمقراطية".[1]

ج –موقفه من مجازر 8ماي1945:

كانت عمليات القمع التي حدثت في ماي 1945 من عمل حكومة فرنسا والتي كان من بين موظفيها وزراء شيوعيون. حيث لم يتمرد الحزب الشيوعي الفرنسي لحظة لتشويه صمعة حزب الشعب الجزائري اثر حوادث ماي.

فنجد في صحيفة ليبرتي لسان حال الحزب الشيوعي الصادرة في 17 ماي 1945 ندائها الموجه لمندوبية الحزب الشيوعي الفرنسي بشمال افريقيا يحث المسئولين على "تنفيذ الإعدام برصاص في حق مديري التمرد المأجورين ورؤوس الفتنة "، وفي نفس النداء هناك فقرة صريحة جدا :"ان المديرين الحقيقيين الذين يقيفون وراء الاحداث انما هم قادت حزب الشعب الجزائري أمثال مصالي وغيره من الجواسيس الوشاة المبنيين بين صفوف التنظيم والذين يزعمون انهم وطنيون...".

اما بالنسبة للحزب الشيوعي الجزائري فقد اصدر بيانا في 8ماي 1945يشرط فيه على معاقبة المشاغبين والقتلى كما حرض السلطات الاستعمارية على حزب الشعب الجزائري بالاقتصاص من مناظليه، وهذا ما جعل الحزب الشيوعي الفرنسي يقوم بتهنأت الحزب الشيوعي الجزائري يوم 20 ماي 1945.[2]

[1] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 105.

[2] يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص –ص 157-158.

الفصل الثانـي:

"جذور الصراع داخل التيار الاستقلالـي"

المبحث الاول: عودة النشاط السياسي لحزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية.

المبحث الثاني: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية

المبحث الثالث: مؤتمر 6 أفريل 1953.

شكلت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول في مسار تطور التيار الاستقلال الذي شهد مجموعة من الأزمات المتعددة التي تسبب في تأزم الوضع داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

المبحث الأول: عودة النشاط السياسي لحزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الأول: الاتهامات الموجهة لحزب الشعب في مجازر 8 ماي 1945:

تمثل مجازر 8 ماي 1945 حلقة في سلسلة طويلة من المعاناة التي عاشها الشعب الجزائري، منذ أن وطأت أقدام المستعمر الفرنسي أرض الجزائر الطاهرة سنة 1830.[1]

شهد الفاتح من ماي 1945 مظاهرات بمناسبة عيد العمال جرت في أماكن مختلفة بالجزائر واتخذت شكلا هادئا وسلميا، واستغلت التنظيمات الوطنية على رأسهم حزب الشعب الجزائري المحظور هذه الفرصة للمطالبة بالإفراج على مصالي الحاج.

وقد شارك الاف الجزائريين في هذه المظاهرات رغم تهديدات واستفزازات السلطات الاستعمارية، التي قامت بإطلاق النار على المتظاهرين المسلمين.[2]

وكانت تلك المظاهرات بالنسبة للعديد من المناضلين في حزب الشعب الجزائري أنها مقدمة لمظاهرات 8 ماي التي عرفت قمعا رهيبا مس مدن قالمة، خراطة، سطيف.[3]

وهناك من يلقي هذه المجازر على عاتق حزب الشعب الجزائري ونجد من بينهم الحزب الشيوعي الفرنسي الذي بادر بفرض أشد العقوبات على منظمي التمرد الذين قادوا المسيرات.[4]

---

[1] عامر رخيلة، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س، ص 9.

[2] خميسة مدور، الجزائريون والمسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة...، المرجع السابق، ص352

[3] عامر رخيلة، المرجع نفسه، ص،ص 63،71

[4] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 87.

كما أنه لم يتردد باتهام قادة الحركة الوطنية بالتعاون مع النازية ولغلاة الكولون لأنهم خدعوا جماهير المسلمين بالسعي إلى احداث القطيعة بين الشعب الجزائري والفرنسيين، وسار الحزب الشيوعي الجزائري على نفس الرأي الذي اتخذه الحزب الشيوعي الفرنسي فراح يتهم قادة حزب الشعب الجزائري محملا أياهم مسؤولية إراقة الدماء في هذه المجازر.

ومن هذا المنطلق، فإن قيادة الحزب الشيوعي الجزائري تنكر على حركة ماي 1945 طابعها الثوري وتحصرها فقطفي اطار التظاهر من أجل الخبز، وعليه فهي تعتبر أن الجرائم المرتكبة من طرف أمثال أشياري نائب عامل العمالة بقالمة إنما هي دفاع عن التنفس وحماية لأمن السكان.

وفي هذا الشأن يلقي بعض المحللين السياسيين باللوم على قيادة حزب الشعب الجزائري، متهمين أياه بالتهور وعدم الوعي بالمخاطر التي يتعرض لها عشرات الآلاف من الجزائريين والجزائريات، إن هذا الموقف، مهما كانت دوافعه، غير سليم خاصة عندما نعلم أن القيادة المذكورة أعلاه كانت، مصممة بالفعل على إشعال الثورة كإجراء أخير من أجل إرغام فرنسا على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ولكن لم يكن الثامن هو اندلاع الثورة بل إنه على غرار الفاتح من نفس الشهر بل كان مجرد إظهار لقدرة الحركة الوطنية الجزائرية على حشد وتجنيد الجماهير الشعبية،,وتنبيه للحكومة الفرنسية وللحلفاء على درجة النضج التي وصل إليها الجزائريون الذين أصبحوا يتوقون للحرية والانعتاق.[1]

ولكن سوء تقدير طبيعة وحجم وردود الفعل الاستعمارية التي واجهت المطالب والشعارات الوطنية جعل مشروع توظيف التظاهرات فشلا سياسيا كبير بتكلفة بشرية باهظة، مما جعله موضوعا لتبادل الاتهامات ضمن قيادات حزب الشعب في الاجتماعات الاولى التي عقدت تحت غطاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية غداة اعادة بناء الحركة الوطنية في خريف عام 1946.[2]

---

[1] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص-ص 87-88، 75.

[2] سعاد يمينة شبوط، حركة انتصار الحريات الديمقراطية -MtlD - (1945-1954)، من الازمة إلى القطيعة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، العدد 8، ص 135.

المطلب الثاني: ظهور حركة انتصار الحريات الديمقراطية (نشأتها ومطالبها)

أ/ نشأتها:

أدت حوادث 8 ماي 1945 إلى تراجع الوحدة الوطنية التي عاشتها البلاد في إطار حركة أحباب الحرية البيان، فقد تيقن حزب الشعب الجزائري بقيادات هو مناضليه بعد أحداث ماي بأن الحرية تؤخذ ولا تعطى وبأنه لا يمكن بشكل من الاشكال الاعتماد على وعود الدولة الفرنسية الاستعمارية أو على وعود الدول الاخرى، التي تتنافس معها، وفرنسا ليست مستعدة للتخلي عن الجزائر مهما كانت الظروف حتى لو اقتضى ذلك تجنيد وتجميع قواتها العسكرية الموزعة في المستعمرات الاخرى.

وجراء ذلك وجد الحزب نفسه مترددا بين الاستمرار في العمل السري الذي نشأ عليه، أو النزول إلى الساحة السياسية علانية مثل جميع الاحزاب الشرعية.[1]

وعلى الرغم من ذلك فكان على قيادة الحزب أن تجد طريقة جديدة لمواصلة نشاطها الوطني وكان ذلك بعد الافراج عن مصالي الحاج في أكتوبر 1946 حيث استقر في بوزريعة في أعالي العاصمة. وكان على قيادة الحزب أن تعقد اجتماعا أو ندوة أو مؤتمر من أجل مناقشة مسألة الوجود القانوني والشرعي للحزب، بالإضافة إلى مسألة المشاركة في الانتخابات، وهكذا انعقدت الندوة في شهر ديسمبر 1946 ببوزريعة وضمت حوالي 50 عضوا من إطارات الحزب وعلى رأسهم الزعيم مصالي الحاج.

وانصبت أفكار هذه الندوة حول نقطتين أساسيتين:

[1] محمدالطيب العلوي، مظاهر المقاومة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 229.

– التسمية الجديدة لحزب الشعب [1] وتم الاتفاق على تسمية جديدة لحركة قانونية تحت اسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) من قبل مصالي في ضوء الانتخابات النيابية المقررة اجراءها في 10 نوفمبر 1946.[2]مع الابقاء على حزب الشعب كجناح سياسي ينشط في السر.

– أما النقطة الثانية فهي مسألة المشاركة في الانتخابات التي طرحها بشكل مباشر زعيم الحركة مصاي الحاج نفسه، عندما اقترح ضرورة المشاركة في الانتخابات وأيد ذلك بعدة حجج ومبررات أهمها ضرورة الربط بين النضال الشرعي والنضال غير الشرعي لإعطاء الحركة دفعا قويا لظهورها على الساحة السياسية.

وأظهر هذا الطرح وجود جناحين متناقضين:

– الجناح المؤيد ويمثله مصالي الحاج وأتباعه وكانت مبرراتهم على النحو الآتي، الانتخابات وسيلة للمقاومة السياسية.

– الجناح المعارض ويمثله حسين لحول[3] وأنصاره وكانت حججهم كالآتي: المشاركة في الانتخابات تكون على حساب الإعداد للمعركة بحماسة، وإن هذه السياسة التي يدعوا اليها مصالي الحاج وأنصاره تؤدي في رأي الجناح المعارض إلى القبول بالسياسة الإصلاحية للحركة وهو ما يتماشى تماما مع السياسة الاستعمارية الفرنسية.[4]

---

[1] مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر، المرجع السابق، ص 70.

[2] Benjamin Stora, MESSALI HADJ ,1898-1974,pionnier du nationalisme algérien, éditions le harmattan, paris, p 201.202.

[3] حسين لحول: أصله من مدينة سكيكدة، تابع دراسته الثانوية بمدرسة ليسياني ويعد أحد أبرز الرجال الذين صنعوا تاريخ الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية بدأ نضاله الوطني في أوائل الثلاثينات تقلد مناصب حساسة داخل الحزب بما في ذلك أمينا عاما لحزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية حتى عام 1951، كما يعتبر في نظر المصاليين خصما عنيدا وخطيرا عارض مصالي الحاج في العديد من المواقف، أنظر: مومن العمري، المرجع السابق، ص 42.

[4] مومن العمري، المرجع السابق، ص 71.

ب/ برنامجها ومطالبها:

باعتبار أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية أنها حركة شعبية بني برنامجها وفق مبادئ ومقومات الشعب الجزائري، ومن خلال هذا تكونت صورة متجددة لحزب الشعب ومرحلة أخرى من تطور على مستوى البرامج والهياكل و التنظيمات حسب الحتمية التي تفرضها طبيعة التطور السياسي والاجتماعي والثقافي، وهذا ما يؤكد احتفاظ حركة الانتصار بنفس برنامج حزب الشعب الذي هو نفس برنامج نجم شمال إفريقيا بعد تطور مرَّ به تحت تسميات مختلفة ولكن ببرنامج وأهداف ثابتة وتتمثل في:

- الدفاع عن المصالح المادية والنفسية والاجتماعية لمسلمي شمال إفريقيا.
- تكوين وترقية مناضلي الحزب.
- المطالبة بالاستقلال الكلي للشمال الإفريقي.
- الانسحاب التام للجيش الفرنسي من الجزائر.
- الدعوة لتكوين جيش وطني.[1]

بالإضافة إلى مطالبة الحزب بمجلس تأسيسي جزائري كامل السيادة منتخب بالاقتراع العام، ويكون معبرا عن إرادة الشعب الجزائري، ويمارس السيادة باسمه ويترجمها إلى دستور يحدد أسس الدولة الجزائرية في مختلف المجالات، كما كانت المطالبة بإقامة دولة جزائرية مستقلة مطلبا أساسيا لهذا التيار.[2]

[1] عبد الكامل جوبيه، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1946، 1954)، دار الواحة، الجزائر، 2013، ص-ص 133-134.

[2] عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 59.

المطلب الثالث: استراتيجية حركة انتصار الحريات الديمقراطية

أ/ في الميدان السياسي:

بعد تحرير مصالي الحاج وعودته من المنفى عام 1946 اعتبر أن المشاركة بالانتخابات تسمح بنشر الوعي السياسي في نطاق أوسع على المستوى الوطني، [1] حيث عرفت حركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال 3 سنوات نشاطا سياسيا مهما بعد المشاركة الفورية لمناضليها في الانتخابات وحصولهم على معظم المقاعد مقارنة بالحركات الجزائرية الاخرى، وذلك نتيجة التأييد الشعبي وهذا ما أهلها للحصول على مقاعد مهمة في انتخابات 10نوفمبر 1947،وعند اعلان النتائج ورغم عمليات التزوير إلا أنها كانت مشجعة للحركة بالمقارنة مع الظروف الاستعمارية القاسية وكانت كالآتي:

- **قائمة المعتدلين**:ثمانية مقاعد (08).
- **قائمة حركة الانتصار**: خمسة مقاعد (05).
- **قائمة الحزب الشيوعي**: مقعدين (02).

وأثناء انتخابات نوفمبر 1947 قدمت حركة الانتصار (11) إحدى عشر مرشحا بعد أن شطبت الادارة الاستعمارية اسم مصالي الحاج من القائمة المقدمة وذلك عل النحو التالي:

- مرشحوا عمالة الجزائر خمسة: (05): أحمد مزغنة ومحمد خيضر ومحمد طالب وأحمد خليل وعبد الرحمن حفيظ.
- مرشحوا عمالة وهران ثلاثة(03) :حسين لحول وهواري سويح ومحمد ممشاوي.
- مرشحوا عمالة قسنطينة ثلاثة (03):محمد الأمين دباغين ومسعود بوقادوم وجمال دردور.

[1] عبد الرحمان بن براهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1947-1954، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص،ص 11،13.

وبعد النتائج فاز خمسة مرشحين وهم كالأتي

- عمالة العاصمة :محمد خيضر وأحمد مزغنة.
- عمالة قسنطينة:محمد الأمين دباغين ومسعود بوقا دوم وجمال دردور.

وقد تسبب هؤلاء النواب في ثورة داخل المجلس الفرنسي بتصريحاتهم وخطاباتهم المؤثرة، حيث انتقدوا بقوة وجرأة السياسة الاستعمارية في المجال الزراعي والوضع الاجتماعي والاقتصادي في لمجتمع الجزائري، كما طالبوا بتأسيس برلمان جزائري منتخب ديمقراطيا يتمتع بالسيادة الكاملة، كان لهؤلاء النواب أثير كبيرا داخل المجلس الفرنسي بسبب تكوينهم السياسي، وقدرتهم الخطابية الفائقة ومعرفتهم بعيوب السياسة الاستعمارية وأهدافها الخفية اتجاه الشعب الجزائري، عملت هذه الإدارة على منعهم من التحدث داخل المجلس بالقوة خوفا من تأثيرهم على النواب الفرنسيين وكذلك خشية خطاباتهم المثيرة للرأي العام الفرنسي على حد سواء، لذلك اتبعت فيما بعد طريقة التزوير المعروفة لمنع وصول مرشحي الحركة إلى هذه المجالس.

وبسبب هذا الانتصار الساحق بدأت لعبة التزوير التي اشتهرت بها الادارة الاستعمارية حيث قامت بتعيين إدموند ناجلان حكما جديدا اشتهر بدسائسه وقدرته الفائقة على تغيير نتائج الفوز وقطع الطريق أمام مرشحي الحركة للوصول إل المجالس المنتخبة لأنهم فضحوا السياسة الاستعمارية على الملأ.[1]

لقد نجحت الادارة الاستعمارية في التزوير خلال انتخابات 1948 حيث حصلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية على تسعة (09) منتخبين فقط، ومن هؤلاء التسعة تمكن خمسة منهم احتلال مقاعدهم مع افتتاح الجمعية حيث كان الاربعة الآخرون في السجن.[2]

[1] مومن العمري، المرجع السابق، ص-ص 84-86.

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 1138.

ولو كانت هذه الانتخابات حرة حسب تصريحات كبار الموظفين الإداريين لكان الحزب قد حصل على 57 مقعدا من أصل 60 الخاصة بالأهالي،وقد كشف القناع عن الإدارة الفرنسية بفضل دعاية الجزب وأحيط العالم كله بالكيفية التي لفقت بها الانتخابات الجزائرية.[1]

كما كان حال الادارة الاستعمارية مع مناضلي الحركة سواء في نشاطهم السري أو العلني، لأنها كانت على دراية كاملة ومطلعة بما فيه الكفاية على برنامجهم ونشاطهم ومواقفهم الراديكالية الرافضة للوجود الاستعماري في الجزائر، والمطالبة بإقرار دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة.[2]

أصبح وهم العمل الشرعي ظاهرا للعيان بعد الحادثة الانتخابية، لم يبقى لمصالي الحاج والقيادة سوى العودة إلى الخط الذي حدد في مؤتمر فيفري 1947،أي نحو أفق العمل المسلح الذي كان مبرر لإنشاء المنظمة الخاصة.[3]

ب/ في الميدان العسكري:

لقد أحرز الجناح العسكري لحزب الشعب الجزائري نجاحا معتبرا في المؤتمر الأول للحزب الجديد حركة انتصار الحريات الديمقراطية، المنعقد يوم 15 فيفري 1947 وقد تقرر فيه ابقاء حزب الشعب الجزائري يعمل بشكل سري وإنشاء المنظمة الخاصة التي تعتبر الجناح العسكري للحزب، [4] والتي تنحصر مهمتها في الإعداد للثورة المسلحة وتزعم هذا الجناح [5]محمد بلوزداد.[6]

---

[1] يحي بوعزيز، الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص-ص 88-89.

[2] مومن العمري، المرجع السابق، ص 86.

[3] حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، 2002، ص 165.

[4]عمار بوحوش، المرجع السابق، ص-ص 345-346.

[5]عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1962، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 364.

[6]محمد بلوزداد: ولد في 9 نوفمبر 1924، يدعى بـ (سي مسعود)، انخرط في حزب الشعب الجزائري 1943، وكان عضوا في لجنة شبيبة بلكور وشارك في اصدار صحيفة سرية للحزب تحت عنوان الوطن، ويعد رئيس المنظمة الخاصة، وتوفي اثر مرض عضال سنة 1952.انظر، حباش فاطمة، محمد بلوزداد المناضل الجزائري (1924-1952)، مجلة عصور، العدد 26-27، جويلية سبتمبر 2015، ص-ص 313-318.

ومن هنا تأكد مرة أخرى للحركة الوطنية فكرة أنه لا جدوى من العمل السياسي في ظل الحكم الاستعماري ولابد من اللجوء إلى العمل العسكري المسلح.[1]

كما اعتمدت المنظمة نظاما داخليا يتسم بالصرامة والدقة والانضباط، [2] وتمحور حول ثمانية فصول أو مواد حددت المسائل الأساسية التي توضح نشاطها وعملها وهي: النظام (الانضباط)،التجنيد، الاجتماعات...،السلوك الرخصة (التصريح)،التنقلات، المكافآت والإجازات.

ويكشف هذا النظام الداخلي الذي تتبناه المنظمة يكشف عن أهميتها والشعور بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق مؤسسيها في الأعداد السليم والصارم والسري لتفجير الثورة التحريرية، من خلال إعداد النواة الأولى لجيش نظامي على مستوى عالي من الإعداد والتدريب والانضباط النضالي.

بالإضافة إلى ذلك كان هناك تكوين عسكري يرتكز على المحاور التالية:

1- تدريب المجندين على استخدام الأسلحة وتفكيك وتركيب وكيفية الاستعمال ومعلومات مختلفة في المجال العسكري النظري والتطبيقي.

2- التدريب في أماكن ومواقع مختلفة منها الجبال والهضاب والسهول والصحاري، للتعود على طبيعة الأرض والقدرة على استغلال عامل المعرفة للطبيعة في العمليات العسكرية المتوقعة.

3- الصرامة الكاملة والانضباط الشديد في عمليات التدريب والتكوين ذلك من أجل تكوين مجندين قادرين على تنفيذ المهام الموكلة اليهم على أكمل وجه.[3] حيث نجحت المنظمة الخاصة في هيكلة ما بين 1000و1500 مناضل.[4]

وانعقدت الندوة الوطنية الثانية عام 1948 والمعروفة بـ: اجتماع" زدين" بدعوة من قيادة حركة الانتصار التي كانت بمثابة اجتماع موسع لأعضاء اللجنة المركزية،بعد التطورات التي حدثت

---

[1] عمار هلال، المرجع نفسه، ص 372.

[2] عبد الكامل جوبيه، المرجع السابق، ص 213.

[3] مومن العمري، المرجع السابق، ص،ص 112،114.

[4] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 1116.

على الساحة السياسية، لا سيما فضيحة التزوير التي ارتكبت من قبل الإدارة الاستعمارية لمنع مناضلي الحركات الجزائرية بشكل عام ومناضلي حركة الانتصار بشكل خاص من الوصول إلى المجالس المنتخبة.[1]

وانتهى الاجتماع بتعديل عضوية اللجنة المركزية، وأصبح على النحو الآتي:

- مصالي الحاج: رئيسا.

حسين لحول: أمينا عاما.

- سعيد عمراني: مكلف بالتنظيم السياسي.

- سيد علي عبدالحميد: مقتصدا.

- شرشالي محمد الحاج : مكلف بالدعاية والإعلام.

- شوقي مصطفاوي: مكلف بالشؤون الخارجية.

- أحمد مزغنة، ومحمد خيضر: مكلفان بالعلاقات مع السلطة الفرنسية وبالتكوين السياسي والثقافي.

وعندما تأكدت المنظمة الخاصة من أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية ليست مستعدة لخوض معركة التحرير، / وحتى أن بعض قادتها عارضوا الفكرة، قررت البدء في تنفيذ بعض العمليات المسلحة فنجحت في بعضها وفشلت فيبعضها الآخر، ومن أهم العمليات التي نجحت فيها تلك التي استهدفت الهجوم على بريد وهران يوم 06 أفريل 1949 من أجل الحصول على الأموال.[2]

[1] مومن العمري، المرجع نفسه، ص 117.

[2] فاطمة الزهراء آيت بلقاسم: الحرب العالمية وتأثيراتها على الحركات الوطنية المغاربية الجزائر والمغرب الاقصى أنموذجين، دراسة مقارنة، 1939-1956، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص-ص 261-262.

المبحث الثاني: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية

المطلب الأول: أزمة المشاركة في الانتخابات 1946-1948

دفع قرار العفو العام الصادر عن البرلمان الفرنسي في 9 مارس 1946 إلى احياء النشاط السياسي في الجزائر من جديد، بعد الافراج عن السجناء السياسيين بما فيهم مصالي الحاج الذي افرج عنه بتاريخ 11 أوت 1946 وثم نقله في 13 أكتوبر من نفس السنة.

وفي سعيه لإعادة هيكلة حزب الشعب المحظور واجهته مسألتان مهمتان، الأولى قضية الوضع القانوني والشرعي للحزب والثانية مسألة المشاركة في الانتخابات التشريعية المقرر اجراءها في 10 نوفمبر 1946.[1] وهذه الأخيرة كانت بداية القطيعة الأيديولوجية داخل الحركة الثورية الجديدة حيث نشب خلاف بين الإطارات والمناضلين فزعيم الحزب مصالي الحاج أصر على دعوته للمشاركة في الانتخابات ومسايرة السياسة الاستعمارية والعمل في اطار ما تسمح به الشرعية الفرنسية وقد دفعت هذه الخطوة عناصر من الجيل الجديد النشطة التي انظمت إلى صفوف النضال السياسي داخل الحركة لترسيخ قناعاتهم بفكرة العمل المسلح، والتمسك بالطريقة التي اعتمدها مصالي وأنصاره.

وترأس التيار المعارض لفكرة المشاركة في الانتخابات في بداية مناقشتها الامين دباغين، [2] وعدد من الاطارات الشابة، ثم تخلى معظم هؤلاء عن موقفهم ولم يبقى سوى حسين معارض لهذه الفكرة في سنوات 1646-1949،ولكن سرعان ما تحول إلى مؤيد للفكرة عندما ترشح وانتخب رفقة

[1] عبد الستار حسين، الازمات الداخلية للهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص-ص 74-75.

[2] الامين دباغين: ولد سنة 1917 بحسين داي، وهو من المسؤولين البارزين والثوريين المثقفين الذين لعبوا دورا هاما في تطور النضال الوطني، انظم إلى صفوف حزب الشعب ثم في صفوف حركة الانتصار حيث أصبح أمينها العام، انسحب من الحركة وجمد نشاطه بسبب الخلاف الذي بينه وبين مصالي الحاج في 1949، انضم مبكرا إلى جبهة التحرير الوطني، توفي سنة 2003، أنظر: عبد السلام كمون، مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أدرار ، 2013/2012، ص 2. وأيضا مومن العمري، المرجع السابق، ص 201.

آخرين لعضوية المجلس البلدي للجزائر العاصمة.[1] وتمكن عدد كبير من مرشحي الحزب من الفوز في الانتخابات رغم عملية التزوير التي قام بها الحاكم العام إدموند ناجلان، [2] حيث وصل كل من دباغين ومحمد خيضر وحسين دردور ومسعود بوقادوم وأحمد مزغنة إلى عضوية البرلمان الفرنسي، لكن استمرت الازمة حول فكرة المشاركة في الانتخابات بسبب قيام بعض الإطارات القديمة في نجم شمال افريقيا وحزب الشعب بإطلاق حملة انتقادات ضد مصالي الحاج والإطارات التي اتفقت على العمل في ظل الشرعية الاستعمارية من خلال قبولها بالعضوية في الهيئات الفرنسية.[3]

إن الخلاف حول المشاركة في الانتخابات في السنوات المتعاقبة يمكن تفسير باختلاف مكاسب وفشل تلك المشاركة، فقد كان الانتصار في الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947 مكسبا وذريعة لدعاة العمل الشرعي العلني في الحزب في وجه المشككين والمعارضين من رفقائهم، لكن التزوير الذي صاحب انتخابات الجمعية العامة الوطنية الجزائرية سنة 1948 ورافق أيضا الانتخابات الموالية سنة 1949 سرعان ما أعاد الاصوات المعارضة إلى الواجهة، ومنذ ذلك التاريخ استمر الخلاف حول المسألة الانتخابية بين الرفقاء، وتحول من مسألة عادية إلى صراع نتيجة الاختلافات الشديدة في تحديد التصورات والرؤى السياسية بين تيارات متباينة ومتناقضة.

كما ظهرت صراعات داخلية وخلافات على مستوى قيادات الحزب التي ركزت على مصدر اصدار القرار دون الرجوع إلى الاطارات والقواعد المناضلة التي تحولت إلى آلة لتنفيذ التعليمات القيادية.[4]

---

[1] سعاد يمين شبوط، المرجع السابق، ص-ص 135-136.

[2] إدموند ناجلان: ولد في بلفور 1892، شارك في الحرب العالمية الاولى، وعين استاذا في المدرسة الطبيعية بستراسبورغ، عين مستشارا بلديا لستراسبورغ سنة 1925/، ومندوبا وطني 1944، وثم عين حاكما عاما للجزائر من طرف حكومة روبارشومان (1948-1951)، أنظر: خميسة مدور، المرجع السابق، ص 433.

[3] سعاد يمينة شبوط، المرجع نفسه، ص 136.

[4] عبد الستار حسين، المرجع السابق، ص 78.

المطلب الثاني: أزمة الأمين دباغين والأزمة البربرية.

أ/ أزمة الأمين دباغين:

تعود جذور الأزمة إلى تلك الخلافات التي ظهرت في مؤتمر فيفري 1947،والتي أدت إلى بروز موقفين: أحدهما مؤيد للانتخابات يمثله مصالي والموقف الآخر معارض للمشاركة يمثله الأمين دباغين.[1] وقد ظهرت أثناء هذا المؤتمر ثلاث طوائف وهي:

1- طائفة حزب الشعب: ممثلة في جماعة الحزب القدامى، ترى ضرورة الحفاظ على نشاط السري للحزب من أجل الحفاظ على خطه الثوري وشعبيته التي أكتسبها بفضل مبادئه.

2- طائفة الشرعية: وترى ضرورة إشراك الحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات لتعلن مبادئها من أعلى المجالس الرسمية، وهي تمثل طبقة المثقفين السياسيين الذين انظموا للحزب إبان الحرب العالمية الثانية، وأصبحوا قوة رئيسية في الحركة، ومثلوا فيها إدارة الحزب أو طائفة المركزيين.

3- طائفة الشباب الثوري: المتحمس للنشاط المسلح والمستاء من العمل الشرعي وما نتج عنه حال الحزب، يعتقدون أنه من الضروري البدء في العمل الثوري من خلال تشكيل تنظيم عسكري يمثله شباب متحمسون معظمهم قدامى المجندين في الحرب العالمية الثانية، لقد سيطروا على المنظمة الخاصة وسيقومون فيما بعد بتشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل.[2]

وخرج المؤتمر بقيادة لا عزيمة لها وكل القضايا تحضر وظلت المؤامرات تحاك في مكتب الأمين دباغين الذي أصبح يتظاهر بمظهر الزعيم، [3] وقد اتسعت الهوة بين مصالي الحاج والأمين

---

[1] تركية نايت علو، بوعزة بوضرساية، أزمات الاتجاه الاستقلالي في الحركة الوطنية الجزائرية 1947-1954، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة الجزائر، المجلد 05، العدد 2، 2021، ص 750.

[2] عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 191.

[3] يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة للمركزية وجبهة التحرير الوطني، 1946-1962، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 11.

دباغين عندما أعد الأمين دباغين مشروعا ثوريا واقترحه على قيادة الحزب فكان موقف هذه الأخيرة متحفظا.[1]

وهذا الموقف الذي عبرت عنه القيادة الحزبية كانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس وكان رد فعل الأمين دباغين من هذا الوقف أنه وجه انتقادات لاذعة لتيار الشرعية الذي يمثله مصالي الحاج وأكثر من ذلك اتهمه باستغلال المنظمة الخاصة وتوظيفها في مصالحه الشخصية.

وهذا ما أدى إلى بروز فعل إدارة الحرب التي أخذت تعاقب الدكتور لمين دباغين واتهمته كونه صعب المعاشرة وشيء المعاملة لزملائه، وأنه تأخر في تقديم الحساب للإدارة بخصوص المنحة التي يتقاضاها شهريا إلى المجلس لوطني الفرنسي بصفته نائبا منذ نوفمبر 1946،وهذا ما دفعه إلى تقديم استقالته بطريقة مختلفة، فذكرت أن قيادة الحزب هي التي طردته بحجة عدم قيامه بالمهام الموكلة إليه داخل الحزب.[2]

حيث تسبب انسحاب الأمين دباغين بصدمة عنيفة في صفوف المناضلين وخاصة الشباب الثوري الذي رأى فيه الأمل و الريادة في البحث عن مخرج من ذلك المأزق الذي أبعدهم عن جوهر الصراع مع السطات الاستعمارية والتعجيل بتفجير الثورة.

لا يمكن إلا أن يقال عن طبيعة هذه الأزمة وتداعياتها أنها أظهرت بوضوح حقيقة الصراع حول القادة بين جماعة من المناضلين القدامى بقيادة مصالي الحاج من جهة ومجموعة من المثقفين النشطاء الشباب الذين تمكنوا من اختراق هياكل الحزب بدقة وحصولهم إلى مناصب قيادية عليا وفي الوقت الذي كان من المفترض أن تبدأ قيادة الحزب الشروع الجدي لإيجاد حلول جذرية لهذه الازمة التي عرفت في أدبيات الحركة الوطنية بأزمة الأمين دباغين قامت بالمزج بينها وبين شق آخر من الازمة التي شهدتها سنة 1949 وهي الازمة البربرية وفي هذا السياق تشير بعض

[1] عبد السلام كمون، المرجع السابق، ص 3.

[2] عبد الستار حسين، المرجع السابق، ص-ص 85-86.

المصادر إلى أن قيادة الحزب استغلت هذه الازمة لاستبعاد أنصار محمد الأمين دباغين من صفوف وقيادة الحزب.[1]

ب/ الأزمة البربرية:

تعتبر الأزمة البربرية التي عرفتها قيادة انتصار الحريات الديمقراطية وحتى الشعب الجزائري، من أخطر الأزمات السياسية و السوسيو ثقافية التي مست قضية الهوية الجزائرية.[2]

ظهر البربريزم في باريس عام 1948 وله جذوره في الأزمة الكبرى الحالية للحزب في الأوساط العليا للإدارة الاستعمارية وقد أوجدته الإمبريالية الفرنسية بداية الاحتلال تقريبا، وتطور ليتفجر عام 1949 بسبب المساعدة والحماية من المجموعات والكتل الحزبية منذ عام 1946،بتحمل كل من بودة والأمين دباغين مسؤولية كبيرة في تطور البربريزم لأنهم لم يترددوا في إشعال النيران بأي وقود كان.[3]

وبدأ بروز الأزمة بشكل واضح في مؤتمر أكتوبر 1946 عندما اتهم مصالي الحاج بالمماطلة وعدم الرغبة في القيام بعمل عسكري، ثم بدأ التشكيك في عروبة الجزائر والإسلام، وبدأت علي بناي منذ 1945 بالمطالبة في بإنشاء منطقة موحدة لجميع السكان الناطقين بالقبائلية، ولكن اللجنة المركزية للحزب رفضت هذا الطلب.[4]

---

[1] سعاد يمينة شبوط، الأزمات الداخلية لحزب الشعب الجزائرية حركة انتصار الحريات الديمقراطية (PPA-MTLD) (1945-1954)، دورية كان التاريخية، السنة الحادية عشر، العدد الأربعون، جوان 2018، ص 151.

[2] عبد الصمد عصماني، الصراع داخل حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية (من الأزمة الإيديولوجية إلى أزمة القيادة 1946-1954)، مجلة المواقف البحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة باتنة 1، المجلد 15، العدد 01، سبتمبر 2019، ص 174.

[3] يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية...، المرجع السابق، ص 12.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 318.

كما يرجع البعض أسباب ظهور هذه الأزمة إلى انتخاب رشيد علي يحي [1] لقيادة فيدرالية الحركة بفرنسا خلال مؤتمرها الذي عقد في نوفمبر 1948 بدعم من واعلي بناي[2]وعمر ولد حمودة [3] وهما من أبرز زعماء الدعوة البربرية، حيث قاما بتقديم أطروحات حول الهوية وطبيعة الدولة الجزائرية. ومن ناحية أخرى بدأ اليساريون العمل من أجل تأسيس حركة شعبية بربرية.[4]

في سنة 1946 أسس حسين آيت أحمد،[5] وولد حمودة، وعمر أوصديق وبناي، نواة للمجموعة البربرية، وكان هؤلاء أعضاء اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري –حركة انتصار الحريات الديمقراطية– لقد تأثروا بالماركسية ورفضوا العروبة والإسلام التي يعتبرها حزب الشعب الجزائري من الثوابت الوطنية.[6]

وقد استخدم دعاة النزعة البربرية شعار "الجزائر الجزائرية" كبديل لشعار "الجزائر العربية" و"الجزائر الفرنسية" سعيا منهم لإخفاء حقيقة أهدافهم السياسية. ولا جدال في أن عبارة "الجزائر جزائرية" لا

---

[1] رشيد علي يحي، ويعد من العناصر المتسببة في الازمة البربرية وقد كان من أسرة متجنسة وكان تكوينه فرنسيا بحت، كما يعد أحد المتخرجين من الكنيسة النصرانية، وعرف بمواقفه العدائية للعروبة والاسلام، أنظر: العربي الزبيري، ج1، المرجع السابق، ص، 198وايضا: يمينة شبوط، المرجع نفسه، ص 157.

[2] واعلي بناي:مسؤول حزب الشعب بمنطقة القبائل خلال ح ع 2، وعضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية 1947، ويعد من دعاة العمل المسلح في المنطقة الخاصة، واثر الازمة البربرية تم طرده من الحزب، وثم اغتياله سنة 1957، عبد الستار حسين، المرجع السابق، ص 80.

[3] عمر ولد حمودة، يعد من أصول قبائلية، بدأ العمل السياسي في صفوف حزب الشعب خلال ح ع 2، وعين عضوا باللجنة المركزية لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، للثورة سنة 1955 وتام اغتياله سنة 1957، انظر: عبد الستار حسين، المرجع نفسه، ص 80.

[4] سعاد يمينة شبوط، المرجع نفسه، ص 151.

[5] حسين آيت أحمد: ولد في 20 أوت 1926 بالمشلات بالقبائل الكبرى من عائلة معروفة ومحافظة، انظم إلى حزب الشعب سنة 1943 بتيزي وزو، ويعد من مؤسسي المنظمة الخاصة، وكان من ضمن القادة الذين اختطفوا في 22 أكتوبر 1956 في الطائرة، حيث سجن ولم يطلق سراحه حتى بعد الاستقلال كان من ضمن الجلس الوطني المنبثق عن مؤتمر الصومام، أنظر: بن غليمة سهام، الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية مابين 1954–1958بين التخطيت الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016–2017، ص 16.

[6] عثمان سعدي، الجزائري في التاريخ، دار الامة، الجزائر 2013، ص–ص 733–734.

معنى لها، كونه محاولة متعمدة لمحو المقومات العربية الإسلامية للأمة الجزائرية، كان رد فعل قيادة الحزب سريعا وحاسما ومبررا عندما قررت فرض عقوبات على محرضي النزعة البربرية.[1]

حيث تم تكليف المناضل حسين لحول من طرف قيادة الحركة الذي كان أمينا عاما لها بمهمة احتواء الأزمة والقضاء عليها قبل أن تتصاعد وتصبح السيطرة عليها مستحيلة وأرسل هذا الأخير وفدا يتقن القبائلية جيدا على رأس فدرالية الحزب بفرنسا وطلب من السادة راجف بلقاسم وسعيد صادق وشوقي مصطفاوي القيام بإعادة تنظيم الخلايا الحزبية في فرنسا حيث قام كريم بلقاسم من جهته بالقضاء على مفتعلي الحركة البربرية وعلى رأسهم رشيد علي يحي، إضافة إلى إيقاف جريدة للنجم الأفريقي التي كانت تصدر باسم الاتحادية.[2]

وخلاصة ما توصل إليه الحزب من هذه المحنة، أن هذه النزعة البربرية تعتبر عملا تدميريا للحركة الوطنية تعمل لصالح الاستعمار، أما منطقة القبائل فقاومت هذا التيار ظهرت منه 11 قسمة للحزب ولم تحتفظ إلا بقسمة واحدة وهي عين الحمام.

المطلب الثالث: أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة (1950)

أ/ ظروف اكتشاف المنظمة الخاصة:

لقد تعددت الآراء حول اكتشاف ملابسات قضية المنظمة الخاصة فنجد:

- الرواية الأولى:

أنه في عام 1950 كشفت المخابرات الفرنسية المنظمة الخاصة، عندما حصلت على خيط سنة 1949 حينما حاولت المنظمة الخاصة تفجير النصب التذكاري الذي أقامه الحاكم العام ناجيلان للأمير عبد القادر، معتبرة أن ذلك تدنيس لذكرى الأمير وليس تكريما له. ولكن المحاولة باءت

[1] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 246.

[2] سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص 152.

بالفشل بسبب الرطوبة التي أحدثها الندى بالفتيل الذي تم وضعه لتفجير القنبلة الموضوعة تحت النصب، ومنها تأكدت السلطات الاستعمارية أن المحاولة ورائها تنظيم سري وباشرت بالتحقيقات.[1]

- الرواية الثانية:

يعود سبب اكتشاف المنظمة الخاصة إلى: " اختراق المنظمة الخاصة من طرف مصالح العقيد "شون"، والاعترافات الدقيقة لكل من بن بلة[2] وبلحاج جيلالي".[3]

حيث أورد عبد الوهاب شلالي في كتابه تقرير من المصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي SHAT بقيادة المكتب الثاني، كانت منشغلة[4] خلال شهر مارس 1948 بقضية تشكل ما أسمته : فرق قتالية وجيش سري مكون من أفواج صدام ومغاوير داخل حزب الشعب – حركة الانتصار، إثر حجزها وثائق لدى ثلاث طلاب جزائريين، وذلك بتاريخ 15 ماي 1948 ومن بينهم المناضل محمد يزيد الذي كان يحمل وثائق عن الجيش السري.[5]

---

[1] عثمان سعدي، المرجع السابق، ص، ص 725،742.

[2] أحمد بن بلة: ولد يوم 25 ديسمبر بمدينة مغنية، عمل في فرنسا وايطاليا، أما بالنسبة لعمله في الجزائر تولى مسؤولية المنظمة الخاصة بناحية وهران، كما كان عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1949، وكان عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام سنة 1956، بالإضافة إلى أنه انتخب كأول رئيس للجمهورية الجزائرية يوم 15سبتمبير 1963، انظر: سعد بن البشير العمامرة، مسيرة حياة رؤساء الجزائر وحكوماتها 1962، 1998، والحكومة الجزائرية وأعضاءها 1962-2012، دار هومة، الوادي، 2013، ص-ص 12-13.

[3] عبد القادر بلحاج جيلالي: ولد سنة 1921 بزدين عين الدفلة، انخرط في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية، عين مفتشا عاما ومدربا عسكريا في المنظقة الخاصة سنة 1948، اعتقل بسبب اكتشاف المنظمة الخاصة وحكم عليه بسنة سجنا، أنظر: عبد الستار حسين/، المرجع السابق، ص 89.

[4] عبد الوهاب شلالي، المنظمة الخاصة ومؤامر تبسة، دراسة تاريخية موثقة، البدر الساطع، الجزائر، 2016، ص-ص106-107.

[5] عبد الستار حسين، المرجعنفسه، ص 87.

- الرواية الثالثة:

لقد أدت قلة الوعي السياسي وضعف الروح الوطنية وانعدام المسؤولية بدفع أحد المشاركين في المنظمة في تبسة المسمى عبد الرحمان خياري[1] المدعو رحيم، إلى العزم على كشف السر إلى العدو وتفكيك المنظمة لسبب تافه، وحاول بعض زملائه تهدئته ولكنه لم يتراجع عن رأيه، حيث قرر بوضياف وديدوش وبمساعدة بعض من مناضلين من تبسة التخلص منه جسديا، أخذوه في سيارة واتجهوا به إلى جهة مجهولة في الطريق قفز من السيارة وهرع إلى مركز الشرطة وسلم نفسه وأخبرهم بالقصة بالتفصيل.[2]

تمكنت الشرطة الفرنسية بعد استجوابات مكثفة أن تجمع كمية كبيرة من الأسلحة والمعدات والوثائق واعتقال بين 400 و500 عضو من بينهم قيادات في المنظمة الخاصة.[3]

- الرواية الرابعة:

هو أنه منذ تأسيس هذه المنظمة أصبح حزب الانتصار يواجه الاستعمار في جبهتين: الأولى جبهة سرية تقوم بتنشيطها المنظمة الخاصة العسكرية وجبهة ثانية علنية تتمثل في مقاومة الأساليب الاستعمارية الإرهابية ضده، وفي نشاطه الشرعي القانوني باعتباره حزبا قانونيا، ولكي يوفر الحزب أموال كافية لنشاط المنظمة الخاصة قام عدد من أعضائها في شهر أوت 1948 بمهاجمة البريد المركزي بمدينة وهران وأخذوا منه حوالي ثلاثة ملايين ونصف مليون فرنك قديم، وبسبب تلك[4] الحادثة تسربت انباء المنظمة إلى الادارة الاستعمارية، وشنت حملات تفتيش و

---

[1] عبد الرحمان خياري: المدعو رحيم، التحق بحزب الشعب سنة 1945، ثم عضو في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مارس التجارة، تتهمه الكثير من المصادر والمراجع في كونه السبب في اكتشاف المنظمة الخاصة من طرف الشرطة الفرنسية، أنظر: عبد الستار حسين، المرجع السابق، ص 87.

[2] ادريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج2، دار الغرب، وهران، 2006، ص 12.

[3] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة، الجزائر، 2009، ص 69.

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 127.

إرهاب قاسية ضد الحرب واستخدمت أقصى وسائل القمع والضغط على أعضائه بحثا عما أسمته (قطاع الرق) فقامت بهدم وتخريب المنازل وانتهكت كرامة وحرمات الأسر والعائلات ولاحقت أنصار الحزب في كل مكان لاسيما في القبائل خلال أشهر جويلية وأوت وسبتمبر وأكتوبر، عام 1949 وكذلك جبال الاوراس وقسنطينة وغيرهم، وملأت السجون والمعتقلات بمناضلي الحزب وفرضت عليهم أشد وسائل العنف والإرهاب وقدمت أكثر من مائتين منهم امام المحاكم الزجرية التي أصدرت بحقهم أحكاما قاسية بما في ذلك السجن والغرامة و التهجير ونتيجة لهذه الموجة الإرهابية اضطر الحرب إلى تغيير خططه السرية وقيادته باستمرار حتى لا تتمكن السلطات الاستعمارية من اكتشافها كما قررت قيادة الحزب وقف نشاط التنظيم إلى أن تمر الموجة الإرهابية وتنتهي.[1]

ب/ تأثير اكتشاف المنظمة الخاصة على التيار الاستقلالي:

بعد اكتشاف المنظمة الخاصة تطورت الاعتقالات خلال الفترة الممتدة ما بين مارس وجوان 1950،حيث استخدمت السلطة الاستعمارية جميع مصالحها لتوقيف المتهمين والمشتبه بهم واستجوابهم وتنظيم محاكمتهم، هذه الاعتقالات جغرافيا لتشمل جميع مناطق البلاد وتعرض خلالها عناصر المنظمة الخاصة للقمع والتعذيب وخضعوا إلى تحقيقات قضائية وصدرت في حقهم أحكام جائرة.[2]

وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة العسكرية وتعرض الحزب لتلك الأعمال العنيفة، قررت اللجنة المركزية حل المنظمة السرية طالما لم تسمح لها الظروف بمباشرة عملها وكان من المفترض بأن تعود إلى عملها مرة أخرى قبل بضعة أشهر فقط، من بدء الحركة الفعلية، وكان لهذا الإجراء ردود فعل سيئة وشعور بالجفاء بين زعيم الحزب مصالي الحاج وبين الشبان الذين ضحوا بالكثير من

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1945، المرجع السابق، ص 127.

[2] عبد الستار حسين، المرجع السابق، ص-ص 91-92.

أجل إعداد جيش من المدربين وتلك الخطط والوسائل التي كان من المقرر ارسالها لإعدادها، وكان ذلك أيضا سبب لتأجيل معركة التحرير التي كان من المقرر ارسالها في تلك الفترة.

كما كانت سياسة الحركات الانتخابية من مواضيع الخلاف بين قادة حركة الانتصار وقاعدتها فقد دأب الحزب منذ تكوينه أن يشارك في الانتخابات البلدية والتشريعية مع استمرار نشاطه المشروع والمطالبة بالاستقلال. رأى المناضلون الشبان من أعضاء الحزب أن مشاركة حزبهم في المجالس التشريعية الفرنسية كانت خيانة ومضيعة للوقت، فيما يرى الكهول وكبار السن عكس ذلك، طالما كانت هناك مكاسب وطنية ولو بسيطة وقصيرة المدى.[1]

إن اكتشاف المنظمة الخاصة تسبب في شرخ عميق داخل الحركة من خلال ظهور موقفين، الأول متمثل في الإصلاحيين المعتدلين الذين ينتقدون وجود المنظمة الخاصة ونهجها، والوقف الثاني تمثله قيادة الحزب التي سارعت إلى نفي علاقة الحزب بالمنظمة، وأن كل ما يحدث لا يتعدى حدود مؤامرة أحيكت من طرف الدوائر الاستعمارية لزعزعة استقرار الحزب، كما أمرت قيادة الحزب المناضلين المقبوض عليهم تغيير اعترافاتهم السابقة وتقرر حل المنظمة الخاصة مع تحويل مناضليها إلى المنظمة السياسية مع ترك مصير المنظمة تواجهه لوحدها.[2]

وفي عام 1952 نقلت الحكومة الفرنسية مصالي الحاج نهائيا من الجزائر وحددت إقامته الجبرية في فرنسا، وسبب بعده عن الجزائر اتسع الخلاف بينه وبين الشباب في اللجنة المركزية.

والحقيقة أن الخلاف الذي ظهر بين مجموعة مصالي واللجنة المركزية كان خلافا بين جيلين يختلفان في الطبيعة والتكوين والاتجاه وإن تقاربت، فمصالي الحاج يعتقد ويرى نتيجة لقدمه وأسبقيته في الحركة أن لا أحد يحق له معارضته أو يشاركه في رأيه، ويريد أن يفرض سلطته الشخصية على الحزب ويتصرف في قراراته كما يشاء، ويسيره وفق ما يريد. أما اللجنة المركزية

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ولحركة الوطنية، المرجع نفسه، ص-ص 128-129.

[2] عبد الستار حسين، المرجع السابق، ص 92.

فقد وضعت نصب أعينها تدعيم الحزب بدم جديد وفرض القيادة الجماعية، ونبذ الشخصية الفردية وتحقيق الديمقراطية داخل إطارات الحزب، لضمان توجهه الصحيح وعدم انحرافه.[1]

المبحث الثالث: مؤتمر 6 أفريل 1953

المطلب الأول: ظروف انعقاده:

يعتبر المؤتمر الثاني لحركة الانتصار من أهم المؤتمرات وأكثرها تأثيرا على مسارها. كما أنه يعد آخر مؤتمر على مستوى الإجماع داخلها، والمحطة الأخيرة التي التقى فيها الإخوة الأعداء لأنها تمثل بداية الخلاف العلني والصراع الوشيك بين الفريقين المتموقعين داخل الحركة، ومن هنا تأتي أهمية وجدية هذا المؤتمر بالإضافة إلى القرارات الحاسمة التي صدرت عنه سواء على المستوى التنظيمي الهيكلي للحركة وطبيعة التركيبة البشرية التي تم انتخابها على سلم قيادتها أو على مستوى تحديد مسؤوليات وصلاحيات رئيسها مصالي الحاج.[2]

أما بخصوص عقد هذا المؤتمر فنجد أن اللجنة المركزية كانت كل مرة تحاول عقده، إلا أن مصالي الحاج كان يؤجل تواريخ انعقاده المقترحة.[3] وفي الأخير انعقد مؤتمر الحزب في 4 و5 و6 أفريل 1953 بحضور قرابة مائة مندوب قدموا من كافة أنحاء الجزائر وفرنسا، بالإضافة إلى نواب الحزب، الأعضاء في المجلس الجزائري، ومسؤولي الهيئات المركزية وأعضاء اللجنة المركزية وإطارات الحزب، حيث عقدت الاجتماعات في مقر الحزب بساحة عمار القامة (شارتر سابقا) بالجزائر العاصمة وكان مولاي مرباح[4]

---

[1] سعاد يمينة شبوط، الرجع السابق، ص 142.

[2] مومن العمري، المرجع السابق، ص 194.

[3] الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 111.

[4] مولاي مرباح: ولد بشلالة، وانخرط في حزب الشعب الجزائري بعد 1945، ثم ترشح للجمعية الجزائرية عام 1948، وعضو اللجنة المركزية والقيادة حتى عام 1953. أبعد بعد المؤتمر الثاني أفريل 1953 وأصبح المتحدث باسم مصالي داخل اللجنة المركزية، أنظر: محمد حربي، الثورة سنوات المخاض، تر: نجيب عباد، صالح المثلوني، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 182.

هو المتحدث باسم مصالي في المؤتمر.[1]

وتم عقد هذا المؤتمر في جو مشحون بالتوتر وانعدام الثقة وقد برز ذلك واضحا على وجوه المجتمعين من خلال الأزمات السابقة والخلافات في الآراء ومشكلة اكتشاف المنظمة الخاصة، الموقف السلبي للقيادة من جانب مناضليها، بالإضافة إلى المواقف والتوجهات التي سبقت انعقاد المؤتمر الثاني بين مصالي الحاج من جهة وأعضاء اللجنة المركزية من جهة أخرى، انعكس كل ذلك على أجواء المؤتمر وكان هناك أيضا ما يثير التوتر والتحفظ ويتمثل ذلك في أمرين هما:

1- ضرورة المحاولة بالاحتفاظ بسر الخلاف الذي نشب بين رئيس الحركة واللجنة المركزية.

2- ضرورة عدم الإعلان عن بعض قرارات المؤتمر لما يمثله من خطورة على الحركة ومناضليها ومستقبلها أمام السلطات الاستعمارية وطبيعة توجهات لمشاركين في المؤتمر.[2]

كما اعتقدت القيادة أنها وجدت الطريق الأمثل للخروج من المأزق من خلال تنظيم مؤتمر مع التأكد مسبقا من استبعاد معظم العناصر التي تنتمي إلى المنظمة الخاصة ذلك لأسباب أمنية كاذبة، إلا أن العنصر الوحيد الذي كان تابعا للمنظمة الخاصة والذي استطاع التدخل وهو إذن رمضان بن عبد المالك.[3] كما كان بن بولعيد مع تعيينه في اللجنة المركزية محكوما عليه بالصمت لأن هذه اللجنة منعت جميع أعضائها من انتقاد التقرير المقدم باسمها.[4]

وقد قام محمد بوضياف المقيم بفرنسا في ذلك الوقت بإرسال مبعوثين نيابة عنه للمؤتمر وفي الوقت نفسه تواصل مع ديدوش مراد لإبلاغه بالوضع. داخل الحركة وعلى الرغم من الحصار

---

[1] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 310.

[2] مومن العمري، المرجع السابق، ص 195.

[3] رمضان عبد المالك، ولد في 20 مارس 1928، بقسنطينة، انظم إلى حزب الشعب الجزائري منذ 1942، واصبح مناضلا في المنظمة الخاصة 1948، شارك في مؤتمر حركة الانتصار أفريل 1953، ويعد عضوا في مجموعة "22" 1954، قتل يوم 4 نوفمبر 1954 من طرف القوات الفرنسية، أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 75.

[4] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، دار النعمان، الجزائر، 2011، ص-ص 36-37.

والمضايقات التي تعرض لها ما يعرف بالنشطاء، إلا أنهم تمكنوا من تمرير فكرتهم الأساسية والرئيسية وهي:

إحياء المنظمة الخاصة من جديد وتم في هذا الإطار تشكيل لجنة من خمسة أعضاء،[1] مصالي الحاج، وحسين لحول، وبن خدة بن يوسف،[2] ومحمد دخلي، ومصطفى بن بولعيد.[3]

المطلب الثاني: قراراته وانعكاساته:

أ/ أهم قراراته:

ومن خلال اللائحة العامة والتقرير الختامي الصادر عن المؤتمر، فإن أشغاله قد تمحورت حول قضايا أساسية وهي:

1- قضية التحالفات داخليا وخارجيا.

2- رعاية مصالح الطبقة البورجوازية.

3- السعي للحصول على دعم الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

4-قضية المنظمة الخاصة العسكرية التي طرحت بشكل سري وخاص وقد سبقت الإشارة إلى ما قرر بشأنها.

---

[1] مومن العمري، المرجع نفسه، ص 196.

[2] بن يوسف بن خدة، ولد في 23 فيفري 1923 بالمدية، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري السري سنة 1943، واعتقل بتهمة التحريض ضد تجنيد الجزائريين، شارك في المؤتمر الاول لحزب الشعب الجزائري/حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الممتدة بين 15 و16 فيفري 1947، وتولى الاشراف على الجريدة الناطقة رسميا باسم حكة انتصار الحريات الديمقراطية، ويعرف قائد التنظيم جبهة التحرير الوطني بالعاصمة توفي سنة، 2003، انظر، عاشور شرفي، المرجع السابق، ص-ص 70-71.

[3] مصطفى بن بولعيد، ولد في 5 فيفري 1917 بقرية (ايتركب) بأريس ولاية باتنة، شارك في انتخابات مجالس كبار الجماعة، كما كلف بالإشراف على المنظمة السرية من طرف حزب الشعب الجزائري بأريس، شارك في تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل 1954، وترأس اجتماع مجموعة الـ 22، يعد قائد المنطقة العسكرية الاولى (الاوراس)، انفجر عليه مذياع مفخخ واستشهد سنة 1956، أنظر: المتحف الوطني للمجاهد، الشهيد مصطفى بن بولعيد، سلسلة رموز الثورة الجزائرية، 1954-1962، وزارة المجاهدين 2000، ص،ص 154،151، 157.

5- القضايا التنظيمية المتعلقة بأجهزة الحركة ومسؤوليتها.[1]

كما تم التصويت في المؤتمر على جملة من التوصيات منها:

على المستوى السياسي: وبخصوص طبيعة نظام الحكم وهل سيكون ملكيا أم جمهوريا في الجزائر المستقلة، وافق المؤتمر بطبيعة الحال والاجماع على اقامة نظام جمهوري نظرا ان النظام الملكي غير معروف ببلدنا.

أما على المستوى السياسي والأيديولوجي: وقد لخصت خيارات المؤتمر في شعار واحد هو الدولة من الشعب وإلى الشعب وهذا يعين ان الشعب هو مصدر السيادة الوطنية مما يستوجب اجراء انتخابات حرة بهدف تعيين مجلس وطني تأسيسي كامل السيادة يتولى اصدار القانون الاساسي للوطن، هذا القانون الأساسي أو الدستور هو الذي تنشأ وتسير بموجبه مؤسسات الدولة ويتم بمقتضاه تنظيم السلطات في الجزائر السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية...[2]

ولكن القضية الحساسة والخطيرة التي شكلت بداية الازمة الفعلية بين رئيس الحركة وأعضاء اللجنة المركزية الجدد تمثلت في نقطتين رأسيتين هما:

النقطة الاولى: تتمثل في القرار الخطير الذي اتخذه المؤتمر والذي ينص على تحديد صلاحيات الرئيس وادخال نوع من الديمقراطية والشورى ضمن قيادة الحركة واعتماد ما يعرف بمبدأ اتخاذ القرار للأغلبية، وهذه النقطة ستكون القنبلة المفجرة للحركة عندما يصر رئيسها على رفض هذا القرار ثم يطالب لاحقا بمنحه الصلاحيات المطلقة والتفويض الكامل لتسيير شؤون الحركة بشكل فردي ويجب على الجميع الطاعة والانصياع.

[1] مومن العمري، المرجع السابق، ص 197.

[2] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 312.

أما النقطة الأخرى: فهي ممثلة في القرار الثاني الذي اتخذته الأغلبية والذي يقضي بإبعاد أهم مساعدي مصالي الحاج وأقرب مقربيه من عضوية المكتب السياسي[1] وهما: أحمد مزغنة،[2] ومولاي مرباح. وانتخاب بن يوسف بن خدة امينا عاما للحركة واختيار كل من حسين لحول وعبد الرحمان كيوان[3] مساعدين له.

وكانت هذه القرارات رغم طابعها الانتخابي الجماعي ذات تأثير كبير على مصالي الحاج وكانت بمثابة صدمة عنيفة لم يكن ينتظرها نزلت عليه كالصاعقة جعلته يفقد صوابه واعتبر ذلك بمثابة انقلاب.[4]

وللمؤتمر أهداف نذكر منها:

- الكفاح ضد القمع الاستعماري
- توطيد أسس الوحدة الوطنية
- تأطير فئات العمال والشباب والنساء
- تكوين الاطارات- ترقية الثقافة الوطنية
- إعادة هيكلة المنظمة الخاصة على أسس جديدة.[5]د

[1] مومن العمري، المرجع السابق، ص 198.

[2] أحمد مزغنة: ولد في البليدة 29 أفريل 1907، انخرط في تنظيم صغير، الحزب الوطني الثوري ضم انصار الاستقلال الجزائري، ففي 1933 وقع في بيت مزغنة بحضور يحياوي وبوعلام طلب الاول من أعضاء الحزب الوطني الثوري الانضمام إلى صفوف نجم شمال افريقيا، ثم اصبح عضوا في PPA، ثم اعتقل سنة 1943، وبعد اطلاق صراحه 1944، دخل في اللجنة المركزية، توفي سنة 1982، انظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 325.

[3] عبد الرحمان كيوان: كان محاميا وعضوا في حزب الشعب، وانظم إلى حركة الانتصار عام 1954، أصبح اسمه رمزا للإصلاحية، نادى بالاستقلال الذاتي عوض المطالبة بالاستقلال التام، عين سفيرا للحكومة المؤقتة في بكين عام 1961، أصبح مديرا للوظيفة العمومية عام 1974، أنظر: محمد حربي، المصدر السابق، ص 184.

[4] مومن العمري، المرجع نفسه، ص 199.

[5] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 314.

ب/ انعكاساته:

وبغض النظر عن اشغال المؤتمر والتوصيات العامة التي خرج بها، إلا ان مشاكل الحزب ظلت مطروحة وتفاقمت بسبب عدم التوصل إلى أي حل فعال، وقد تجنب المؤتمرون معالجة القضايا الرئيسية خلال المناقشات وتجنبوا الحديث عن اسباب الخلاف بين القادة بل تفنن المؤتمرون في توزيع بعض مناصب المسؤولية على أعضاء جدد في الهيئات القيادية اللجنة المركزية والمكتب السياسي وتم ذلك من تعويض معظم أنصار مصالي المفصولين، وعلى الرغم من انتخاب مصالي (الغائب) رئيسا للحزب إلا أن انصاره أصبحوا أقلية في اللجنة المركزية وفي الإدارة.

كما أن المناورات التي شهدها المؤتمر وتأخر انعقاده جعلت الأزمة[1] أكثر خطورة وجعلها تتفاقم بسرعة.

ونجد اللائحة الختامية التي اعتمدها المؤتمر تضمنت نقدا موضوعيا لموقف الحركة وحالتها الراهنة والتناقضات الموجودة داخلها وغياب التنظيم مع الاشارة إلى العديد من المواقف التي يجب معالجتها وازالتها، ونستنتج من خلالها أن المؤتمرون كانوا يهدفون لإخراج الحركة من الدائرة المغلقة التي تدور فيها وجعلها حركة طلائعية قوية تقوم بالمهام التي كرست نفسها لها.[2]

[1] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص-ص 361-362.

[2] مومن العمري، المرجع السابق، ص 200.

الفصل الثالث:

انعكاسات الصراع على الحزب الاستقلالي

المبحث الأول: المؤتمرات الاستثنائية

المبحث الثاني: اللجنة الثورية للوحدة والعمل ومحاولة احتواء الصراع

المبحث الثالث: التحضير للثورة

عرفت حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ نشأتها إلى غاية نهايتها العديد من الأزمات والصراعات الداخلية التي برزت بشكل متفاقم خاصة المؤتمرات الاستثنائية بين المركزيين والمصاليين، حيث سعى المناضلين إلى حل الخلافات بينهم بتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل لكي تقوم بحل هذا النزاع، ومع ذلك فشلت، وهذا ما أدى إلى المبادرة للتحضير للعمل المسلح كحل نهائي.

المبحث الأول: المؤتمرات الاستثنائية

لقد ظلت الأزمة السياسية التي كانت تمر بها حركة انتصار الحريات الديمقراطية في البداية وبقيت محصورة على مستوى القيادة لكن القطيعة النهائية تعمقت بعد أن عقد مصالي الحاج مؤتمر وفي المقابل رد المركزيون بمؤتمر مضاد له، وبهذا امتدت تداعيات هذا الصراع إلى مختلف الاوساط القاعدية للحزب داخل الجزائر وخارجها.[1]

المطلب الأول: مؤتمر هورنو

انعقد مؤتمر "هورنو" (Hornu) ببلجيكا في الفترة الممتدة من 13 إلى 15 جويلية 1954 بحضور المناضلين الأوفياء لمصالي الحاج، [2] وذلك في جو مكهرب وفي وضع غير منسق للغاية، فقد اتخذ جهلة المناضلين وهم الأغلبية الساحقة من مؤيدي الرئيس لا سيما في أوروبا أسلوبا عنيفا في المناقشة، حيث تلقوا من الحاضرين معارضة شديدة لرئيس مصالي الحاج، والدليل أن مندوب جمعية الطلبة الجزائريين عندما تحدث بصراحة منتقدا سياسة التفرقة قام إليه جمع من المناضلين واعتدوا عليه بالضرب.[3]

[1] غالي غربي، المرجع السابق، ص 75.

[2] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان، 2012، ص 146.

[3] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، ج3، المصدر السابق، ص-ص 412-413.

وقد أرسل مصالي الحاج تقريرا إلى المؤتمر ركز فيه على توجيه انتقادات لقيادة الحزب وواجههم بالتهم التالية: لم تقد قيادة الحزب بتحضير تقرير موضوعي عن أحداث 1945 وتركت الكتل تتشكل وأهملت فرض الانضباط واتسمت بالركود والبيروقراطية وأساءت تسيير المؤامرة، ضد المنظمة الخاصة، وابتعدت عن تجديد صفوف الحزب وعن التنسيق مع الأحزاب السياسية الأجنبية واتهامها أيضا بالابتعاد عن كل ما يخص الحزب وعدم الإدلاء بأي حساب عن نشاطها أمامه.[1]

كما اتخذ المؤتمر قرارا جماعيا للتنديد بتصرفات بعض أعضاء اللجنة المركزية بسبب انحرافاتهم السياسية وأخطائهم الجسيمة بالإضافة إلى تقلبات اللجنة المركزية وترددها الداخلي، ارتكبت أخطاء على المستويين الأفريقي الشمالي والدولي، إذ لم تستطع تحقيق التضامن مع تونس والمغرب، وبذلك بقيت القضية الجزائرية مهملة على الصعيد الدولي.[2]

ومن أهم مقررات هذا المؤتمر نجد:

– الحكم الجماعي على الانحراف السياسي الذي عم كل مناطق النشاط الحزبي، وخاصة خلال سنة 1953والذي أعقبته هزائم خطيرة ومؤلمة.[3]

– الدعوة إلى المبادئ الثورية.

– منح الثقة المطلقة لمصالي الحاج.[4]

وكما قررت الجمعية أيضا:

---

[1] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص–ص146، –147

[2] بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 70.

[3] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، ج3، المصدر السابق، ص 414.

[4] أزعيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 54.

- حل اللجنة المركزية.

- إقصاء القادة الرئيسيين ومنهم بن يوسف بن خدة وحسين لحول وكيوان وعبد الحميد فروخي.

- تعيين مصالي الحاج رئيسا مدى الحياة، وتم تكليفه باتخاذ جميع القرارات اللازمة لتقويم الحزب.

المطلب الثاني: مؤتمر المركزيين:

كما قام المركزيين هم أيضا بعقد مؤتمر استثنائي في مدينة الجزائر في الفترة الممتدة من 13 إلى 16 أوت 1954،وقد أكد هذا المؤتمر الخط السياسي العام الذي أقره المؤتمر الثاني، وقرر أن يضع الحزب في حالة تأهب للعمل إذ ظهرت أحداث وطنية أو دولية تخلق ظروف مواتية لكفاح مكثف.[1]

ومن قرارات هذا المؤتمر نذكر:

- رفض اتهامات مصالي للحزب بالانحراف عن مبادئه وخططه الاولى.
- التمسك بالسياسة التي وضعها وخططها المؤتمر الثاني للحزب.[2]
- تحرير مصالي ومزغنة ومولاي مرباح من كل المهام داخل الحزب.[3]
- التنديد باجتماع بلجيكا الذي اتخذ على أنه مؤتمر وأن مصالي ليس لديه أي صلاحية لعقده بعد لائحة 27 جوان لأنه سيتخذ طريقا ذا ميزة انشقاقية.
- الإفراج عن مالية الحزب وأرصدته.[4]

---

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، تر:محمد المعراجي، منشوراتANEP، الجزائر، 2008، ص 389.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 331.

[3] عبد القادر جلالي بلوفة، حركة الانتصار الحريات الديمقراطية 1939-1954، في عمالة وهران، دار الالمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 314.

[4] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، ج3، المصدر السابق، ص 420.

ونتيجة لهذا المؤتمر أنشأت اللجنة المركزية جريدة أسبوعية باسم الامة الجزائرية، وباشرت هي والجزائر الحرة، تتبادلان الاتهامات وتنازعوا وتنافسوا على تقسيم وتوزيع ميراث الحزب من فروع وأموال ومكافحين ولقد أصبح الوضع بالفعل خطيرا للغاية، وصار الحزب الذي كان الشعب يعلق عليه أمالا كبيرة لتحريره من رقبة الاستعمار، منقسما على نفسه يدور في حلقة مفرغة.[1]

وما يمكن استخلاصه من الخلاف القائم بين قادة الحزب هو أن كلا الطرفين سواء المصاليين أو المركزيين، يحاول السيطرة على الحزب، وكانت التهم المتبادلة بينهما ما هي إلا تغطية لهذا الهدف والمتمثل في الحفاظ على السلطة الحزبية، ويعد خروجا عن أهداف المصاليين والمركزيين، ورأوا أن العمل المسلح المباشر ضد الاستعمار الفرنسي لم يحن وقته وأن الانتفاضة ضد المستعمر مرتبطة بثلاثة عوامل تتجسد في: مساهمة الشعب فيها، ووفرة الوسائل كما وكيفا، وملائمة الظروف الدولية.[2]

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص-ص 131-132.

[2] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص-ص 54-55.

المبحث الثاني: اللجنة الثورية للوحدة والعمل ومحاولة احتواء الصراع

المطلب الأول: ظروف تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل

عندما وقع الصراع داخل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في بداية عام 1954 حاول الشباب الثوري التوفيق بين وجهة نظر الطرفين المتصارعين: اللجنة المركزية من جهة، ومصالي وجماعته من جهة أخرى، لكنهم فشلوا في ذلك وشعروا في ذلك الوقت أن جهودهم التي كانوا يبذلونها منذ عام 1947 سوف تضيع بدون فائدة ما لم يفعلوا شيئا، وستتحطم تطلعات وأمال الشعب. ولهذا السبب قرروا الانفصال التام عن الطرفين المتنازعين على حساب سمعة الحزب وأمال الشعب، والبحث عن حل فعال آخر يقضي على هذه الخلافات ويحدد بوضوح الطريق إلى الهدف الوطني، والوسيلة الناجعة للوصول اليه مهما تكن صعبة، وبعد دراسة معمقة للوضع اهتدوا إلى فكرة تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل خلفا للمنظمة الخاصة السرية، بشرط أن تبدأ العمل في أقرب فرصة وتدعوا جميع المناضلين للانضمام إليها.[1]

إن ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل، كان نتيجة لحتمية ذلك التطور الحاصل في طبيعة النضال الوطني الذي بدأ يهيمن على الحياة السياسية وتجسد هذا التطور في اجتياح التيار الثوري لكل التجمعات السياسية.[2]

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنيين التاسع عشر والعشرين، عالم المعرفة، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر 2009، ص-ص 110-111.

[2] غالي غربي، المرجع السابق، ص 76.

عند عودة بوضياف من فرنسا بدأ بصفته مسؤولا في اتصالات مع إطارات الحزب الممثلين في مسؤولي الولايات ومسؤولي الدوائر وحاول إقناعهم بمشروعية مسعاه وأفكاره ليحثهم على[1]الانضمام إلى مجموعة النشطين. وبدعم من مصطفى بن بولعيد وتأييد ديدوش مراد[2] والعربي بن مهيدي[3] ورابح بيطاط[4] توصل إلى اتفاق مع اثنين من كبار مسؤولي اللجنة المركزية وهما بشير دخلي مسؤول التنظيم ورمضان بوشبوبة المراقب العام للحزب، وهكذا نشأت اللجنة الثورية للوحدة والعمل يوم 23 مارس 1954.[5]ويرمز لها بكلمة "لكريا" حيث تم تأسيسها في "مدرسة الرشاد" ببطحاء "ربان بلوك" في قلب القصبة (بطحاء جامع فارس حاليا)،تتألف من 9 أعضاء تاريخيين كانوا أعضاء اللجنة السرية.[6]

وكثيرا من المناضلين فهموا من تسمية "اللجنة الثورية" بأنها جناح منشق عن الحزب، وقد أكد اللذين اختاروا التيار المحايد انتمائهم لهذه الحركة. وحسب بوضياف فإن اللجنة ليست منظمة ولا هي حزب، بل تضم أربعة أشخاص يسعون إلى معالجة الانقسامات التي أصابت حزبهم.[7]

---

[1] عيسى كشيدة، مهندسو الثورة: تق: عبد الحق مهري، تر: موسى أشرشور، منشورات الشهاب، باتنة، 2003، ص–ص 62–63.

[2] ديدوش مراد: ولد يوم 17 جويلية 1927، شارك في تحضير مظاهرات 1 و8 ماي 1945في الجزائر العاصمة، يعد عضوا في المنظمة الخاصة، كان عضوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وعضو لجنة الـ 6، ومؤسسي جبهة التحرير الوطني. أنظر: عفرون محرز، المرجع السابق، ص 165.

[3] محمد العربي بن مهيدي: يعد عضو اللجنة المركزية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وعضو اللجنة الثورية للوحدة والعمل وفي لجنة التنسيق والتنفيذ بعد انفجار الثورة، وتوفي العربي بن مهيدي تحت التعذيب وانظم إلى قافلة الشهداء الابرار. أنظر: بسام عسلي، المرجع السابق، ص، ص 190،192.

[4] رابح بيطاط: المدعو سي محمد، ولد في 19 ديسمبر 1925، بعين الكرمة نواحي مدينة قسنطينة، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، كان من القادة المسؤولين في المنظمة الخاصة، ويعتبر أحد رموز الثورة التحريرية، وأحد قادة جبهة التحرير الوطني، توفي عن عمر يناهز 75 سنة. أنظر: عبد السلام كمون، المرجع السابق، ص–ص 55–57.

[5] عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص–ص 62–63.

[6] بلخرشوش السعيد، من قلب الثورة، دار الهدى، الجزائر، 2016، ص 68.

[7] عيسي كشيدة، المصدر نفسه، ص 63.

المطلب الثاني: أهدافها

كان لهذه اللجنة هدف رسمي وعلني يتمثل في الاصلاح بين مختلف الاتجاهات من أجل التحضير للثورة، وعدم ترك المناضلين ينجرون وراء هذه الخلافات وعدم دعم أي طرف من الطرفين المتنازعين والوقوف على الحياد بشرط أن يكون حيادا إيجابيا.[1]

ولما عقدت اللجنة اجتماعها الأول في شهر أفريل 1954 في مدينة الجزائر العاصمة اتفق المجتمعون على إعطاء طابع ثوري لمنظمتهم الجديدة وإعدادها لعمل رئيسي حاسم وجاد بأهداف محددة وبرنامج عمل.

كما دعت اللجنة في بيانها التأسيسي إلى حماية الحزب ووحدته وإلى دراسة أسباب الصراع والانشقاق داخل هياكل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وضرورة ابعاد المناضلين في الهياكل القاعدية للحزب من هذه الأزمة.

ولتنقية الجو وتوحيد الصفوف، وتركيز كل الجهود وتعمل من أجل الكفاح المسلح، وهكذا اعتبرت بذلك اللجنة الثورية، وريث طبيعي للمنظمة الخاصة، نظرا لأنها تحمل نفس أهداف المنظمة.[2]

بالإضافة إلى إصدار اللجنة الثورية للوحدة والعمل لنشرية داخلية باسم "الوطني" وهي صحيفة إعلامية سياسية تدافع عن هذه المواقف الحيادية وتركز على توعية المناضلين بخطورة الوضع، استطاعت هذه النشرة بأعدادها الستة أن تقوم بعمل مهم في تحديد دور المناضلين الذين يجب عليهم أن يقولوا ويكونوا حكاما في الأزمة بدلا من أن يكونوا من أتباع تلك الطائفة أو طائفة أخرى.

---

[1] إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2015، ص9.

[2] عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص 327.

كانت نشرة "الوطني" أداة وصل وتوجيه ونشر الأفكار الجديدة وبالتالي أداة لتغلب على الوضعية المتأزمة.[1]

المطلب الثالث: مصير اللجنة الثورية للوحدة والعمل

إن قضية فشل اللجنة الثورية للوحدة والعمل لا يمكن فصله عن التجاذب السياسي الذي كانت تعيشه حركة انتصار الحريات الديمقراطية، لأن مباركة المركزيين لتأسيسها يهدف بشكل أساسي إلى عرقلة الطريق أمام مصالي الحاج في استمالة قدماء المنظمة الخاصة، أما بالنسبة لبوضياف ورفقائه فقد كانت تلك اللجنة أداة مهمة لاستقطاب القاعدة النضالية نحو تجسيد مشروع الكفاح المسلح في أقرب وقت، أي أن أهداف المركزيين كانت مؤقتة بهدف ربح معركة الخلاف مع المصاليين، أما بالنسبة لقدماء المنظمة الخاصة فقد أصبحت أهدافهم استراتيجية لأن غرضهم ليس من ينتصر في ذلك الخلاف بقدر ما كان انقاذ الحركة والمناضلين من عواقب الانقسام والانحياز.[2]

أما المصاليين فقد عزموا أن يظلوا أسياد الموقف، فلم يحتملوا أن يروا أي مبادرة من شأنها أن تثير الشكوك حول صحة موقفهم وبالتالي فقد استاؤوا بشدة من تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل واغتاظوا لإصدار صحيفة الوطني وبدأوا في نشر شائعات على أن هناك تواطؤ بين اللجنة الثورية واللجنة المركزية واستنكروا ذلك مهددين ومتوعدين، ثم اعتدوا على بوضياف وبيطاط في شارع الديوان بحي القصبة السفلى، وجاء إثر هذا الاعتداء رد الفعل من حي القبة حيث سعى كل من نذير قصاب، محمد داب، محمود بوجعطيط، رجيمي بدر الدين ورمضان بوشبوبة، بالإغارة

[1] محمد بوضياف، المصدر السابق، ص-ص 43-44.

[2] شتواح حكيمة، اللجنة الثورية للوحدة والعمل ومساعي التوفيق بين المصاليين والمركزيين قراءة في شهادة بعض الفاعلين التاريخيين، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 62، 2021، ص-ص 599-600.

على مقر الحزب في ساحة عمار القامة حيث كان محتلا من طرف مزغنة، وقد أسفرت الغارة عن سقوط جرحى من الطرفين من بينهم بوشبوبة.[1]

إضافة إلى ذلك فإن المصاليون قاموا بفضح اللجنة الثورية للوحدة والعمل ووصفوها بأنها ستار تختبئ وراءه اللجنة المركزية، معتبرينها أداة لمكيدة دبرها المركزيون، [2] والدليل على ذلك أن اللجنة المركزية كانت تمول صحيفة الوطني الناطقة باسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل، حيث كانت هذه الصحيفة تتناول بصفة خاصة المصاليين بانتقادات لاذعة.[3]

ومن خلال الخلافات التي كانت بين المصاليين والمركزيين قرر الثوريون المضي قدما نحو الكفاح المسلح والاصرار على تفجير الثورة ويقول في هذا الصدد محمد بوضياف: " سأخوض الثورة ضد فرنسا ولو مع قردة الشفة "وذلك خلال الاجتماع الذي نظمه حسين لحول بمدينة الصومعة بالبليدة، والذي هاجم فيه هذا الأخير مصالي الحاج بشدة.[4]

وفي 1 نوفمبر 1954،التزمت اللجنة الثورية للوحدة والعمل بنفس المنطق الفكري والسياسي الذي أدى إلى تأسيسها مما جعلها تحل نفسها بنفسها لإفساح المجال لجبهة التحرير الوطني باعتبارها التنظيم الأنسب في ذلك الظرف لقيادة الثورة والكفاح السياسي والعمليات العسكرية.[5]

---

[1] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص-ص 337-338.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 107.

[3] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني، ص-ص 11-12.

[4] الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخيين (1929-1962)، منشورات ANEP، الجزائر 2008، ص 55.

[5] عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور(تأملات في المجتمع)، ج2، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 140.

المبحث الثالث: التحضير للثورة.

المطلب الأول: اجتماع الـ 22:

شرع أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل في الإعداد والتخطيط للثورة، ودعوا إلى عقد اجتماع لدراسة التطورات واتخاذ موقف موحد لإنقاذ المشروع الثوري، واتفق الجميع على دعوة أعضاء المنظمة السرية، الذي تلاحقهم الإدارة الفرنسية في جميع أنحاء الوطن.[1]

فكان اجتماع الـ 22 في الجزائر العاصمة ويذكر بوضياف[2] عن خلفيات هذا الاجتماع قائلا: " بعد دراسة الوضعية المترتبة عن الطريق المسدود الذي انتهت اليه اللجنة الثورية للوحدة والعمل وضرورة تجاوزها قررنا دعوة بعض الإطارات السابقة للمنظمة الخاصة من سبق الاتصال بهم فكانوا موافقين تقريبا لخوض غمار الثورة المسلحة على النظام الاستعماري وشاركنا كل من العربي بن مهيدي ورابح بيطاط لتنظيم الاجتماع الذي انعقد في النصف الثاني من شهر جوان 1954 بمنزل المناضل الياس دريش[3] بحي المدينة[4](كلو سلامبي سابقا)". وضم هذا الاجتماع 22 إطارا. وأعطى بوضياف قائمة المشاركين،أولا وقبل كل شيء أسماء منظمي الاجتماع: بوضياف وبن بولعيد وبن مهيدي وبيطاط وديدوش مراد،ثم ممثلو مدينة الجزائر: بوعجاج ومرزوق بلوزداد ودريشالذي تم اللقاء في بيته. وممثلو البليدة: سويداني وبوشعيب وهما لاجئان في المنطقة.[5]

---

[1] سامية خامس وآخرون، 01 نوفمبر 1954 اندلاع الثورة التحريرية، سلسلة أيام خالدة في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 5.

[2] محمد بوضياف، ولد يوم 23 جوان 1919 في المسيلة. عين سنة 1947 مسؤولا عن خلايا حزب الشعب الجزائري في منطقة سطيف، كما كان رئيسا لخلايا المنظمة الخاصة في قسنطينة، ويعد من المؤسسين للجنة الثورية للوحدة والعمل وجبهة التحرير الوطني. أنظر: عفرون محرز، المرجع السابق، ص-ص 160-161.

[3] الياس دريش، ولد يوم 14 أفريل 1928 في حي القصبة بالجزائر، كان عضوا في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وعضوا في المنظمة الخاصة، ويعد أيضا عضوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل. أنظر: عفرون محرز، المرجع السابق، ص 164.

[4] غالي غربي، المرجع السابق، ص 83.

[5] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، المرجع السابق، ص 392.

وأما ناحية وهران فنجد: بوصوف،[1] ورمضان عبد المالك. وعن قسنطينة نجد أيضا: مشاني وحباشي وملاح والسعيد المسمى لاموتا.

وعن الشمال القسنطيني نجد زيغود[2] وبن طوبال[3] وبن عودة. وأما سوق اهراس باجي مختار وعن الجنوب القسنطيني الممثل عنهم هو لعمودي عبد القادر. وكان هؤلاء الـ 22 كلهم مناضلون في المنظمة الخاصة وحزب الشعب الجزائري.[4]

بعد انتخاب مصطفى بن بولعيد رئيسا لإدارة جلسات هذا الاجتماع، قدم محمد بوضياف تقريرا عاما يتضمن ما يلي:[5]

- نبذة تاريخية عن المنظمة الخاصة منذ تأسيسها.
- تأثيرات القمع والتنديد بالموقف المتخاذل منذ تأسيسها.
- العمل الذي قام به قدماء المنظمة الخاصة فيما بين 1950-1954.[6]
- أزمة الحزب وأسبابها العميقة.

[1] بوصوف عبد الحفيظ: المدعو السي مبروك، ولد في 23 جوان 1919 بمدينة ميلة، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، شارك في احداث 8 ماي 1945، ويعد من اطارات المنظمة الخاصة شارك في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وعين عضوا في المجلس الوطني للثورة، توفي سنة 1982. أنظر: عبد السلام كمون، المرجع السابق، ص-ص 82-84.

[2] زيغود يوسف: ولد يوم 18 فيفري 1921 بقسنطينة، انظم إلى حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية، كان عضوا في لجنة الـ 22، استشهد في سبتمبر 1956 قرب سيدي مزغيش. أنظر: عفرون محرز، المرجع السابق، ص 169، وايضا محمد حربي، الثورة سنوات المخاض، ص 191.

[3] بن طوبال سليمان: المدعو لخضر، ولد سنة 1923 بميلة كان عضوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكان عضوا في المنظمة الخاصة بقسنطينة، وفي 20 أوت 1955 كان بن طوبال مساعد لزيغود يوسف في هجومات الشمال القسنطيني. عفرون محرز، المرجع نفسه، ص-ص 157-158.

[4] قداش محفوظ، جزائر الجزائريين، (تاريخ الجزائر 1830-1954)، تر: محمد المعراجي، منشوراتANEP، الجزائر، 2008، ص 392.

[5] غالي غربي، المرجع السابق، ص 84.

[6] بن ابراهيم بن العقون، ج3، المصدر السابق، ص 456.

– تفسير وضعية أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، فيما يتعلق بالأزمة والمركزيين، وفي ظل ووجود حزب التحرير في تونس والمغرب ماذا يجب أن نفعل؟

وانتهى التقرير بهذه الكلمات: " نحن قدماء المنظمة السرية يجب علينا اليوم أن نقرر من أجل المستقبل ".[1]

وفي المساء خصصت الجلسة لمناقشة التقرير وقد جرت في جو أخوي صريح وظهر فيها اتجاهان:

أحدهما: يمثله أساسا المناضلون المتتبعون من الشرطة ويدعون إلى بدء العمل فورا باعتباره الوسيلة الوحيدة لتغلب على الوضع المأساوي ليس للحزب وحده بل للحركة الثورية ككل، والاتجاه الثاني وهو الآخر لم ينكر ضرورة العمل فهو يقدر أن الوقت لم يحن بعد لإعلان ذلك.

وتبادل الحجج بعنف وتم الاتفاق بعد الكلمة المثيرة التي القاها سويداني بوجمعة[2] الذي ندد فيها المترددين: قائلا: "هل نحن ثوريين؟ نعم أم لا ! وإذن ما الذي ننتظره للقيام بهذه الثورة إذا كنا مخلصين وصرحاء مع أنفسنا ".[3]

ونتج هن هذا الاجتماع مجموعة من القرارات المصادق عليها:

– إدانة الانقسام الحاصل في الحزب والجهات المسؤولة عنه.

– الالتزام بمحو آثار هذه الأزمة وإنقاذ الحركة الثورية من الانهيار.

– إعلان الثورة المسلحة كسبيل وحيد لتحرير الجزائر وتجاوز الخلافات الداخلية.

---

[1] أزعيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص–ص 59–60.

[2] سويداني بوجمعة: ولد في 10 فيفري 1922 في ولاية قالمة، التحق مبكرا بحزب الشعب الجزائري، واصبح مسؤولا المنظمة السرية لناحية سكيكدة، وبعد عضوا في جماعة الـ 22، وأحد قادة حرب التحرير، تم اغتياله في 17 أفريل 1956، أنظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 197.

[3] بن ابراهيم بن العقون، ج3، المصدر السابق، ص–ص 456–457.

وتجسيدا لهذه التوصيات والقرارات تم انتخاب محمد بوضياف مسؤولا وطنيا وتكليفه بتشكيل أمانة تنفيذية تقود الحركة الثورية وتنفد قرارات الاجتماع.[1]

المطلب الثاني: لجنة الخمسة ولجنة الستة

أ- لجنة الخمسة:

وقد ضم أول اجتماع للجنة الخمسة الأعضاء التالية: بوضياف والعربي بن مهيدي، ومصطفى بن بولعيد، ومراد ديدوش، ورابح بيطاط، وكان مقره في حي القصبة بالجزائر العاصمة في منزل عيسى كشيدة (شارع بربروس)،عقدت الأمانة التنفيذية اجتماعها الأول ودرس الأعضاء الخمسة لمجموعة الـ22،اللائحة المصادق عليها في اجتماع 25 جوان 1945،وقاموا بصياغة قانون داخلي للجنة. وتقرر فيه ما يلي:

- تقوية المنظمة الجديدة من خلال ضم الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة وهيكلتهم في التنظيم الثوري الجديد.
- استئناف التكوين العسكري بناء على كتيبات المنظمة الخاصة التي أعيد طبعها.
- تنظيم الفرق المسؤولة عن جمع الأسلحة وصناعة المتفجرات اللازمة للثورة المسلحة.

وفي الاجتماع الأول تم توزيع المهام على أعضاء اللجنة الخماسية، وتعهدوا بمواصلة العمل كقيادة جماعية حتى لا تتكرر أخطاء التي أدت إلى انقسام الحزب بسبب النزعة الفردية للمسؤولين في القمة. كما تقرر في هذا الاجتماع تكليف ديدوش مراد، كمسؤول على منطقة العاصمة للاتصال بجماعة القبائل الكبرى ومحاولة اقناعهم بالانضمام إلى مجموعة الـ 22 حتى تكون الثورة عارمة ويصعب على فرنسا احتوائها والقضاء عليها.[2]

---

[1] غالي غربي، المرجع السابق، ص-ص 84-85.

[2] علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي من الحرب العالمية الثانية إلى الاستقلال، 1 نوفمبر 1962م، وسيرة الامام محمد البشير الابراهيمي، موسوعة كفاح الشعوب، دار ابن كثير، د. ب، 2017، ص 226.

أما القوة الثانية التي كانت مؤيدة للثورة ولم تشارك في اجتماع الـ22 فهي منطقة القبائل الكبرى، كان زعيمها كريم بلقاسم أحد أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل ويميل نحو رئيس الحزب مصالي الحاج الذي كان يدعوا للعمل من أجل الثورة لكن بدون مشاركة أعضاء اللجنة المركزية كما أن كريم بلقاسم كان متحفظا من محمد بوضياف واعضاء اللجنة الثورية، ويرجع ذلك إلى وجود علاقة قوية تربطهم باللجنة المركزية للحزب لذلك أرسل وفدا إلى مؤتمر بلجيكا لتمثيل منطقة القبائل الكبرى في مؤتمر المصاليين الذي عقد في الفترة الممتدة من 14 إلى 17 جوان 1954،لكن كريم بلقاسم وجماعته اللذين أيدوا فكرة القيام بالعمل المسلح بدأوا يغيرون فكرتهم عن أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل بعد إن التقوا في يوم 25 جوان 1954 وقرروا الانطلاق في العمل المسلح. وهنا بدأت الاتصالات بين أعضاء للجنة الثورية للوحدة والعمل وبين كريم بلقاسم وجماعته وفي شهر ماي 1954 وذلك بواسطة الهاشمي حمود وبعد اجتماع الـ 22،وتمت المصادقة على ارسال ديدوش مراد وكريم بلقاسم بخصوص الانضمام إلى مجموعة الثوريين. لكنه لم ينجح في مهمته ايضا،فتقرر حينها إرسال مصطفى بن بولعيد الذي استطاع إقناع كريم بلقاسم وجماعته بحضور اجتماعات قيادة الثورة على أن يفعلوا عقب ذلك ما يريدون.[1]

ب- لجنة الستة:

بعد عدة اتصالات قام بها ديدوش مراد، انظمت منطقة القبائل ممثلة في كريم بلقاسم، إلى اللجنة المنبثقة عن اجتماع الـ 22، واصبحت تسمى بـ "لجنة الستة". وبانضمام مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالقاهرة وهم : محمد خيضر، حسين آيت أحمد وأحمد بن بلة الذين كلفوا بمهمة الدعاية للثورة في الخارج وتزويدها بالسلاح أصبحت اللجنة تسمى بمجموعة التسعة التاريخية.[2]

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص-ص 357-358.

[2] سامية خامس وآخرون، المرجع السابق، ص-ص 8-9.

حيث أكدت لجنة الستة في اجتماعها بتاريخ 10 أكتوبر 1954 على صعوبة الحصول على الأسلحة. وحول فشل عدة اتصالات مع شخصيات الحزب لكسب دعمهم وتبنى أعضاء اللجنة مبدأ القيادة الجماعية وحددوا تاريخ 15 أكتوبر 1954 انطلاق الثورة. ثم تراجع أعضاء اللجنة عنه.

وفي اجتماع آخر بتاريخ 24 اكتوبر 1954. وضعت لجنة الستة اللمسات الاخيرة لاندلاع الثورة التحريرية ومن خلالها تم الاتفاق على ما يلي:

– اللامركزية: كمبدأ للتسيير، وهذا بسبب شساعة رقعة البلاد لذلك من الصعب جدا على جهاز مركزي أن يدير الكفاح، ومن ثمة ترك حرية المبادرة لكل منطقة.

– أولوية الداخل على الخارج، أي أن القرارات المهمة يجب أن تصدر من المقاتلين في الداخل.

– إعطاء تسمية للتنظيم الذي حل محل اللجنة الثورية للوحدة والعمل وتم الاتفاق على جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري ممثل جيش التحرير الوطني.

– تحديد موعد اندلاع الثورة التحريرية، وكان اختيار تاريخ لليلة الاحد إلى الاثنين 1 نوفمبر 1954 الموافق لـ 6 ربيع الاول 1374على الساعة الصفر منتصف الليل لأسباب تكتيكية وعسكرية منها وجود عدد كبير للجنود وضباط الجيش الفرنسي في عطلة نهاية الاسبوع بالإضافة إلى انشغالهم بعيد القديسين المسيحي ومن ناحية أخرى فإن اختيار تاريخ اندلاع الثورة له مغزىديني يؤكد من خلاله الانتماء الحضاري الاسلامي للشعب الجزائري. ففي يوم الأثنين ولد رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم وهو أفضل الأيام التي ترفع فيها الأعمال إلى الله تعالى. وضل تاريخ اندلاع الثورة سرا مكتوما حتى الليلة المذكورة وتم تحديد كلمة السر هما خالد وعقبة.[1]

وتم توزيع المسؤوليات في داخل الجزائر كالتالي:

[1] عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص–ص 338–339.

- **المنطقة الاولى:** بقيادة مصطفى بن بولعيد ونائبه بشير شيحاني.[1]
- **المنطقة الثانية:** بقيادة مراد ديدوش ونائبه زيغود يوسف.
- **المنطقة الثالثة:** بقيادة كريم بلقاسم ونائبه عمر أوعمران.[2]
- **المنطقة الرابعة:** بقيادة رابح بيطاط ونائبه بوجمعة سويداني.
- **المنطقة الخامسة:** بقيادة العربي بن مهيدي ونائبه عبد الحفيظ بوصوف.

وأما رئيس اللجنة الذي هو محمد بوضياف فقد قرر الالتحاق بالقاهرة، والاتصال بالوفد الخارجي، حيث سيقدم له الوثائق اللازمة لإعلان الثورة وإذاعة بيان أول نوفمبر على أمواج إذاعة "صوت العرب" من القاهرة.[3].

[1] شيحاني بشير: ولد يوم 22 أفريل 1929 بالخروب قرب قسنطينة، عين رئيسا لدائرة الحزب بالأوراس في 1953، قام بدور فعال في الاعداد لتفجير الثورة وقيادتها، وفي اجتماع الستة عين رسميا نائبا لابن بولعيد في قيادة المنطقة الاولى الاوراس، أنظر: عبد الله مقلاتي، بشير شيحاني ودوره في الحركة، الوطنية والثورة التحريرية 1954-1955، جامعة المسيلة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 13، ص-ص 244،246-247.

[2] عمر أوعمران: ولد في القبائل سنة 1919، انظم إلى حزب الشعب، وقف في صف مصالي الحاج ضد المركزيين 1954، وكان عضوا في المجلس الوطني للثورة، وعين ممثلا لجبهة التحرير في تركيا. أنظر: محمد حربي، الثورة سنوات المخاض، ص-ص 190-191.

[3] علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص-ص 228-229.

الخـــاتـــمة

في ختام دراستنا للموضوع الموسوم بـ: الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية (الأسباب والمآلات) استطعنا التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي:

✓وجود اختلاف واضح حول تحديد مفهوم واضح وثابت خاص بالحركة الوطنية الجزائرية حيث هناك من يحصرها في الاتجاه الاستقلالي (نجم شمال إفريقيا فقط) وهناك من يعتبر جميع التيارات ممثلة للحركة الوطنية.

✓أن حركة الشبان الجزائريين مثلت الأرضية التي تأسست عليها الحركة الوطنية الجزائرية.

✓تميزت مطالب حركة الشبان الجزائريين بالمرونة والدعوى للإصلاح ولم تكن لها نزعة ثورية استقلالية ومناهضة للإدارة الاستعمارية.

✓أن أسس الخلاف بين الأمير خالد وابن التهامي مرده مسألة إدماج الجزائر في المجتمع الفرنسي (الحصول على الجنسية مع التخلي أو دون التخلي عن الهوية الوطنية الإسلامية).

✓أن انقسام كتلة المنتخبين المسلمين إلى حزبين (التجمع الإسلامي الفرنسي بقيادة ابن جلول والاتحاد الشعبي الجزائري بقيادة فرحات عباس)،سببه هو مسألة التجنيس مع أو التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية.

✓أن العلاقة بين مختلف تيارات الحركة الوطنية تميزت بالتأرجح بين التوافق تارة والعداء تارة أخرى بسبب الإيديولوجيا والبرامج والمطالب ولأهداف وتحقيق المصالح (المؤتمر الاسلامي، بيان الشعب الجزائري، الجبهة الجزائرية لدفاع عن الحرية واحترامها).

✓أن موقف تيارات الحركة الوطنية تميزت بالتباين والاختلاف تجاه أغلب القضايا الوطنية (التجنيس، الإدماج، الانتخابات).

✓أن جمعية العلماء المسلمين عرفت أزمة داخلية بسبب إتهام أحد أعضائها (الطيب العقبي) في مقتل المفتي كحول بن دالي والذي لم تدافع عنه الجمعية باعتبارها تنظيمها دينيا أدى الى استقالة الطيب العقبي من الجمعية.

✓تميز صراع جمعية العلماء المسلمين ضد الطرق الصوفية المنحرفة بالشدة والمواجهة بمختلف الوسائل أبرزها الصحف.

- ✓أن التيار الشيوعي كانت له إيديولوجية خاصة ساهمت إلى حد كبير في عزله عن المجتمع الجزائري وذلك مرده الى مواقفه السلبية تجاه القضايا الوطنية.
- ✓أن جذور الصراع داخل التيار الاستقلالي ساهم فيه تراكم الأزمات المختلفة (مجازر 08 ماي 1945،اكتشاف المنظمة الخاصة، المشاركة في الانتخابات، أزمة الأمين دباغين، الازمة البربرية، وطريقة تسير الحزب).
- ✓أن انقسام حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1954 كان سببه الأساسي هو المواقف المتباينة بين المصاليين والمركزيين في تسيير شؤون الحزب وتحديد المسؤوليات داخل الحزب.
- ✓أن الصراعات الشخصية بين قادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان لها تأثير بارز في تفكيك وتقسيم الحزب.
- ✓أن فشل اللجنة الثورية للوحدة والعمل في احتواء الصراع القائم داخل الحزب بسبب تعنت طرفي الصراع.
- ✓أن اجتماع لجنة ال 22 يعد منعطفا حاسما في تسريع قرار تفجير ثورة أول نوفمبر 1954.

الـــمـلاحق

ملحق رقم(01):صورة الأمير خالد[1]ملحق رقم (02) : صورة مصالي الحاج[2]

ملحق رقم(03): صورة فرحات عباس[3]ملحق رقم(04):صورة محمد الصالح بن جلول[4]

[1]الأمير خالد حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 178.

[2]مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1998-1938، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، ص 252.

[3]محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، المرجع السابق، ص 342.

[4]صفصاف هواري، صافر فتيحة، المرجع السابق، ص 222.

ملحق رقم (05): صورة الشيخين عبد الحميد بن باديس و صورة البشير الإبراهيمي[1]

ملحق رقم (07):صورة عمار أزقان[2]

ملحق رقم (08):صورة أعضاء وفد المؤتمر الإسلامي في باريس في مكتب وزارة فيوليت 1936[3]

[1]محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، المرجع السابق، ص 291.

[2]وفاء بوصفصاف، المرجع السابق، ص 178.

[3]عمار طالبي، آثار ابن باديس، ج1، المجلد2، الشركة الوطنية، ط3، الجزائر، 1997، ص 334.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

أ/- الكتب

1. الإبراهيمي احمد طالب، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج 01،دار الغرب الإسلامي، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين بيروت 1997.
2. أحمد الخطيب، جمعية العلماء المعلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986.
3. أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، ج 1،المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986.
4. الزبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962) منشورات ANEP،الجزائر،2008.
5. أيت أحمد حسين ،روح الاستقلال مذكرات (1942-1952) تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ – 2002.
6. بوضياف محمد التحضير، لأول نوفمبر 1954،دار النعمان،الجزائر،2011.
7. بن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920 – 1936،ج1،ج2، ج3، المؤسسة الوطنية الكتاب، الجزائر 1984.
8. بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954،تر: حاج مسعود، دار الشاطبية، الجزائر، 2012.
9. حربي محمد، الثورة سنوات المخاض، تر: نجيب عباد، وآخرون، موفم للنشر، الجزائر، 1994.
10. حربي محمد، الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني الواقع والأسطورة، ترجمة كميل قيصر داغر، المؤسسة الأبحاث العربية، ش.م.م، بيروت، لبنان 1980.
11. صاري جيلالي وقداش محفوظ، المقاومة السياسية 1900-1954،الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

12. عباس فرحات، الشاب الجزائري، تر: أحمد منور، تق : أبو القاسم سعد الله، عاصمة الثقافة العربية، د–ب،د– س.

13. قنانش محمد، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1918 –1939 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

14. كافي علي، مذكرات على كافي، دار القصبة للنشر الجزائر، د–س.

15. كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، تق: عبد الحق مهري، تر: موسى أشرشور، منشورات والشهاب، باتنة، 2003.

16. مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898–1838،تر: محمد المعراجي، منشورات ANER.

17. مراد علي، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، تر: محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

18. مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر،1914 – 1954،دار المعرفة،الجزائر،2007.

ب. الجرائد :

19. الطيب العقبي كلمتى الصريحة في التجنس والمجنسين جديدة البصائر، العدد 77، 30 جويلية 1937.

20. عبد الحميد بن باديس، التجنيس والتوبة منه، جريدة البصائر السنة الثالثة، العدد 95، 14 جانفي 1938.

ثانيا: المراجع:

I/- الكتب :

أ/- باللغة العربية:

21. عمار طالبي، آثار ابن باديس، ج1، المجلد2، الشركة الوطنية، ط3، الجزائر، 1997.
22. أبولحية نور الدين، جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية وتاريخ العلاقة بينهما، دراسة علمية، دار الأنوار،ط2، د.ب، 2016.
23. أجيرون تشارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1957، ج 2، دار الامة، الجزائر 2013.
24. أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871، 1919، ج 2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
25. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور المنشورات عويدات بيروت، 1982.
26. الوناس الحواس، نادي الترقي ودورة في الحركة الوطنية الجزائرية 1927- 1954، دار كنوز الحكمة ، الجزائر، 2012.
27. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 -1989، ج 1، دار المعرفة، 2006.
28. بلخرشوش السعيد، من قلب الثورة، دار الهدى الجزائر 2016.
29. بلوفة عبدالقادر جيلالي، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1939 – 1954 في عمالة وهران، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
30. بن الشيخ حكيم، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية 1919 -1939، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2003

31. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة اول نوفمبر 1954 معالمها الاساسية، دار النعمان، د – ب، 2012.

32. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

33. بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الجزائرية 1931–1945، ط1، دار البعث، الجزائر، 1981.

34. بوعزيز يحي، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطنية 1946 – 1962، دار البصائر، الجزائر، 2009.

35. بوعزيز يحي، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990.

36. بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، عالم المعرفة، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

37. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1954، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2007.

38. جوبيه عبد الكامل، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1946 – 1954)، دار الواحة، الجزائر 2013 .

39. جوليان شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسير (القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية)، تر : منجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

40. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل جمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

41. خضير إدريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830 – 1962، ج 2، دار الغرب، وهران، 2006.

42. خيثر عبد النور وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954، منشورات المركز الوطني الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.

43. رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية، الجزائر، 1975.

44. رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2001.

45. رابح تركي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخين (1931–1956) ورؤسائها الثلاثة، موفم للنشر، الجزائر، 2009.

46. رخيلة عامر، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر – د – س.

47. زوزو عبد الحميد، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين الحربين 1919 – 1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

48. الزيبري العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، دار الحكمة. د.س

49. سامية خامس وآخرون، اول نوفمبر 1954 اندلاع الثورة التحريرية سلسلة أيام خالدة في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

50. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930)، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

51. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية(1900–1930)، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

52. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954، ج 5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

53. سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر 2013.
54. شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919 –1912، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998.
55. شلالي عبد الوهاب، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة، دراسة تاريخية موثقة، البدر الساطع، الجزائر، 2016.
56. الصلابي علي محمد محمد، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي من الحرب العالمية 2 إلى الإستقلال أول نوفمبر 1962 وسيرة الإمام محمد البشير الإبراهيمي، موسوعة كفاح الشعوب، دار ابن الكثير، د – ب، 2017.
57. العسلي بسام، نهج الثورة الجزائرية و(الصراع السياسية)، دائر النفائس بيروت، د–س.
58. العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى نوفمبر1954، ط 1، دار البعث، قسنطينة، 1985.
59. العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من(النجم شمال افريقيا إلى جبهة التحرير الوطني)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003.
60. فلوسي مسعود، الإمام عبد الحميد بن باديس لمحات من حياته وأعماله وجوانب من فكره وجهاده، دار قرطبة، الجزائر 2006.
61. قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية (1919 – 1939)، تر: محمد بن البار، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2011.
62. قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية (1919 – 1939)، تر: محمد بن البار، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2011.
63. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين، (تاريخ الجزائر 1830–1954)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

64. قناش محمد، قداش محفوظ ، نجم الشمال الإفريقي 1937 – 1926، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د – س.

65. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، وزراة المجاهدين، الجزائر، 1994

66. لعمامرة سعد بن البشير، مسيرة حياة رؤساء الجزائر وحكوماتها، 1962–1998 والحكومة الجزائرية وأعضائها 1962، 2012، دار هومة، الوادي 2013

67. لونيسي إبراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية1954 – 1962، دار هومه، الجزائر، 2015.

68. المتحف الوطني للمجاهد الشهيد مصطفى بن بولعيد، سلسلة رموز الثورة الجزائرية 1954 – 1962، وزارة المجاهدين، 2000.

69. محرز عفرون، مذكرات من وراء القبور(تأملات في المجتمع)، ج 2، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2010.

70. مفدي زكريا، تاريخ الصحافة العدلية في الجزائر، مؤسسة مفدي زكريا، الجزائر 2003.

71. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1930 – 1954 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

72. مناصرية يوسف، الإتجاه الثوري للحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919 – 1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

73. هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830–1962، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.

ب/– المراجع باللغة الفرنسية:

74. Ageron Charles Robert ، les Algeriensmuslmans et la France 1871-1919. Tome 2- Puf. Paris

75. -Benjamin stora ، MESSALI HADJ Pionnier Du Nationalisme Algerien (1898-1974), Editions l'Harmattan, Paris.

II/-الأطروحات والرسائل الجامعية:

76. آيت بلقاسم فاطمة الزهراء، الحرب العالمية وتأثيراتها على الحركات الوطنية المغاربية، الجزائر والمغرب الأقصى أنموذجين، دراسة مقارنة1939 – 1956، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبى بكر بلقايد، تلمسان 2016، 2017.

77. بن غليمة سهام، الحرب النفسية وردود الفعل الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، 2017.

78. بوصفصاف وفاء، التكوين الاجتماعية والثقافي والوطني لإبراز قادة الحركة الوطنية الجزائرية، الشيخ عبد الحميد بن باديس_أحمد مصالي الحاج_فرحات عباس_عمار أوزقان نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة أدرار، 2014 -2015.

79. بوعباش مراد، الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية جزائرية 1919، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

80. بومعزة عز الدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899 – 1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004 -2005.

81. شبوب محمد الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945) دراسة سياسة، إقتصادية، إجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران1، 2014 – 2015.

82. عباس محمد الصغير، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية 1927 – 1963 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري قسنطينة 2006 – 2007 .

83. عبد الستار حسين، الأزمات الداخلية للهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962 أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران 2017، 2018.

84. عمري الطاهر، النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع (1940- 1900)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر العلوم الإسلامية ، قسنطينة، 2013 /2014.

85. كمون عبد السلام، مجموعة الإثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أدرار، 2012 – 2013.

86. مدور خميسة، الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمر: 1865– 1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، 2017–2018.

III/-المجلات:

87. آيت حبوس حميد، قانون التجنيد الإجباري 1912، دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد 2، سبتمبر 2018.

88. بن حسين كريمة، المتجنسون: مواقفهم وأفكارهم وطموحاتهم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، المجلد أ، العدد 30، ديسمبر 2008.

89. بوسعيد سمية، المجلس الجزائري وقضية فصل الدين عن الدول قراءة لمواقف الشيخ البشير الإبراهيمي، مجلة قضايا تاريخية، العدد 14، جانفي 2021.

90. بومديني محمد، محمد السعيد الزاهري ودوره الإصلاحي 1900–1956، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 05، العدد 10، جوان 2017.

91. ثابت علو تركية وبوضرساية بوعزة، أزمات الاتجاه الاستقلالي في الحركة الوطنية الجزائرية 1947–1954، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة الجزائر 2، المجلد 5، العددية 2، 2021.

92. حباش فاطمة، محمد بلوزداد المناضل الجزائري (1924–1952) ،مجلة عصور، العدد 26 – 27 جويلية سبتمبر 2015 .

93. شبوط سعاد يمينة، الأزمات الداخلية لحزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية(PPA_MTLD) (1945 – 1954)، دورية كان التاريخية، السنة الحادية عشر، العدد الاربعون، جوان 2018.

94. شبوط سعاد يمينة، حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD، (1945 – 1954)، من الأزمة إلى القطيعة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، العدد 8.

95. شتواح حكيمة، اللجنة الثورية للوحدة والعمل ومساعي التوفيق بين المصاليين والمركز بين، قراءة في شهادة بعض الفاعلية التاريخين جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف (2)، مجلة المعيار، المجلد25، العدد 62، 2021.

96. صفصاف هواري، صافر فتيحة، الدكتور محمد الصالح بن جلول ونضاله السياسي داخل النخبة الإندماجية ما بين 1930–1956، المجلة المغاربية، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 13، العدد 2، ديسمبر 2021.

97. عصماني عبد الصمد، الصراع داخل حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية (من الأزمة الإيديولوجية إلى أزمة القيادة 1954–1946)، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة باتنة 1، المجلد 5، العدد1، سبتمبر 2019.

98. فريح لخميسي، الحركة الوطنية الجزائرية: المصطلح والمفهوم، مجلة العلوم الأنسأنية, جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 47، جوان 2017.

99. قنانش محمد الشيخ عبد الحليم بن سماية في كتابات عبد الرحمن الجيلالي جامعة عين تيموشنت، العدد 7.

100. لونيسي إبراهيم، تداعيات اغتيال المفتي كحول بن دالي على جمعية العلماء المسلمين والمؤتمر الإسلامي الجزائرى 1936 – 1939 المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد5، العدد 10، ديسمبر2013.

101. مدور خميسة، مشروع بلوم فيوليت: إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري 1936 – 1938، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، جامعة 8ماي 1945، العدد 7.

102. مقلاتي عبد الله، بشير شيحاني ودوره في الحركة المواطنية والثورة التحريرية 1954–1955، جامعة المسيلة، مجلة المعارف البحوث والدراسات التاريخية، العدد 13.

103. منغور أحمد، الإدماج والتجنيس في أدبيات فيدرالية قسنطينة ما بين الحربين – تجد يد في المشروع أم تغريد خارج السراب، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 15، 2017.

104. مياد رشيد ، مبادئ ومجالات الإصلاح عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين 1931 – 1954، جامعة المدية، المجلة الخلدونية، المجلد 9، العدد 1، 2016.

IV_ الموسوعات والمعاجم:

105. الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسة، ج 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 1994.

106. بدوي أحمد زكي، معجم المصطلحات السياسية والدولية (الأنجليزي – فرنسي – عربي)، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1989

107. بسكر محمد، أعلام الفكر الجزائري من خلال أثار هم المخطوفة والمطبوعة، ج 2، ، دار كزدادة، الجزائر 2013

108. بوصفصاف عبد الكريم، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشور العشرين، ج 1، دار مداد، يونيفارستي براس، الجزائر 2016.

109. شرقي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954 – 1962، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007.

110. نبهان محمد يحي، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا للنشر والتوزيع الأردن، 2008.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مـقدمة.....أ

مــدخــل

أولا: مفهوم الحركة الوطنية وبدايتها.....8

ثانيا: عوامل ظهور الحركة الوطنية:.....12

ثالثا: اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية.....13

رابعا: مفهوم الصراع السياسي 18

الفصل الأول:

الخلافات السياسية داخل تيارات الحركة الوطنية

المبحث الأول: التيار الإدماجي.....20

المطلب الأول: تأسيس حركة الشبان الجزائريين ونشاطاتها.....20

المطلب الثاني: الأزمات داخل التيار.....23

المطلب الثالث: علاقة التيار الإدماجي مع الاحزاب الوطنية.....25

المطلب الرابع: موقف التيار من بعض القضايا الوطنية. 27

المبحث الثاني: التيار الإصلاحي.....32

المطلب الأول: الازمات الداخلية التي تعرض لها التيار: 32

المطلب الثاني: علاقة جمعية العلماء المسلمين مع بعض الأحزاب الوطنية:.....36

المطلب الثالث: موقف جمعية العلماء من بعض القضايا الوطنية.....38

المبحث الثالث: التيار الشيوعي.....43

المطلب الأول: الصراعات داخل الحزب الشيوعي:.....43

المطلب الثاني: علاقاته مع بعض الأحزاب الوطنية.....44

المطلب الثالث: مواقفه من بعض القضايا الوطنية.....47

الفصل الثاني:

جذور الصراع داخل التيار الاستقلالي

المبحث الأول: عودة النشاط السياسي لحزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية. 52

المطلب الأول: الاتهامات الموجهة لحزب الشعب في مجازر 8 ماي 1945:.....52

المطلب الثاني: ظهور انتصار الحريات الديمقراطية (نشأتها ومطالبها).....54

المطلب الثالث: استراتيجية حركة انتصار الحريات الديمقراطية.....57

المبحث الثاني: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية.....62

المطلب الأول: أزمة المشاركة في الانتخابات 1946-1948.....62

المطلب الثاني: أزمة الأمين دباغين والأزمة البربرية.....64

المطلب الثالث: أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة (1950).....68

المبحث الثالث: مؤتمر 6 أفريل 1953.....73

المطلب الأول: ظروف انعقاده:.....73

المطلب الثاني: قراراته وانعكاساته.....75

الفصل الثالث:

انعكاسات الصراع على الحزب الاستقلالي

المبحث الأول: المؤتمرات الاستثنائية.....80

المطلب الأول: مؤتمر هورنو.....80

المطلب الثاني: مؤتمر المركزيين:.....82

المبحث الثاني: اللجنة الثورية للوحدة والعمل ومحاولة احتواء الصراع.....84

المطلب الأول: ظروف تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل.....84

المطلب الثاني: أهدافها.....86

المطلب الثالث: مصير اللجنة الثورية للوحدة والعمل.....87

المبحث الثالث: التحضير للثورة.....89

المطلب الأول: اجتماع الـ 22:.....89

المطلب الثاني: لجنة الخمسة ولجنة الستة.....92

الخـاتـمة.....96

الـملاحق.....99

قائمة المصادر والمراجع:.....103

فهرس المحتويات.....114

الملخص بالعربية:

من خلال دراستنا المعنونة: الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية (الأسباب والمآلات) هدفنا إلى إزالة الغموض على مصطلح الحركة الوطنية وتوضيح الأسباب والدوافع التي أدت إلى توتر العلاقات بين مختلف تيارات الحركة.

بالإضافة إلى تسليط الضوء على جوهر الصراع والخلاف بين كل تيار من خلال معرفة حقيقة هذه الأزمات التي لم تكن أزمة قيادة فقط بل هي أزمة هيكلية وايديولوجية وتنظيمية شملت جميع الأحزاب الوطنية ولكن انعكاساتها على التيار الاستقلالي كان أقوى لاعتبارات تتعلق بطبيعة المناضلين وخصوصياتهم الثورية ومن جهة أخرى الصراع الداخلي الذي كان حول طرق وأساليب تسيير الحزب ومن يسيره مما أثر سلبا على مسار الحركة الوطنية وأدى إلى ضرورة اللجوء إلى العمل المسلح وتفجير الثورة

الكلمات المفتاحية :الصراع السياسي ،الاتجاه الثوري الاستقلالي ،جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ،الاتجاه الإدماجي، الحزب الشيوعي الجزائري.

ABSRACT IN ENGLISH

Through our study entitled: The Political Conflict within the National Movement (causes and outcomes), our aim is to remove ambiguity on the term national movement and to clarify the reasons and motives that led to strained relations between the various currents of the movement.

In addition to shedding light on the essence of the conflict and disagreement between each current by knowing the reality of these crises, which were not only a leadership crisis, but rather a structural, ideological and organizational crisis that included all national parties, but its repercussions on the independence movement were stronger due to considerations related to the nature of the fighters and their revolutionary specificities and on the other hand the conflict The internal affairs that were about the methods and methods of running the party and those who run it, which negatively affected the course of the national movement and led to the necessity of resorting to armed action and detonating the revolution.

Keywords: political conflict, The independent revolutionary trend, Algerian Muslim Scholars Association, Algerian Communist Party